آليات مقترحة لتفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز

إعداد

د. حنان زاهر عبد الخالق عبد العظيم

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية – جامعة الزقازيق

ملخص الدراسة باللغة العربية

تهدف الدراسة إلى تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وفى ضوء هذا المنهج سارت الدراسة وفقًا للخطوات الآتية: عرض وتحليل مفهوم المواطنة الرقمية كما ورد فى الأدبيات التربوية المعاصرة، وعرض لأبرز ملامح خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز فى مجال المواطنة الرقمية، والتحليل المقارن لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين ولاية واشنطن وويلز فى مجال المواطنة الرقمية وتفسيرها فى ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية، ثم توضيح الجهود المصرية لتفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى، والتوصل إلى آليات مقترحة لتفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: قيام كل من ولاية واشنطن وويلز بالعديد من الجهود والإنجازات منها: الاعتماد على بعض المؤسسات لدعم المواطنة الرقمية، وإصدار بعض القوانين، وتبنى تطبيق بعض الأدلة الإرشادية ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، كما تمكنت كل من ولاية واشنطن وويلز من تنفيذ العديد من الأنشطة في إطار توظيف المنظومة التعليمية لتفعيل المواطنة الرقمية؛ لإعداد المواطن الرقمي القادر على التعامل الآمن والإيجابي مع التقنيات التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة – المواطنة الرقمية – التعليم قبل الجامعى.

Abstract

The study aims to activate the digital citizenship in pre-university education in Egypt in light of the experiences of state of Washington and Wales,To achieve this goal ,the study used the comparative method .In light of this method the study proceeded according to the following steps: showing and analysing the concept of the digital citizenship as mentioned in the contemporary educational literature, showing the most prominent features in the experiences of both states in the field of digital citizenship, and doing a comparative analysis to clarify the similarities and differences between the state of Washington and Wales in the field of digital citizenship and its interpretation in light of the concepts of social sciences.Then explaining the Egyptian efforts to activate the digital citizenship in pre-university education, and stands on suggested mechanisms to activate the digital citizenship in pre-university education in Egypt in light of the experiences of state of Washington and Wales. The study has reached many results like: the states of Washington and Wales did many efforts and achievements, including: reliance on some institutions to support the digital citizenship, issued some laws, and adoption the application of some guidelines related to the digital citizenship, in addition to that, the state of Washington and Wales were also able to implement many activities in the framework of employing the educational system to activate digital citizenship in order to prepare the digital citizen who is able to deal with technology safely and positively.

Keywords: Citizenship- Digital Citizenship- Pre-University Education.

مقدمة الدراسة

يشهد العالم الآن العديد من التغيرات فى مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات والتي أسهمت فى تيسير عملية التواصل بين الأفراد من مختلف المجتمعات، ويسرت عملية الوصول إلى مصادر المعلومات المختلفة وظهور ما يعرف بالمجتمع الرقمي، والذي يتفاعل فيه الأفراد مع بعضهم البعض بصورة مستمرة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية والهواتف الذكية وغيرها، مما أحدث نقلة نوعية كبيرة فى حياة الأفراد بصفة خاصة والمجتمعات الإنسانية بصفة عامة.

وفى إطار ذلك تُعد شبكة الإنترنت من أهم التطبيقات التى نالت انتشارًا واسعًا وخاصة مع سرعة التقدم التكنولوجي؛ ويعد الإنترنت تقنية فريدة من نوعها من حيث خصائصها المتنوعة واستخداماتها الواسعة، وتتميز هذه التقنية بأنها تفاعلية؛ حيث تتيح الاتصال المباشر من خلال البريد الإلكتروني وغرف الدردشة والمراسلة الفورية، كما تدعم أيضًا القدرة على البث المباشر من خلال النصوص والفيديو والصور المرئية عبر المواقع الإلكترونية، بالإضافة لما سبق يعد الإنترنت مصدرًا للمعلومات وقناة للتواصل، ومن ثم تتيح هذه الخصائص المتنوعة لشبكة الإنترنت نماذج جديدة من المشاركة والتي تغير من العلاقات الاجتماعية الموجودة[1].

بالإضافة لما سبق تغيرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الويب العالمية داخل جميع المجتمعات العالمية من حيث المسئوليات الأخلاقية والمدنية، وتتمثل مزايا شبكة الويب العالمية فى أنها عززت التجارة والتواصل وإمكانية الوصول للمعرفة، كما ساهمت التكنولوجيا الحديثة فى تسليط الضوء على كل ما هو جديد، علاوة على ذلك فإن سهولة استخدام الأدوات الإلكترونية سمحت لبعض الأشخاص بالسرقة

والمضايقة والتسبب فى مشاكل للآخرين عبر الإنترنت، ومن ثم تعتبر تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين إحدى القضايا الأساسية ليصبح الفرد مواطنًا رقميًا، وخاصة فى ظل إهمال قواعد الاستخدام المناسب للإنترنت والتكنولوجيا[2].

واستنادًا لطبيعة العصر الحالى والاعتماد على التكنولوجيا بصفة مستمرة ولأهمية الإنترنت يستخدم الأفراد فى جميع الأعمار وفى مختلف التخصصات الإنترنت فى العديد من الأغراض، ولهذا فمن الضروري إلمام الفرد بالمعارف والسلوكيات التى تجعله قادرًا على الاستخدام الإيجابي والمسئول للتكنولوجيا الحديثة، ومن ثم يصبح الفرد مواطنًا رقميًا قادرًا على الاستفادة من تغيرات العصر الحديث.

ومع ثورة الاتصالات الرقمية وما وفرته من تيسير وسرعة عمليات التواصل والوصول إلى مصادر المعلومات، ومع ما تحمله هذه الثورة من نتائج ذات آثار إيجابية فإن آثارها السلبية تبرز مع التمرد على القواعد الأخلاقية والضوابط القانونية والمبادئ الأساسية التى تنظم شئون الحياة الإنسانية، ولهذا فإن معرفة اهتمامات الطلاب ومراقبتهم كان ممكنًا سابقًا بينما الآن يتواصل الطلاب مع أفراد مجهولين رقميين يشكلون خطرًا محتملًا وبصورة قوية، وقد يتصفحون مواقع مشبوهة خطيرة، وأصبح من الصعب مراقبة كل ما يشاهدونه من صفحات ومن يتصلون به من أشخاص، وخاصة فى ظل انتشار الهواتف الذكية المحمولة فى كل زمان ومكان[3].

ولذلك يحتاج الأفراد إلى مهارات جديدة؛ لتحقيق أقصي استفادة من التقنيات الجديدة وتجنب مخاطرها والمشاركة من خلالها فى الحياة الاجتماعية، ويعني هذا أن الأفراد بحاجة إلى أن يكونوا مواطنين رقميين فى القرن الجديد، ولهذا فإن تحديد مستويات المواطنة الرقمية لكافة الأفراد يعد خطوة أساسية ومهمة للغاية فى سياق سياسات التعليم لتربية الطلاب المزودين بمهارات القرن الحادي والعشرين [4].

ومن ثم يُعد إكساب الأفراد قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية أمرًا ضروريًا ؛ حيث تعتبر المواطنة الرقمية هي تعلم احترام حقوق الآخرين فى ظل ما توفره التكنولوجيا الجديدة، بالإضافة إلى الاستخدام المسئول والأخلاقي للإنترنت؛ حيث بدأت العديد

من الآثار السلبية فى الظهور نتيجة للإهمال ولانتشار السلوك السيء عبر الإنترنت، ولهذا تقع مسئولية تدريس المواطنة الرقمية على عاتق المدارس، ومن ثم لا يحتاج الطلاب إلى مجموعة من القواعد فحسب بل يحتاجون أيضًا إلى فهم هذه القواعد ويكونوا قادرين على تطبيق ما تنص عليه هذه القواعد فى المواقف المختلفة، ومن ثم وضعت الجمعية الدولية للتكنولوجيا فى التعليم (ISTE) International Society for Technology in Education معايير لتكنولوجيا التعليم على المستوي الوطني للمديرين والمعلمين والطلاب، حيث تتناول هذه المعايير كيفية الاستخدام الأخلاقي للإنترنت وخاصة فى ظل تزايد السلوك غير اللائق عند استخدام الإنترنت[5].

وقد تزايدت وتيرة الاهتمام بالمواطنة الرقمية على المستوي العالمي والمحلي؛ باعتبارها وسيلة أساسية لمواجهة مخاطر وسلبيات التكنولوجيا الحديثة، ولدورها المؤثر فى حفظ هوية الدول وقيمها وقواعد وأنماط السلوك بها.

وهذا ما دفع العديد من الولايات الأمريكية إلى الاهتمام بالمواطنة الرقمية ومنها ولاية واشنطن، وفى إطار هذا الاهتمام قامت الولاية بالعديد من الإجراءات لدعم المواطنة الرقمية منها: توظيف المنظومة التعليمية، والحرص على إعداد الطلاب وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة كمواطنين رقميين، وتضمين منهج المواطنة الرقمية والتعليم الذي يتلقاه الطلاب بما يلي: [6]

- الحقوق والمسئوليات القانونية فيما يتعلق باستخدام الأدوات والموارد الرقمية.
- السلوكيات التى قد تؤثر على صحتهم العقلية والجسدية.
- المعرفة والمهارات والسلوكيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية التى تعد الطلاب للنجاح فى مجتمعهم وعملهم وحياتهم.

بالإضافة لما سبق اهتمت ولاية واشنطن بتعزيز قيم وممارسات وسلوكيات المواطنة الرقمية من خلال الاهتمام بالسلامة والأمن عبر الإنترنت ومن ثم الاستخدام الآمن للإنترنت، **ومن أهم الإجراءات والجهود التى قامت بها ولاية واشنطن ما يلي:**[7]

- استخدام نهج لتصفية مواقع الإنترنت؛ لمنع الطلاب من الوصول إلى المحتوي الرقمي غير المناسب عبر الإنترنت.
- تنوع الموارد التى توفرها منطقة ولاية واشنطن حول الاستخدام الآمن للإنترنت؛ حيث يتم غرس العديد من المبادئ فى الأطفال منذ سن مبكرة، كما توفر مواد تعليمية مكثفة للمعلمين لاستخدامها فى جميع المراحل التعليمية من رياض الأطفال وحتي نهاية المرحلة الثانوية و التى تعمل على تعليم الطلاب المواطنة الرقمية، كما يُشجع المعلمون على دمج دروس المواطنة الرقمية أثناء استخدامهم للتكنولوجيا فى الفصول الدراسية.
- استخدام مجموعة من الوسائل التكنولوجية والوسائل الإشرافية؛ لحماية الطلاب من المحتوي الضار عبر الإنترنت، ولتحقيق هذه الغاية تبنت مدارس ولاية واشنطن قاعدة (30 /70) (30 /70 rules) الخاصة بتصفية محتوي الإنترنت، والتى تنص على أن الطلاب ببساطة ليسوا آمنين عبر الإنترنت عندما يتم استخدام التدابير التقنية فقط، فالقاعدة الأساسية هي أن 70٪ من تصفية الإنترنت تعتمد على الإشراف، و30٪ تعتمد على التكنولوجيا، ولهذا فإن الالتزام بهذه القاعدة يقلل من احتمالية تعرض الطالب لمحتوي ضار بشكل كبير.

يتضح مما سبق بعض الإجراءات والتدابير التى قامت بها ولاية واشنطن لدعم المواطنة الرقمية من خلال إكساب الطلاب فى مختلف المراحل التعليمية العديد من القيم والمعارف والسلوكيات من أجل التعامل مع التقنيات التكنولوجية بصورة إيجابية، والاستخدام المقبول للإنترنت والحد من السلوكيات السلبية.

ولم يقتصر هذا الاهتمام على الولايات المتحدة الأمريكية، بل اهتمت المملكة المتحدة بالمواطنة الرقمية اهتمامًا كبيرًا وملحوظًا؛ لأهميتها وتأثيرها على الفرد والمجتمع.

ولهذا اهتمت ويلز بالمواطنة الرقمية وذلك من خلال اتخاذ بعض الإجراءات، منها على سبيل المثال: الاهتمام بدعم السلامة أو الأمان عبر الإنترنت – كأحد قضايا المواطنة

الرقمية – وفى سبيل ذلك قامت حكومة ويلز بالعديد من الإجراءات والممارسات، والتى يمكن إجمالها فيما يلي:[8]

- تعاون حكومة ويلز مع حكومة المملكة المتحدة لتطوير استراتيجية أمان الإنترنت فى المملكة المتحدة، والوثيقة أو الورقة البيضاء للأضرار على الإنترنت.
- تعزيز استخدام إطار عمل الكفاءة الرقمية من خلال الاستمرار فى العمل مع المدارس؛ لتضمين المهارات والمعارف والمواقف الضرورية عبر المناهج الدراسية بأكملها؛ لحماية المتعلمين عبر الإنترنت، كما واصلت حكومة ويلز العمل مع الاتحادات الإقليمية؛ لدعم المدارس فى دمج مجموعة من المهارات الرقمية عبر المناهج الدراسية.
- مشاركة حكومة ويلز فى شراكة ويلز للأمان على الإنترنت؛ لتقديم تحديثات حول برامج الأمان عبر الإنترنت، ومناقشة قضايا الأمان عبر الإنترنت، كما نشرت حكومة ويلز دليل المناهج الدراسية المنقح فى يناير 2020 والذي يعكس أهمية قضايا السلامة عبر الإنترنت.

بالإضافة لما سبق نفذت حكومة ويلز العديد من المسابقات مثل: مسابقة يوم الإنترنت الآمن؛ بهدف تشجيع الأطفال والشباب على استخدام إبداعهم فى شكل مرئي أو مكتوب؛ لشرح ماهية المعلومات المضللة، وكيف يمكن التعرف عليها، وما يمكن القيام به لحماية أنفسهم[9].

ويتكامل مع ما سبق اهتمام حكومة ويلز بتوفير بيئة لحماية الأطفال والشباب، ولهذا تم تصميم منطقة (Keeping Safe) عبر الإنترنت وتطويرها؛ لدعم الأمان عبر الإنترنت فى التعليم فى جميع أنحاء ويلز، والتى توفر أيضًا مجموعة من الموارد الحديثة حول قضايا الأمان عبر الإنترنت، بالإضافة إلى اهتمامها بتعزيز المرونة الرقمية من خلال تضمينها في المناهج الدراسية؛ لتزويد جميع المتعلمين بالمهارات الرقمية عالية المستوي، وحتي يتمتع الشباب بالكفاءة الرقمية والمرونة[10].

وعلى المستوي المحلي اهتمت جمهورية مصر العربية بالمواطنة الرقمية استنادًا لطبيعة العصر الرقمي، ومن ملامح هذا الاهتمام: إصدار الاستراتيجية القومية

للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2017/ 2012 نحو مجتمع رقمي واقتصاد قائم على المعرفة.

ويتضح من خلال الاستراتيجية السابقة اهتمامها بتعزيز المواطنة الرقمية؛ لتوفير البيئة الآمنة عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وعند استخدام شبكة الإنترنت العالمية، حيث تناولت الخطة الاستراتيجية مجموعة من محاور العمل الأساسية والتى تمثل المسار التنفيذي للبرامج ومشروعات العمل الخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن هذه المحاور: المحور الرابع والذي يتعلق بتفعيل المواطنة الرقمية، والذي يهدف إلى إتاحة المعلومات والبيانات للجميع طبقًا لمعايير تمتاز بالشفافية، وتحقيق أمان الطفل والأسرة على الإنترنت، ودعم المهارات الرقمية للمواطن، وحماية هوية وخصوصية الفرد على الإنترنت مع تعظيم الاستفادة من الخدمات والتسهيلات المقدمة رقميًا[11].

بالإضافة لما سبق اهتمت مصر بتوظيف عناصر المنظومة التعليمية في تدعيم المواطنة الرقمية: ولهذا نفذت العديد من الأنشطة والبرامج منها: توظيف دور المعلم في إرساء دعائم المواطنة الرقمية من خلال الاهتمام بتدريب المعلم وخاصة معلمي مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.

وفي إطار ذلك قامت الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي بالعديد من الأنشطة منها: تدريب وتأهيل كافة العاملين في مجال الكمبيوتر من خلال توفير العديد من البرامج التدريبية، ويمكن توضيح هذه البرامج التدريبية فيما يلي: تدريب مدرسي الكمبيوتر الجدد، وتدريب الكوادر من المدرسين المتميزين، والتدريب على إنتاج المواد التعليمية وأوراق العمل، وتدريب موجهي الكمبيوتر، وتدريب المستهدفون للترقي من العاملين بديوان الوزارة[12].

كما اهتمت وزارة التربية والتعليم في مصر بتوظيف المناهج الدراسية في دعم معارف وسلوكيات المواطنة الرقمية، وخاصة من خلال منهج مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يؤكد ذلك: اهتمام وزارة التربية والتعليم بتدريس مادة

الكمبيوتر في مختلف المراحل التعليمية؛ بهدف تزويد الطالب بالمعرفة الأساسية لعلوم الكمبيوتر وتطبيقاته، وإجادة التعامل مع أدوات العصر والتي يوفرها التقدم التكنولوجي بما يحققه من تقدم هائل في الثورة المعلوماتية[13].

بالإضافة لما سبق قامت مصر بالعديد من الجهود التي تتعلق بالطالب والتي تسعى إلى إكسابه بعض المعارف والأخلاقيات التي تؤهله للتعامل الإيجابي مع التقنيات الرقمية الحديثة بصورة آمنة وإيجابية، منها: **إنشاء برنامج الاستخدام الآمن للإنترنت،** حيث تم إنشائه؛ استجابة للزيادة المضطردة لاستخدام الإنترنت في مصر وخاصة من فئات الشباب والأطفال، وما يصاحب ذلك من مخاطر محتملة يمكن أن يتعرض لها الأطفال أثناء استخدامهم لشبكة الإنترنت، وفي هذا الصدد تأسست اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال؛ بهدف توحيد وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الموضوع، من منطلق أن مسئولية عالم الإنترنت تقع على عاتق المجتمع، والذي يجب أن يضع على رأس قائمة أولوياته واهتماماته السعي لتوفير أفضل السبل لحماية الأسر ووقاية الطفل من مختلف المخاطر وخاصة تلك التي تمس الخصوصية[14] .

يعكس ما سبق بعض الجهود التى قامت بها مصر فى سبيل تعزيز المواطنة الرقمية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود السابقة – التي قامت بها مصر-إلا أن الواقع يشير إلى انتشار العديد من المشكلات والتى تؤثر بالسلب على تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن إجمال هذه المشكلات فيما يلي:

أولا: ضعف دور المدرسة بصفة عامة والمدرسة الثانوية بصفة خاصة في تنمية قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية، ومن ملامح ذلك ما يلي:

1. ضعف دور المدرسة بصفة عامة والمدرسة الثانوية بصفة خاصة في تدريب الطلاب على مهارات المواطنة الرقمية، وفى حث المعلمين على الالتزام بقيم المجتمع الرقمية، وفى تشجيع الطلاب على استخدام مواقع التواصل الآمنة، ومن ثم ضعف الدور التربوي والقيمي الذي تقوم به المدرسة الثانوية وخاصة فيما يتعلق بتنمية قيم

ومهارات المواطنة الرقمية مما قد يؤدى إلى وقوع الجرائم الإلكترونية فيما بينهم، وتعرض البعض للابتزاز والتهديد، وقيام البعض بتصرفات خاطئة تضر بسمعة المدرسة الثانوية [15].

2. قلة الندوات التوعوية التي تقيمها المدرسة الثانوية العامة فيما يتعلق بتنمية مهارات المواطنة الرقمية، وغياب الدورات التدريبية المتعلقة بتدريب الطلاب على استخدام الإنترنت ومراعاة القوانين الرقمية والاستخدام الآمن للمواقع الإلكترونية ومراعاة حقوق الملكية الفكرية للآخرين في المجتمع الرقمي، وكيفية استخدام الطلاب برامج الحماية الرقمية ضد القرصنة الرقمية والفيروسات، وتدريب المعلمين على محو الأمية الرقمية خاصة في ظل التوجه نحو التحول الرقمي بالمؤسسات التعليمية عامة والمدارس الثانوية خاصة[16].

ثانيًا: مشكلات تتعلق بالمعلم: تتنوع المشكلات التى تتعلق بالمعلم، ومن ثم تؤثر بالسلب على قدرته في تفعيل قيم المواطنة الرقمية، ومن هذه المشكلات: ضعف دور المعلم فى إكساب الطلاب قيم المواطنة الرقمية، ويكون التركيز على تدريس التلاميذ عليها بشكل بسيط جدًا وخاصة فى ضوء معرفة الجميع بكيفية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى ضعف قيام المعلم بدوره فى تعليم التلاميذ بعض متطلبات المواطنة الرقمية مثل: المعرفة بالقانون الرقمي واحترام الآخرين (أي الاتيكيت الرقمي)[17].

ثالثًا: مشكلات تتعلق بالطالب: والتي تتمثل فيما يلى:

(1) اهتمام الطلاب بالاستمتاع بالتكنولوجيا فقط دون تركيز على الاستفادة منها فى التعليم، ويرجع هذا القصور إلى ضعف قيام المدرسة بتعليم الطلاب الاستفادة منها فى الاطلاع والتعرف على بعض الملامح الاستراتيجية للوطن، بالإضافة إلى معرفة التلاميذ بتهكير بعض المواقع الالكترونية؛ لقلة معرفة هؤلاء الطلاب بالذكاء الرقمي الذي يتطلب قدرات خاصة [18].

(2) بالإضافة لما سبق، أكدت إحدى الدراسات على المشكلات الآتية: [19]

(أ) ارتفاع نسبة الطلاب الذين تعرضوا لمشكلات بسبب التكنولوجيا.

(ب) تعرض الشباب لتهديدات من خلال البريد الإلكتروني، وتعرضهم لسرقات من خلال الإنترنت؛ لضعف إلمامهم بكيفية المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بهم.

(ج) استخدام الشباب للتكنولوجيا أدى إلى انطوائهم لانعزالهم عن الحياة الاجتماعية؛ لجلوسهم لساعات طويلة أمام الأجهزة التكنولوجية التي صارت تمثل بالنسبة لهم عالمًا افتراضيًا بديلًا عن العالم الواقعي.

(د) التأثير السلبي للتكنولوجيا على الطلاب عند مذاكرتهم لدروسهم؛ حيث يتعلم الطلاب سلوكيات غير سليمة من خلال التكنولوجيا، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة من يلجأون إلى استخدام الرسائل الفورية أثناء الحصص الدراسية؛ وذلك لنقص الوعي لدى الطلاب وضعف حرص أولياء الأمور على متابعة أبنائهم للتكنولوجيا، وافتقار التعليم المدرسي إلى مثل هذا النوع من التوجيه.

رابعًا: مشكلات تتعلق بالمناهج الدراسية: بالرغم من أهمية المناهج الدراسية في تعليم وغرس قيم المواطنة الرقمية، الإ أن دورها ضعيفًا ولا تركز على قيم المواطنة الرقمية، وضعف تناولها سلبيات الاتصال الرقمي وكيفية الاستفادة منه، وآداب التعامل مع هذه الوسائل التقنية الحديثة، الأمر الذى يلزم توظيف شبكات التواصل الرقمي والاجتماعي في التعليم، وبالرغم من ندرة وجود قواعد أو معايير للسلوك الإلكتروني المقبول الإ أن هناك مسلمات يقتضى تدريسها للمتعلمين؛ للمحافظة على الخصوصية والسلوكيات المقبولة وغير المقبولة في العالم الرقمي، كما أن موضوع السلوك الرقمي لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل واضعي المناهج الدراسية[20].

ومما يبرز ملامح المشكلة طبيعة المقررات الدراسية ومدي اهتمامها بتضمين قيم وممارسات تفيد فى تفعيل قيم المواطنة الرقمية، وبتحليل كتب الحاسب الآلي (الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) لتلاميذ المرحلة الثانية من التعليم الأساسي- على سبيل المثال- اتضحت بعض المشكلات التى تحول دون تفعيل قيم وممارسات المواطنة الرقمية، ومن هذه المشكلات ما يلي:[21]

- فيما يتعلق بالصحة البدنية والنفسية: أن المعلومات الخاصة بالصحة البدنية والنفسية كعنصر أساسي من عناصر المواطنة الرقمية قد أهملت تمامًا فى الموضوعات الدراسية للصفين الثاني والثالث الإعدادي، بينما احتوي كتاب الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات للصف الأول الإعدادي (فصل دراسي ثاني) على قدر ضئيل من هذه المعلومات، كما أن الأمراض النفسية التي قد تصيب مستخدمي الإنترنت، مثل: إدمان الإنترنت والعزلة الاجتماعية لم يتم ذكرها والتوعية بها فى جميع المقررات.
- فيما يتعلق بحقوق المواطن الرقمي: تؤكد الدراسة أن الحقوق الرقمية تم إهمالها فى جميع المقررات للصفوف الثلاثة، فعلي الرغم من أن جميع المجتمعات تسعي اليوم إلى وضع ميثاق لحقوق الأفراد يراعي حماية الحقوق والحريات الرقمية وحماية قدسية الشخصية الرقمية وحق الحصول على التقنية بفرص متساوية وحق التعبير إلا أن المقررات لم تتطرق لهذه القضية.
- فيما يتعلق بواجبات المواطن الرقمي والتزاماته: تؤكد الدراسة على أن واجبات الفرد لم يتم ذكرها فى مقررات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، فعلي الرغم من أن فهم وتحليل الحقوق والواجبات بأسلوب علمي رصين هو أمر مطلوب بإلحاح من أجل تعزيز تلك الحقوق، إلا أنها تكاد أن تكون مهملة فى المقررات الدراسية.
- ضعف اهتمام مقررات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحلقة الثانية من التعليم الأساسي بالاستخدام الآمن والمسئول والأخلاقي لشبكة الانترنت، فقضية حقوق الأفراد وواجباتهم الرقمية لم يتم ذكرها إلا مرة واحدة، كما أن بعض عناصر المواطنة الرقمية لم يتم التطرق إليها كالتجارة الرقمية والقانون الرقمي.
- غياب مفاهيم المواطنة الرقمية من المرحلة الأولي من التعليم الأساسي، فلا يوجد بها اهتمام بتنمية الوعي بثقافة المواطنة الرقمية، كما لا توجد كتب حاسب آلي مقررة فى المرحلة الأولي من التعليم الأساسي، كما أن كتب القراءة والدراسات الاجتماعية لم تتطرق أيضًا لعناصر المواطنة الرقمية على الرغم من أهمية هذه المرحلة، وأن الأطفال لديهم وعي بما هو متاح على الإنترنت، ولديهم دوافع كبيرة إلى التماس ما

هو موجود والبحث عنه، مما يمكن أن يعرضهم للضرر من قبل العناصر الإرهابية والكيانات التجارية الراغبة فى الانخراط معهم، مما يبرر أهمية التدابير الوقائية فى هذا العمر عن طريق تنمية ثقافة المواطنة الرقمية.

بالإضافة لما سبق أدي تزايد استخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة بصفة عامة والهواتف الذكية بصفة خاصة إلى بعض السلبيات وخاصة فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي، منها: إشاعة الفواحش ونشر الرذائل، وزيادة مواقع سيئة تجلب السوء للطلاب وتدفع بهم إلى عالم الانحراف، والتمرد على الأخلاق الفاضلة والدخول إلى عالم الوحشية [22].

خامسًا: انتشار بعض الظواهر السلبية بين الطلاب من مختلف الفئات العمرية، ومنها: الإفراط في استخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة مثل: تزايد استخدام الهواتف الذكية، مما أثر بالسلب على الطلاب، ومن أهم الآثار السلبية الناتجة عن هذا الإفراط ما يلي: [23]

1. إن الإفراط في استخدام الهواتف الذكية والجلوس أمام شاشات الهواتف لفترات طويلة دون حراك يؤدي إلى الكسل والخمول والإرهاق، وضعف القدرة على التركيز التام وتشتت انتباه الطالب مما ينعكس ذلك سلبًا على التحصيل الدراسي للطالب.
2. يتسبب استخدام الهواتف الذكية بدون إشراف المعلم في إثارة الشغب والفوضى داخل الفصل.
3. تؤثر الهواتف الذكية وغيرها من التقنيات التكنولوجية على قدرة الطالب على التعبير عن نفسه شفويًا؛ حيث تسهم فى فقدان الثقة في نفوس الطلاب، كما أحدثت تحولات عديدة في البنية الفكرية والمعرفية والإدراكية والخصائص الشخصية للطالب وحولته من عالمه الحقيقي إلى عالم افتراضي يصعب فيه التعبير عن الذات نتيجة قلة الحوار.
4. استخدام الطلاب هذه الأجهزة لتوجيه تهديدات ضد طلاب آخرين وتبادل المزاح والإزعاج والتشويش أثناء الحصص وضياع الوقت والغياب الجماعي، وضعف القدرة على الاستيعاب والحفظ، والاعتماد على القص واللصق في حل الواجبات، وعدم استيعاب الشرح.

واستنادًا لما سبق ذكره، ومع انتشار الاستخدام السيئ للتطبيقات الرقمية المختلفة تأثرت شخصية الطلاب وتكوينهم الأخلاقي والعلمي فى ظل عالم رقمي خالي فى أغلب الأحيان من القواعد المرتبطة بالسلوكيات الإيجابية للمواطن الرقمي، مما يعكس حاجة ملحة لوضع رؤية واضحة للمؤسسة التربوية ترسخ للممارسات المثلي للمواطنة الرقمية، ومن ثم أصبح نشر ثقافة المواطنة الرقمية بين أفراد الأسرة وفى المدرسة وبين صفوف الطلاب ضرورة ملحة؛ حتي يمكن تعزيز وحماية المجتمع من الآثار السلبية المتزايدة للتكنولوجيا، وما نتج عنها من عوالم افتراضية مع تعزيز الاستفادة المثلى منها؛ للمساهمة فى تنمية مجتمع المعرفة وبناء الاقتصاد الرقمي، مما يستلزم وجود سياسة وقائية تحفيزية ووقائية من أخطار التكنولوجيا والاستفادة المثلي من إيجابياتها والتأسيس لما يسمي بمفهوم المواطنة الرقمية[24].

واستنادًا لما سبق ذكره تحاول الدراسة الحالية الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الإطار الفكري للمواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى كما ورد فى الأدبيات التربوية المعاصرة؟
2. ما ملامح خبرة ولاية واشنطن فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟
3. ما ملامح خبرة ويلز فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟
4. ما أوجه التشابه والاختلاف بين خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز فى مجال المواطنة الرقمية وتفسيرها في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية؟
5. ما الجهود المصرية لتفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟

6. ما الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم فى تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز؟

- أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيس للدراسة فى تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على الإطار الفكري للمواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى كما ورد فى الأدبيات التربوية المعاصرة.
2. توضيح ملامح خبرة ولاية واشنطن فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
3. توضيح ملامح خبرة ويلز فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
4. إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين ولاية واشنطن وويلز فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى وتفسيرها في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية.
5. إبراز الجهود المصرية فى تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
6. عرض بعض الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم فى تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز وبما يتناسب مع السياق الثقافي في مصر.

-**أهمية الدراسة**: تتضح أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية قضية المواطنة الرقمية فى ظل طبيعة العصر الرقمي، وتزايد استخدام التكنولوجيا بين مختلف الأعمار والفئات وخاصة بعد جائحة كورونا؛ ومن ثم تسهم في توعية الطلاب فى مراحل التعليم قبل الجامعي ببعض المعارف والقيم والسلوكيات التى تؤهلهم للاستخدام الآمن والإيجابي للتكنولوجيا الحديثة.

- تفيد هذه الدراسة القيادات الأكاديمية والإدارية على مستوي وزارة التربية والتعليم، والإدارات التعليمية والمدارس؛ حيث يمكن أن تسهم فى توعية كافة القيادات بضرورة التطبيق الفعلي لمختلف القوانين والاستراتيجيات المتعلقة بالاستخدام الآمن للتقنيات التكنولوجية، وتوعية المسئولين عن تطوير محتوي المقررات الدراسية فى مختلف المراحل الدراسية بضرورة تضمين هذه المقررات العديد من المعارف والمهارات والسلوكيات ذات الصلة المباشرة بالمواطنة الرقمية.
- تسهم في توجيه القيادات على المستوي الإداري والأكاديمي بأهمية اتخاذ تدابير وإجراءات واقعية ومستمرة؛ لتدريب المعلمين والمديرين والطلاب على مهارات وسلوكيات التعامل الآمن والإيجابي للتقنيات التكنولوجية الحديثة.

-منهج الدراسة وخطواته: تستخدم الدراسة الحالية المنهج المقارن، والذي لا يقتصر على وصف الظواهر، وإنما يقوم بتحليلها وتفسيرها فى ظل ظروف مجتمعاتها والقوي الثقافية والمجتمعية السائدة، ويعطي بالإضافة إلى ذلك فرص الإفادة منها بما يتوافق وظروف المجتمع المصري[25].

وتسير الدراسة الحالية وفق الخطوات الآتية:

- عرض وتحليل مفهوم المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى كما ورد فى الأدبيات التربوية المعاصرة.
- رصد لأبرز ملامح خبرة ولاية واشنطن فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- رصد لأبرز ملامح خبرة ويلز فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- التحليل المقارن لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين ولاية واشنطن وويلز فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى، وتفسيرها فى ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية.

- إبراز الجهود المصرية فى تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- التوصل لبعض الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم فى تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وبما يتناسب مع السياق الثقافي في مصر.

-**حدود الدراسة ومبرراتها**: تقتصر الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية**: تتناول الدراسة المواطنة الرقمية في كل من ولاية واشنطن وويلز من حيث: المؤسسات العالمية المسئولة عن تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى، والإطار القانوني، والأدلة الإرشادية للمواطنة الرقمية، بالإضافة إلى تناول دور عناصر المنظومة التعليمية في تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى من خلال تناول دور مدير المدرسة، والمعلم، والمناهج الدراسية، والطالب.
- تناول خبرة ولاية واشنطن فى الولايات المتحدة الأمريكية، وويلز فى المملكة المتحدة؛ ويرجع ذلك لجهودهما المتميزة والمتنوعة فى مجال المواطنة الرقمية استنادًا إلى إطار مؤسسي وقانونى، والقيام بالعديد من الإنجازات التى تؤدي إلى الاستخدام الآمن للتكنولوجيا من خلال توظيف كافة عناصر المنظومة التعليمية، مما يسهم فى إكساب الطلاب منذ الصغر العديد من المعارف والقيم والسلوكيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية.
- تم التركيز على كافة مراحل التعليم قبل الجامعي دون الاقتصار على مرحلة معينة لما يلي:
- لأهمية إعداد وإكساب الطلاب منذ الصغر قيم وسلوكيات ومهارات التعامل الآمن والإيجابي مع التقنيات التكنولوجية الحديثة؛ لتمكنيهم من استيعاب مختلف القضايا ذات الصلة بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية والقضايا المرتبطة بالمواطنة الرقمية، وللحد من مخاطر الإنترنت على سلوكيات الطلاب.

- أن الطلاب منذ الصغر لديهم دافع كبير ورغبة فى التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة مما يعرضهم للخطر والضرر الجسدي والأخلاقي والنفسي، مما يؤكد أهمية الاهتمام بالأطفال منذ الصغر وفى مختلف المراحل التعليمية باتخاذ كافة التدابير والإجراءات بما يتوافق مع طبيعة المرحلة العمرية من خلال الاهتمام بإكسابهم كافة المعلومات والسلوكيات التى تعزز من المواطنة الرقمية لديهم منذ الصغر.
- مصطلحات الدراسة: يمكن تناول أهم هذه المصطلحات فيما يلي:

تعريف المواطنة: Citizenship؛

- يمكن تعريف المواطنة بأنها:» الانتماء لأمة أو مجتمع ما والمساهمة فى رفاهية ذلك المجتمع «[26].
- وتعرف أيضًا بأنها: «حالة تمنح لمن هم أعضاء فى المجتمع»[27].
- كما تعرف أيضًا بأنها: «حالة تمنح جميع أعضاء المجتمع بعض الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للعضوية فى مجتمع ما، بما فى ذلك الحق فى المشاركة في التراث الثقافي، وعيش الحياة ككائن متحضر وفقًا للمعايير السائدة فى المجتمع"[28].

تعريف المواطنة الرقمية: Digital Citizenship؛

تتنوع وجهات النظر والرؤى التى تناولت مفهوم المواطنة الرقمية فى الأدبيات المعاصرة، ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

- تعرف المواطنة الرقمية بأنها: الصفات المطلوبة للمواطنين لاستخدام الأدوات الرقمية والتصرف فى مختلف البيئات الرقمية[29].
- كما يُعرفها مجلس أوروبا بأنها: مجموعة من الكفاءات والسمات والسلوكيات التى توظف الفوائد والفرص التى يوفرها عالم الإنترنت مع بناء المرونة فى مواجهة الأضرار المحتملة[30].
- وتعرف المواطنة الرقمية بأنها: القدرة على المشاركة الإيجابية والنقدية فى البيئة الرقمية بالاعتماد على مهارات التواصل والإبداع الفعال؛ لممارسة أشكال الممارسة

الاجتماعية التى تحترم حقوق الإنسان وكرامته من خلال الاستخدام المسئول للتكنولوجيا [31].

وهناك من يعرف المواطنة الرقمية بأنها: مجموعة من المهارات للتفكير النقدي والتصرف بأمان والمشاركة بمسئولية فى العالم الرقمي، ويتضمن ذلك السلوكيات المسئولة والمناسبة فى العديد من المجالات، مثل: أمان الإنترنت، والخصوصية، والسمعة والهوية والتواصل والتعاون وحقوق النشر والإبداع، ومهارة البحث وتقييم المعلومات الجديرة بالثقة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى ذلك تشمل المواطنة الرقمية الاستخدام المعتمد والمناسب للأدوات الرقمية؛ لإحداث تأثير إيجابي على الحياة الشخصية والمدرسية والاجتماعية والمجتمعية [32].

استناداً لما سبق ذكره يمكن تعريف المواطنة الرقمية إجرائياً بأنها: مجموعة من القواعد الأخلاقية والضوابط القانونية والمبادئ التي يتم اتباعها للاستخدام الأمثل والآمن للتكنولوجيا؛ لمساعدة الطلاب بالتعليم قبل الجامعى على تعلم كيفية أن يكونوا آمنين، بالإضافة إلى أن يكونوا مشاركين فعالين فى عالم رقمي، ويعني هذا مساعدتهم على فهم حقوقهم ومسئولياتهم والتعرف على الفوائد والمخاطر، وإدراك الآثار الشخصية والأخلاقية لأفعالهم عبر الإنترنت، ومن ثم مساعدة الطالب أن يصبح مواطنًا رقميًا.

- الدراسات السابقة: تتنوع الدراسات التى تناولت المواطنة الرقمية بين دراسات عربية ودراسات أجنبية، وتم عرضها من الأقدم إلى الأحدث كما يلى:

أولًا: الدراسات العربية:

1. دراسة: صبحي شعبان على شرف، ومحمد السيد أحمد الدمرداش، بعنوان: معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها فى المناهج التدريسية،2014 [33]:هدفت الدراسة إلى تحديد معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها فى المناهج الدراسية، بالإضافة إلى التعرف على كيفية تضمين معايير التربية على المواطنة الرقمية فى بعض المناهج الدراسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت للعديد

من النتائج منها: أن التربية على المواطنة الرقمية تمر بمراحل أساسية تبدأ بتنمية الوعي والممارسة الواعية، وتنتهي بأساليب التعامل مع المستحدثات ومهارات التعامل معها، وأن هناك حاجة ضرورية لإعداد الناشئة للتربية على المواطنة الرقمية فى إطار عصر الرقمنة.

2. دراسة: لمياء إبراهيم المسلمانى، بعنوان: التعليم والمواطنة الرقمية – رؤية مقترحة، 2014 [34]: هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المواطنة الرقمية ومدى الحاجة إليه في هذا العصر، وتقديم رؤية مقترحة لدعم دور التعليم في غرس قيم المواطنة الرقمية في نفوس الطلاب، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وتوصلت للعديد من النتائج منها: ارتفاع نسبة الطلاب الذين يستخدمون التكنولوجيا بصورة يومية،وأن معظم استخدامات الطلاب للتكنولوجيا تكون بغرض التسلية، وانخفاض نسبة أولياء الأمور ممن هم على وعى باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وأن نسبة الطلاب الذين يعتمدون على الإنترنت في حل الواجبات المنزلية منخفضة .

3. دراسة: أسياد محمد محمد عوض، بعنوان: دور التعليم الأساسي (الحلقة الثانية) في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى تلاميذه، 2016 [35]: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم الأساسى (الحلقة الثانية) في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى تلاميذه، واعتمد البحث على المنهج الوصفى لملائمته لطبيعة الدراسة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: قصور قيام المعلم بدوره في تعزيز المواطنة الرقمية، وأن للإدارة المدرسية دورًا في تعزيز المواطنة الرقمية لدى التلاميذ بدرجة متوسطة، وأوضحت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تلاميذ المدارس الحكومية والخاصة لصالح تلاميذ التعليم الخاص، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تلاميذ الريف والحضر لصالح تلاميذ الحضر.

4. دراسة: عبد العاطى حلقان أحمد عبد العزيز، بعنوان: تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية والأوروبية: دراسة مقارنة، 2016 (36): هدفت الدراسة إلى محاولة الاستفادة من التجربة الأوروبية في مجال تعليم المواطنة الرقمية في المدارس

المصرية خاصة ما يتعلق بالسلامة على الانترنت، واقتصرت الدراسة على تناول عملية تعليم السلامة على الإنترنت في المدارس من خلال التجربة الأوروبية والمصرية في هذا المجال، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت لمجموعة من النتائج،منها: تشابه التجربتان في تناول موضوعات محددة خاصة بالمواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت وتضمينها في المناهج الدراسية، مثل: التعدى الإلكتروني على الإنترنت، وقواعد الاستخدام الآمن على الإنترنت، ووسائل الحماية على الإنترنت، وقضايا الخصوصية عبر الإنترنت، كما تتشابه التجربتان في وجود تعاون بين سلطات التعليم وبعض الجهات والمؤسسات التي تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال التوعية بقضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت وإعداد مواد تدريبية وتعليمية وتوزيعها على المدارس.

5. دراسة: معجب بن أحمد معجب الزهراني، بعنوان: إسهام المدرسة فى تحقيق المواطنة الرقمية لدي طلابها فى ظل التحديات المعاصرة، 2019 [37]: هدفت الدراسة إلى التعرف على التأصيل النظري لمفهوم المواطنة الرقمية ومجالاتها ودواعي تحقيقها لدي الطلاب، والتعرف على دور المدرسة فى تحقيق المواطنة الرقمية لدي طلابها، بالإضافة إلى بيان إسهامات عناصر العملية التعليمية فى تنمية المواطنة الرقمية، واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي، وتوصلت للعديد من النتائج منها: للمعلم دور فى غرس قيم المواطنة الرقمية، كما تسهم المناهج فى تحقيق المواطنة الرقمية ببث قيمها ومفاهيمها وأهميتها ومجالاتها عبر المراحل التعليمية والمقررات الدراسية المتنوعة.

6. دراسة: سامح عبد المطلب إبراهيم عامر، بعنوان: دور إدارة المدرسة الثانوية فى تفعيل قيم المواطنة الرقمية لدي الطلاب – تصور مقترح بالتطبيق على محافظة المنوفية 2020 [38]: هدفت الدراسة إلى تأكيد دور إدارة المدرسة الثانوية (عام – تجاري – فني – زراعي – صناعي – فندقي) فى تفعيل قيم المواطنة الرقمية لدي الطلاب، وتوضيح واقع وأنشطة وأدوار القائمين على إدارة المدرسة الثانوية فى

تفعيل قيم المواطنة الرقمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وفى ضوء ذلك تم تقديم تصور مقترح لتطوير دور إدارة المدرسة الثانوية فى تفعيل قيم المواطنة الرقمية لدي الطلاب؛ لمسايرة التكنولوجيا الرقمية والحفاظ على الهوية والمعتقدات والأصول المجتمعية.

7. دراسة: سحر عيسي محمد خليل، بعنوان: دور أتمتة التعليم الثانوي فى تأصيل قيم المواطنة لدي طلابه، 2020 [39]: هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين أتمته التعليم الثانوي واكتساب الطلاب قيم المواطنة الرقمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى عدد من النتائج منها: ضرورة إدخال مادة أخلاقيات استخدام الإنترنت ضمن المناهج الدراسية فى التعليم الثانوي، ووضع برامج حماية على أجهزة التابلت الخاصة بالطلاب تمنعهم من تحميل أى محتوي غير تعليمي، وعقد ندوات وورش وحلقات نقاشية؛ لتوعية أولياء الأمور لتوجيه أبنائهم للتعامل السليم والقانوني مع التقنيات الحديثة.

8. دراسة: شعبان أحمد هلل، بعنوان: آليات تفعيل أخلاقيات المواطنة الرقمية بالمدارس الثانوية فى ضوء بعض النماذج العالمية 2021 [40] هدفت الدراسة إلى التعرف على النظريات المفسرة للمواطنة الرقمية، وتحليل أهم النماذج العالمية لتفعيل أخلاقيات المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الثانوي، ووضع آليات لتفعيل أخلاقيات المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الثانوي بمصر فى ضوء النماذج العالمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل أخلاقيات المواطنة الرقمية بالمدارس الثانوية يتطلب أربع متطلبات متفاعلة وهي: متطلبات تربوية/ قيمية، ومتطلبات تكنولوجية، ومتطلبات قيادية/ إدارية، ومتطلبات قانونية انضباطية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة: Lauren K.Mark، بعنوان الحد من الإيذاء السيبراني من خلال شراكات المنزل والمدرسة: آثار ورشة عمل السلامة الإلكترونية على تصورات الآباء والمعلمين للفعالية الذاتية والاتجاهات نحو الأسرة – التعاون المدرسي، 2014

([41]): هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار ورشة عمل لأولياء الأمور والمعلمين والتى تركز على الوعي بالسلامة الإلكترونية، والمعرفة بالمواطنة الرقمية والكفاءة الذاتية للسلامة الإلكترونية للمعلمين وأولياء الأمور، وتحديد الاتجاهات تجاه التعاون بين المنزل والمدرسة حول السلامة الإلكترونية، وتم جمع البيانات الكمية من خلال الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالسلامة الإلكترونية ومعرفة المواطنة الرقمية، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: تقديم نظرة ثاقبة حول كيفية قيام الآباء والمعلمين بزيادة وعيهم بالمخاطر السيبرانية الموجودة فى عالم الإنترنت فى القرن الحادي ([21])، وأهمية إنشاء فرق عمل تعاونية للسلامة الإلكترونية فى المدرسة بما يتيح لأصحاب المصلحة فى المدرسة فرصًا للعمل معًا للحفاظ على أمان جميع مستخدمي التكنولوجيا.

2. دراسة Julia Lumpkin Payne، بعنوان: دراسة حالة لتدريس المواطنة الرقمية بالصف الخامس، 2016 ([42]): هدفت الدراسة إلى استكشاف كيفية تدريس مفاهيم المواطنة الرقمية ومعاييرها من قبل معلمي الصف الخامس فى مدارس (Sunshine School) فى ألاباما (Alabama)، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، كما اعتمدت الدراسة فى جمع البيانات على المقابلات وجهًا لوجه فى فصول المعلمين، وكذلك الملاحظات الصفية، وخطط الدروس، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن المشاركين غير مدركين لأهمية تدريس المواطنة الرقمية لطلابهم رغم أهميتها كعملية مستمرة، كما أن المعلمين والمديرين فى حاجة إلى تعليم الطلاب ليكونوا مواطنين رقميين مسئولين؛ لمواكبة المهارات والتكنولوجيا الحديثة.

3. دراسة: Meghan G. Walters، بعنوان: المعرفة الأولية للمعلمين والمعتقدات والممارسات المخططة والمنفذة للمواطنة الرقمية، 2018 ([43]):هدفت الدراسة إلى تحديد معرفة ومعتقدات المعلمين بالمدارس الابتدائية حول المواطنة الرقمية، بالإضافة على فهم خططهم والممارسات المنفذة وفهم الدعم والمعوقات المتعلقة بتعليم المواطنة الرقمية، واستخدمت الدراسة الاحصاء الوصفي لتحليل البيانات

التى تم جمعها، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن المعلمين لديهم معرفة ومعتقدات حول مفاهيم المواطنة الرقمية باستثناء مفهوم القانوني الرقمي، كما تسهم هذه الدراسة البحثية فى التغيير الاجتماعي الإيجابي من خلال مساعدة القادة التربويين على تحديد ما هو مطلوب لدعم المعلمين فى التدريس باستخدام المواطنة الرقمية .

4. دراسة: Taysser Andrawes, Saleem بعنوان: المواطنة الرقمية ووسائل تفعيلها في المؤسسات التعليمية، 2018 [44]:هدفت الدراسة إلي التعرف على مفهوم المواطنة الرقمية، والتأكيد على أبعادها ومراحل تطورها، والكشف عن خصائص المواطن الرقمي، هذا بالإضافة إلى الكشف عن وسائل تفعيل المواطنة الرقمية فى المؤسسات التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: تهدف المواطنة الرقمية إلى إيجاد المسار الصحيح لتوجيه وحماية جميع المستخدمين وخاصة الأطفال والمراهقين؛ من أجل إعداد مواطنين رقميين، كما أن المواطنة الرقمية لا يمكن تحقيقها دون وضوح معناها ومحتواها، وتحديد التدابير المطلوبة لتنفيذها.

5. دراسة: Benjamin Gleason & Sam Von Gillern، بعنوان: المواطنة الرقمية في ظل وسائل التواصل الاجتماعي: الممارسات التشاركية للتعليم والتعلم في التعليم الثانوي، 2018 ([45]): هدفت الدراسة إلى الكشف عن كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فى أماكن التعلم الرسمية وغير الرسمية؛ لتنمية المواطنة الرقمية لطلاب المدارس الثانوية، والنظر فى كيفية دعم تطبيقات الوسائط الرقمية للتربية على المواطنة الرقمية فى المدارس، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن للمعلمين دورًا لمساعدة طلابهم على تطوير المهارات التى تعزز قدرة الطلاب على تحديد هوية المشكلات، كما أكدت الدراسة أن المواطنة الرقمية تتضمن مجموعة متنوعة من الموضوعات والأنشطة الاجتماعية والسياسية، والتى تمثل فرصة كبيرة للمعلمين، لمساعدة الطلاب على تطوير مهارات المواطنة الرقمية وربط التعليم داخل المدرسة مع اهتمامات الطلاب وقيمهم والتزاماتهم خارج المدرسة.

6. دراسة: Roberto. L Suson، بعنوان: ملاءمة المواطنة الرقمية في سياق التعليم الأساسي،2019 [46]: هدفت الدراسة إلى تقييم وعي المعلمين والمتعلمين لعناصر المواطنة الرقمية والتى تتمثل فى: القانون الرقمي، والسلامة والأمن الرقمى، والآداب الرقمية، ومحو الأمية الرقمية، والاتصال الرقمى، والوصول الرقمى، والتجارة الرقمية، والصحة والعافية الرقمية، والحقوق والمسئوليات الرقمية فى مدرسة هارفست كريستان انترناشيونال (Harvest Christian School International)، واستخدمت الدراسة أسلوب البحث الوصفي، وتوصلت للعديد من النتائج منها: أهمية نشر معايير المواطنة الرقمية بشكل واضح، وذلك من خلال إعداد كتيب عن المواطنة الرقمية، وتدريب المعلمين وعقد الندوات وورش العمل التى تتناول عناصر المواطنة الرقمية المختلفة.

7. دراسة: Florence Martin, Tube Gezer, Wei Chao Wang, Teresa& Chuang Wang، بعنوان: فحص تجربة معلم الصف الثاني عشر من خلال التنمية المهنية للمواطنة الرقمية،2020 [47]: هدفت الدراسة إلى فحص خبرات المعلمين من معلمي رياض الأطفال حتي الصف الثاني عشر، بالاستناد إلى دورة على مستوي الدراسات العليا فى مجال المواطنة الرقمية، وتم جمع البيانات من خلال التقييم والمسح، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن معرفة المعلمين بالمواطنة الرقمية زادت بشكل كبير من خلال فترة الدورة، كما توصلت الدراسة إلى تحديد العديد من الاحتياجات والتحديات المتعلقة بالمواطنة الرقمية، كما يكشف فحص الأدبيات عن الحاجة إلى التنمية المهنية للمعلم فى مجال المواطنة الرقمية، وتناولت الدراسة بعض القضايا مثل: التعرف على تجارب المعلمين خلال دورة التنمية المهنية فى مجال المواطنة الرقمية، والتعرف على العوامل التى دفعت المعلمين للمشاركة في هذه الدورة، وكيفية وصف المعلمين سلوكيات الطلاب فى مجال المواطنة الرقمية.

8. دراسة: Alexis, R. Lauricella, Jenna Herdzina, M.S., Michael Robb، بعنوان: تدريس معلمى الطفولة المبكرة لكفاءات المواطنة الرقمية، 2020 [48]:

هدفت الدراسة إلى استخدام بيانات المعلمين؛ لتوثيق كيفية تدريس كفاءات المواطنة الرقمية فى المدارس الابتدائية بناء على بعض العوامل مثل: التركيبة السكانية للطلاب، ومقدار خبرة المعلم، وخاصة فى ظل تزايد استخدام التكنولوجيا فى الفصول الدراسية وفى المنزل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت للعديد من النتائج منها: يقوم معلمو المرحلة الابتدائية بتدريس المواطنة الرقمية فى وقت مبكر، كما أن التدريس المبكر لكفاءات المواطنة الرقمية يتم فى مدارس الضواحي، ومدارس الطلاب الأكثر تنوعًا من الناحية العرقية، وتؤكد الدراسة أن هذه النتائج لها آثار على سياسات التعليم حول دعم كفاءات المواطنة الرقمية التى تبدأ فى وقت مبكر من التعليم الرسمي.

- التعليق على الدراسات السابقة: انطلاقًا مما عرضته الدراسة من دراسات سابقة يتضح تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى الاهتمام بقضية المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى، ومن ثم تمكنت الدراسة الحالية من الاستفادة من الدراسات السابقة فى عرض وتحليل الإطار الفكرى للمواطنة الرقمية في التعليم قبل الجامعى من خلال تناول وعرض رؤى فكرية مختلفة، ولهذا استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعرف على المواطنة الرقمية من حيث المفهوم، والأهداف، والمراحل، والمتطلبات، والأبعاد، بالإضافة إلى المعوقات التى تواجهها، بينما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيمايلى:
- يختلف الإطار النظرى للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بعض المحاور التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة مثل: تناول بعض المؤسسات العالمية المسئولة عن دعم المواطنة الرقمية وتوضيح أهم أنشطتها وجهودها التى يمكن أن تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، كذلك تناول الإطار القانوني وبعض الأدلة الإرشادية ذات الصلة بالمواطنة الرقمية.
- كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها للمواطنة الرقمية في ولاية واشنطن فى الولايات المتحدة الأمريكية، و ويلز فى المملكة المتحدة،

وتحليل الخبرتين وعرض أهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيهما، وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين الخبرتين فى ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية؛ للإفادة منهما فى تفعيل المواطنة الرقمية فى التعليم قبل الجامعي فى مصر، ومن تختلف الدراسة الحالية عن دراسة عبد العاطى حلقان أحمد عبد العزيز (2016) والتي اقتصرت على تناول عملية تعليم السلامة على الإنترنت في المدارس من خلال التجربة الأوروبية والمصرية في هذا المجال، كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة شعبان أحمد هلل (2021) والتي هدفت إلى وضع آليات لتفعيل أخلاقيات المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الثانوي بمصر فى ضوء النماذج العالمية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

- كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى اهتمامها وتناولها كافة مراحل التعليم قبل الجامعي دون الاقتصار على مرحلة معينة، بالإضافة لما سبق استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن، بعكس معظم الدراسات السابقة التى اقتصرت على المنهج الوصفي ماعدا دراسة عبد العاطى حلقان أحمد عبد العزيز.

خطوات الدراسة: تحقيقًا لأهداف الدراسة الحالية تسير الدراسة وفقًا للخطوات الآتية:

- الخطوة الأولـي: وتتمثل فى الإطار العام للدراسة وتتضمن مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، وأهميتها، ومنهجها، وحدودها، والمصطلحات والدراسات السابقة وخطوات الدراسة.
- الخطوة الثانية: وتتمثل فى الإطار الفكري للمواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى كما ورد في الأدبيات التربوية المعاصرة.
- الخطوة الثالثة: وتتضمن أبرز ملامح خبرة ولاية واشنطن فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- الخطوة الرابعة: وتتضمن أبرز ملامح خبرة ويلز فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

- الخطوة الخامسة: وتتناول أوجه التشابه والاختلاف بين ولاية واشنطن وويلز فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعي وتفسيرها فى ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية.
- الخطوة السادسة: وتتضمن الجهود المصرية في تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- الخطوة السابعة: وتتضمن الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز وبما يتناسب مع السياق الثقافي في مصر.
- الخطوة الثانية: المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى – إطارًا نظريًا

أصبحت المواطنة الرقمية موضوعًا رئيسًا؛ بسبب الاستخدام الجماعي لتقنيات المعلومات والاتصالات، نظرًا لأن الأجيال الشابة تقضي معظم وقتها فى استخدام التقنيات الرقمية مثل: الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، ولهذا فهناك حاجة ملحة للاهتمام بالمواطنة الرقمية؛ حيث أن تكامل تكنولوجيا المعلومات فى الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد يسهم فى ممارسة قيم المواطنة الرقمية، ولهذا يمكن اعتبار الاتصال عبر الإنترنت بالخدمات المختلفة نقطة مركزية لاستمرار ممارسات المواطنة الرقمية ؛ حيث تعتبر المواطنة الرقمية مجموعة من الممارسات وقواعد السلوك التى تيسر التنمية الفردية وتحمي القيم الاجتماعية فى المجتمع الرقمي [49].

استنادًا للمفهوم الإجرائي الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بالمواطنة الرقمية، يمكن التعرف على طبيعة المواطنة الرقمية بالأدبيات المعاصرة من خلال المحاور الآتية:

أولًا: أهداف المواطنة الرقمية: تتنوع الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال المواطنة الرقمية، منها ما يلي:

(1) توفير الطريقة الصحيحة لتوجيه جميع المستخدمين للتكنولوجيا وحمايتهم وخاصة الأطفال والمراهقين؛ من خلال تشجيع السلوكيات المرغوبة والقضاء على السلوكيات السيئة فى التعاملات الرقمية، ويعني هذا بناء مواطن رقمي، علاوة على ذلك

فإن الهدف التدريسي للمواطنة الرقمية هو تحسين مخرجات التعلم وإعداد الطلاب فى إطار قواعد السلوك المناسب والمسئول لاستخدام التكنولوجيا [50].

(2) منح الشباب الأدوات والقواعد الأخلاقية؛ لاتخاذ خيارات جيدة عبر بيئة الإنترنت، بالإضافة إلى المحافظة على المستقبل آمنًا، والسماح بالاتصالات والعلاقات الناشئة عن الاتصالات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم فإن الهدف الرئيس للمواطنة الرقمية هو مساعدة كل عضو من أعضاء المجتمع؛ لتطوير مستوي معين من الوعي بالأخطار والمخاطر المتعلقة باستخدام التكنولوجيا، فضلًا عن النتائج الإيجابية المتعلقة بدور المواطن الرقمي فى عالم متصل بالشبكات الإلكترونية [51].

(3) تدعيم معرفة ووعي المستخدمين للتكنولوجيا الحديثة بالمواطنة الرقمية؛ لاتخاذ قرارات ذكية ومسئولة عند التفاعل مع الآخرين فى السياقات المتنوعة عبر الإنترنت، بما يُمكن الأفراد من ممارسة قيم التعامل الجيد عند استخدام الإنترنت للتعلم والتواصل الاجتماعي، وإدراك عواقب القرارات التى يتخذها الأفراد عبر الإنترنت [52].

(4) توعية الطلاب فى مختلف المراحل العمرية بمفهوم وطبيعة المواطنة الرقمية، ورفع مستوي الأمان الإلكتروني، واتباع السلوك الرقمي السليم عند استخدام التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى تقليل الانعكاسات السلبية لاستخدام الإنترنت، وتيسير وتوضيح الطرق المثلي لتعامل الفرد مع أى قضية إلكترونية، كما تهدف المواطنة الرقمية إلى تحويل مفهوم الرقابة المشددة وانعدام الخصوصية إلى مفهوم الرقابة الذاتية وفق الضوابط والقيم الاجتماعية، كما تهدف المواطنة الرقمية إلى إيجاد الوسائل والأساليب والطرق الصحيحة؛ لتوجيه وحماية جميع المستخدمين وخاصة المراهقين، وذلك من خلال تشجيعهم على السلوكيات المرغوبة ومحاربة السلوكيات المنبوذة فى التعاملات الرقمية[53].

يتضح مما سبق تنوع أهداف المواطنة الرقمية، فمن خلالها يمكن إكساب الطالب منذ الصغر العديد من المعارف والسلوكيات التى تؤهله لإتباع قواعد السلوك السليم والآمن عند استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، ومن ثم حماية نفسه وحماية

الآخرين عند التواصل معهم عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، ولا يعني وضع الضوابط الأخلاقية والقانونية التحكم والمراقبة الشديدة والتى تحد من حرية الفرد وثقته بنفسه، ولكن الهدف العام منها توجيه وحماية الطالب وتشجيعه على إتباع قواعد السلوك الآمن، وتجنب السلوكيات السلبية ومن ثم حماية الطالب من الجرائم المرتبطة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة، ومن ثم إرساء دعائم تحمل المسئولية في ظل متطلبات العصر الرقمي.

ثانيًا: مراحل المواطنة الرقمية: تتنوع المراحل التى تمر بها المواطنة الرقمية والتى تتمثل فيما يلي: (54)

(1) مرحلة الوعي: تعد هذه المرحلة هي المرحلة الأولي للمواطنة الرقمية، حيث يركز الوعي على مساعدة المعلمين على فهم أفضل للموضوعات المرتبطة بالاستخدام المناسب للتكنولوجيا فى المدارس، كما تعتبر مرحلة الوعي أبعد من مجرد المعرفة الأساسية لمصطلحات التكنولوجيا، ومهما كانت هذه المعرفة ضرورية للمناقشة، على المعلم التفكير فى بعض الأسئلة، والتى تتمثل فيما يلي:

- هل لديه فهم جيد لكيفية عمل تقنية معينة؟
- كيف يمكن أن يؤثر استخدام هذه التكنولوجيا على الطلاب وغيرهم؟
- هل هو على وعي بالإمكانات وكذلك المشكلات أو القضايا المحتملة والمتعلقة باستخدام هذه التكنولوجيا؟
- ما هي القواعد القانونية والأخلاقية التى تحكم الاستخدام المقبول لهذه التكنولوجيا؟

(2) مرحلة الممارسة الموجهة: بعد مرحلة الوعي يحتاج القادة إلى تزويد المعلمين بفرص لمعرفة المزيد عن مهارات المواطنة الرقمية؛ لمساعدتهم على التعرف عليها، وتحديد أفضل الممارسات فى الاستخدام المناسب والمسئول لهذه المهارات، حيث يعتبر ذلك فرصة لتعلم مبادئ المواطنة الرقمية فى ظل مناخ يتم فيه تشجيع الاستكشاف والمجازفة، وفى هذه المرحلة فإن المعلمين بحاجة إلى دعم وفهم بعضهم البعض عند ارتكاب الأخطاء، ويسهم هذا فى مساعدة المعلمين عندما يفكرون فى العمل مع

الطلاب والاختيارات التى يصنعونها، وفى مرحلة الممارسة الموجهة على المعلمين استخدام التقنيات التى قد يفعلونها فى الفصول الدراسية، ومن ثم فالمعلمين بحاجة إلى فرصة من الممارسة الموجهة لتعلم مهارات المواطنة الرقمية.

(3) **مرحلة النمذجة وإعطاء المثل والقدوة**: ويعني ذلك تقديم نموذج واضح عند استخدام التكنولوجيا المناسبة فى الفصل الدراسي، ولهذا على المعلمين الاهتمام بممارسة عادات المواطنة الرقمية الجيدة، على سبيل المثال: على المعلمين الذين يستخدمون الهواتف المحمولة والهواتف الذكية أن يغلقوها أو جعلها فى وضع الاهتزاز أو جعله صامتًا أثناء التواجد فى الفصل الدراسي، وإذا لم يسمح للطلاب بالرد أو إجراء مكالمات هاتفية أثناء اليوم فعلى المعلمين اتباع نفس القواعد، ويجب توظيف الآباء للمساعدة فى تعليم المواطنة الرقمية، وجعل الوالدين يشاركون فى نفس الحوار معهم، حيث يمكن أن يكون الأطفال وسيلة جيدة لتعزيز مبادئ المواطنة الرقمية، كما أن الكبار يجب أن يكونوا قدوة إيجابية للمواطنة الرقمية الجيدة؛ حتي يتمكن الأطفال من إتباعها مثلهم، ولهذا يجب على الجميع وضع نموذج لاستخدام التكنولوجيا المناسبة بشكل منتظم.

(4) **التغذية الراجعة**: ينبغي أن يكون الفصل الدراسي أيضًا مكانًا يُمكن الطلاب من مناقشة استخدامهم للتكنولوجيا داخل وخارج المدرسة؛ لمعرفة كيف يمكنهم استخدامها بشكل أكثر فعالية وبشكل مناسب، كما يجب تشجيع المعلمين على تحليل واستكشاف أسباب استخدام الطلاب للتقنيات بطريقة معينة، وعلى المعلمين مشاركة ملاحظاتهم بذلك بما يمكنهم من مساعدة الطلاب على إيجاد طرق لتجنب أو تخفيف المشكلات التى قد تنشأ من استخدام التكنولوجيا بشكل غير مناسب، ولهذا يطلب من المعلمين التفكير فى أفعالهم.

يعكس ما سبق أهم مراحل تنمية المواطنة الرقمية لدي الطلاب، والتى يمكن من خلالها إعداد الطالب كمواطن رقمي قادر على التعامل الإيجابي والمسئول مع التقنيات التكنولوجية الحديثة، كما تسهم هذه المراحل فى توعية الطالب والمعلم بالمسئوليات

والحقوق الرقمية والقوانين الرقمية واكتساب المعرفة التكنولوجية اللازمة التى تؤهلهم للتعامل الآمن مع التكنولوجيا كمواطنين رقميين.

ثالثًا: أبعاد المواطنة الرقمية: تتنوع وجهات النظر التى تناولت أبعاد المواطنة الرقمية، ومن أشهر هذه الآراء ما أكد عليه رابيل Ribble، والذي يُعد من أول من اهتم بدراسة المواطنة الرقمية، حيث أكد أن المواطنة الرقمية تتضمن ثلاث فئات رئيسة وكل فئة تتضمن ثلاث أبعاد، ومن خلال ذلك تتشكل أبعاد المواطنة الرقمية فى تسع أبعاد رئيسة، والتى يمكن تناولها فيما يلي: (55)

(1) الوصول الرقمي: يعني المشاركة الإلكترونية الكاملة فى المجتمع، حيث توفر التكنولوجيا فرصًا لأعداد كبيرة من الأشخاص للتواصل والتفاعل بسرعة كبيرة، وعلى الرغم من أهمية ذلك لا يمكن للجميع الوصول إلى جميع أدوات المجتمع الرقمي الجديد؛ بسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإعاقات والموقع المادي فهناك فرص إضافية مثل معامل الكمبيوتر المفتوحة، والوصول المسائي إلى المكتبات المدرسية، بالإضافة للأنشطة اللامنهجية والتى يجب أن تقدم لتعويض الفرق، كما يجب أن تدرك المدارس والمناطق أن بعض العائلات قد لا تتمكن من الوصول إلى التكنولوجيا على أساس متنظم.

ومن أمثلة الوصول الرقمي المناسب: توفير فرص التكنولوجيا لجميع الطلاب داخل مدارسهم، كما يوفر قادة التكنولوجيا التكنولوجيا للطلاب لاستخدامها فى المدرسة وخارجها، ومن أمثلة الوصول الرقمي غير المناسب: تجاهل المدارس وإغفال الاحتياجات الرقمية للجماعات المحرومة من حقوقها، وفشل المعلمين فى استيعاب الطلاب الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا.

(2) التجارة الرقمية: أي بيع وشراء البضائع إلكترونيًا، وتعتبر التجارة الرقمية أصعب عنصر من عناصر المواطنة الرقمية يمكن للمعلمين تناولها فى الفصل الدراسي؛ حيث أصبح الشراء عبر الإنترنت عاملًا مهمًا فى حياة الطلاب، لهذا فهم بحاجة إلى فهم كل شيء من جوانب هذه المعاملات عبر الإنترنت؛ حيث أن عدم معرفة كيفية ومكان شراء

العناصر عبر الإنترنت، يمكن أن يترك الطلاب عرضة لعمليات الاحتيال عبر الإنترنت وسرقة الهوية.

ونظرًا لتزايد استخدام التكنولوجيا يقوم الشباب ببعض الممارسات غير الملائمة مثل: شراء السلع عبر الإنترنت دون معرفة كيفية حماية هويتهم، ولهذا لابد من الاهتمام بتعزيز بعض الممارسات التى تركز على التعامل مع التجارة الرقمية بصورة مناسبة مثل: أن يصبح الطلاب مستهلكين مطلعين؛ حتى يتمكنوا من شراء العناصر بأمان عبر الإنترنت، وأن يقضي الطلاب الوقت المناسب فى البحث عما يريدون شراءه، ثم يستغرقون الوقت الكافي لتحديد المواقع الآمنة بأفضل الأسعار.

(3) الاتصال الرقمي: أي التبادل الإلكتروني للمعلومات، ومن ثم يوفر الاتصال الرقمي للمستخدمين إمكانية الوصول الفوري إلى الآخرين بشكل غير مسبوق، ولهذا تفضل العديد من الشركات استخدام البريد الإلكتروني عن المكالمات الهاتفية؛ لأن البريد الإلكتروني يوفر تسجيل للرسالة، ويعني هذا أن المستخدمين فى حاجة إلى التفكير فيما يقولونه.

كما يمكن من خلال الاتصال الرقمي تبني بعض الممارسات المناسبة منها: استخدام تقنيات الاتصال الرقمي مثل: مواقع الشبكات الاجتماعية فى دعم الأنشطة الطلابية فى الفصل، بالإضافة إلى استخدام المعلمين المدونات لإبلاغ أولياء الأمور بالأنشطة المدرسية التى تتم داخل الفصل الدراسي، وفى إطار هذا البعد يمكن تجنب بعض الممارسات غير المناسبة مثل: قيام الطلاب بإرسال رسائل نصية أثناء وقت الفصل الدراسي، واستخدام الطلاب الرسائل النصية للغش فى الاختبارات.

(4) محو الأمية الرقمية: وتعني عملية التدريس والتعلم حول التكنولوجيا وكيفية استخدامها؛ حيث يعد أحد جوانب التكنولوجيا الحديثة هو فهم كيفية استخدام تلك التكنولوجيا بالطريقة الأنسب، ولهذا أصبح التعلم المشبع بالتكنولوجيا أكثر شيوعًا، ويمكن من خلال هذا البعد التركيز على تناول بعض القضايا ذات الصلة المباشرة بمحو الأمية الرقمية منها: تعلم الأساسيات الرقمية مثل: المتصفحات

ومحركات البحث ومحركات التنزيل والبريد الإلكتروني، وتقييم الموارد عبر الإنترنت ومن خلال هذا البعد يمكن تبني بعض الممارسات الإيجابية، مثل: أن يدرس الطلاب بعض المقررات الإلكترونية سواء بطريقة مختلطة أو وجهًا لوجه، أو عبر الإنترنت، واستخدام المعلمين التقنيات الرقمية بطرق جديدة ومبتكرة، كما يمكن من خلال هذا البعد تجنب بعض الممارسات غير الملائمة مثل: اختيار الطلاب فرص تعليمية بديلة.

(5) الآداب الرقمية: أي المعايير الإلكترونية للسلوك والإجراءات، فالسلوك الرقمي المسئول يجعل كل مستخدم نموذجًا يحتذي به، حيث يشاهد الطلاب كيف يستخدم الآخرون التكنولوجيا، ويمكن من خلال هذا البعد التركيز على تناول بعض القضايا مثل: استخدام التكنولوجيا بطرق تقلل من الآثار السلبية على الآخرين، واحترام الآخرين عبر الإنترنت، وعدم الانخراط فى التنمر الإلكتروني، ومن خلال هذا البعد يمكن تبني بعض الممارسات الإيجابية مثل: تعاون الطلاب مع معلميهم؛ لفهم المعلومات التى يمكن مشاركتها من هواتفهم المحمولة، كما يمكن من خلال هذا البعد تجنب بعض الممارسات السلبية مثل: استخدام الطلاب الهواتف المحمولة لإرسال رسائل نصية فى الفصل الدراسي حول موضوعات لا تتعلق بالفصل الدراسي، وتواصل الطلاب على أحد مواقع التواصل الاجتماعي دون معرفة القواعد والمسئوليات.

(6) القانون الرقمي: أى المسئولية الإلكترونية عن الأفعال والتصرفات، حيث يسر الإنترنت نشر مجموعة كبيرة من المواد وتحديد موقعها، وعلى الرغم من ذلك لا يدرك المستخدم ما هو مناسب وما هو غير مناسب أو غير قانوني عند نشر المعلومات، وفى إطار ذلك يمكن تبني بعض الممارسات الإيجابية التى تدعم من القانون الرقمي مثل: فهم الطلاب ما يمكن تنزيله بدون تكلفة، وأن يقوم الطلاب بإبلاغ شخص بالغ عن أشخاص آخرين يشاركون صورًا ووسائل غير مشروعة وغير مناسبة، كما يمكن تجنب بعض الممارسات السلبية مثل: قيام الطلاب بتنزيل الموسيقي ومشاركة الملفات المحمية بحقوق الطبع والنشر من الشبكات الاجتماعية.

(7) الحقوق والمسئوليات الرقمية: ويتضمن ذلك متطلبات وحرية الجميع فى العالم الرقمي، فعندما يتم منح شخص ما العضوية داخل مجموعة معينة، فهناك افتراض بأن الشخص سوف يتصرف وفقًا للقواعد التى تحكم تلك المجموعة، كما يمكن من خلال هذا البعد تبني بعض الممارسات الإيجابية مثل: استشهاد الطلاب بمواقع الويب ومصادر الوسائط الرقمية الأخرى عند استخدام المعلومات، وأن يقوم المعلمون بإبلاغ الطلاب بحقوقهم عند استخدام التقنيات الرقمية وإرشادهم بشأن مسئولياتهم، كما يمكن تجنب بعض الممارسات السلبية مثل: استخدام الطلاب موارد من الإنترنت دون ذكر المصدر بشكل صحيح، وانتهاك الطلاب سياسة الاستخدام المقبول فى مدرستهم لأنهم يرون أنها غير عادلة.

(8) الصحة والعافية الرقمية: أي الصحة الجسدية والنفسية فى عالم التكنولوجيا الرقمية، ويجب أن يكون الطلاب على دراية بالمخاطر المادية الكامنة فى استخدام التكنولوجيا الرقمية، وبالإضافة إلى المخاطر المادية هناك جانب آخر من جوانب السلامة الرقمية وخاصة فيما يتعلق بإدمان الإنترنت، ومن ثم يحتاج المعلمون إلى تشجيع الطلاب لاستخدام التكنولوجيا بطريقة مسئولة، كما يمكن تطبيق بعض الممارسات الإيجابية مثل: تعلم قادة التكنولوجيا كيفية تعزيز الصحة والعافية باستخدام التكنولوجيا، وقيام المعلمين بنمذجة السلامة الرقمية فى فصولهم الدراسية، كما يمكن من خلال هذا البعد تجنب بعض الممارسات غير المناسبة مثل: تجاهل المسئولين والمعلمون الآثار الجسدية الضارة من استخدام التكنولوجيا على الطلاب.

(9) الأمن الرقمي: أي الاحتياطات الإلكترونية لضمان السلامة، نظرًا لتخزين العديد من المعلومات المهمة إلكترونيًا، ويتطلب ذلك تطوير استراتيجية لحماية تلك المعلومات، ولهذا فإن حماية معدات الفرد ليست مجرد مسئولية شخصية، فهي تساعد أيضًا فى حماية المجتمع، ومن ثم يتجاوز الأمن الرقمي حماية المعدات ويشمل حماية أنفسنا والآخرين من التأثيرات الخارجية التى قد تسبب الضرر.

وفى إطار ذلك يمكن تطبيق بعض الممارسات الإيجابية مثل: أن يأخذ المستخدم الوقت الكافي للتأكد من أن الحماية من الفيروسات وجدران الحماية الخاصة بهم صحيحة وأن يتم تحديثها، وأن يتحدث المعلمون وأولياء الأمور إلى الطلاب حول مخاطر توفير المعلومات لأي شخص عبر الإنترنت، وكما يمكن تجنب بعض الممارسات السلبية مثل: فشل المعلمون والطلاب فى حماية أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم من الفيروسات والاستغلال.

استنادًا لما سبق ذكره، يتضح الأبعاد الرئيسة التى تستند إليها المواطنة الرقمية والتى يمكن من خلال التكامل بينها إرساء العديد من الممارسات والضوابط الثقافية والاجتماعية والقانونية والسلوكيات الإيجابية والآمنة عند استخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة، ومن ثم المساهمة فى إعداد المواطن الرقمي القادر على فهم واستيعاب القضايا الثقافية والاجتماعية والإنسانية المرتبطة بالتكنولوجيا مثل: الوعي بالإجراءات المرتبطة بالاستخدام المسئول للمعلومات والتكنولوجيا، والوعي بآليات الممارسات الآمنة عند التعامل مع مختلف الوسائط التكنولوجية الحديثة.

رابعًا: متطلبات تفعيل المواطنة الرقمية: تتنوع المتطلبات اللازمة لتفعيل المواطنة الرقمية وخاصة فى ظل تزايد معدل التقدم التكنولوجي، **ويمكن إجمال هذه المتطلبات فيما يلي:**

(1) التعاطف؛ نظرًا لأن استخدام الإنترنت يعتمد إلى حد كبير على الاتصالات النصية فمن المستحيل سماع النغمة الصوتية لشخص ما أو رؤية تعبير وجهه ونتيجة لذلك من السهل على مستخدمي الإنترنت إصدار أحكام سريعة حول تصريحات شخص ما عبر الإنترنت، كما يتطلب تفعيل المواطنة الرقمية فهم بيانات المستخدم؛ حيث يحتاج الطلاب إلى معرفة البيانات الشخصية ويحتاجون إلى معرفة كيف يمكنهم حماية أنفسهم من خلال التركيز على البصمات الرقمية للطلاب، بالإضافة إلى ضرورة تأمين الأجهزة الرقمية من خلال مراعاة بعض الاعتبارات مثل: مراعاة الأمن للهواتف الذكية، والتأكد من معرفة الطلاب بكيفية قفل وتغيير رموز الهواتف الذكية، وتعليم

الطلاب كافة المعلومات عن الشبكات الافتراضية الخاصة، والتحدث عن برامج مكافحة الفيروسات؛ للمحافظة على المعلومات فى مأمن [56].

(2) إعداد مناهج دراسية لجميع الصفوف الدراسية الأولي والتى تتناول سلبيات الاتصال الرقمي وإيجابياته، وآليات الاستفادة منه وآداب التعامل مع هذه الوسائل، وتطوير برامج إعداد المعلمين بما يتوافق مع متطلبات إعداد الطلاب للعصر الرقمي وإعدادهم للتدريس فى فصول تعتمد على أحدث التقنيات التربوية والاستراتيجيات المتطورة الحديثة، بالإضافة لما سبق عقد ندوات وورش عمل؛ لتوعية أولياء الأمور وجميع فئات المجتمع ؛ لتوجيههم للتعامل السليم مع شبكة المعلومات وتوعيتهم بأحدث الأساليب التربوية التى يمكن استخدامها فى المنزل عند التعامل مع الوسائل الرقمية بشكل إيجابي، وتوعيتهم بالآثار السلبية الناتجة عن الاستخدام السيء لها [57].

(3) تعزيز القدرة فيما يتعلق بالاستخدام الموجه أخلاقيًا للتكنولوجيا؛ حيث أن استخدام التقنيات الرقمية غامض بطبيعته وينطوي على كل من الإيجابية والسلبية فى نفس الوقت[58]، مما يفرض ضرورة إلمام الطلاب بطبيعة العالم الرقمي وإدراك متطلبات التعامل مع المعلومات الرقمية والاستخدام الملائم والمناسب للتقنيات الحديثة، والتعامل مع المعلومات الرقمية بصورة قانونية ومن وجهة نظر أخلاقية بما يُمكن الطلاب من تشكيل أخلاقهم الرقمية واتخاذ قرارات منطقية وأخلاقية، ومن ثم يتمكن الطلاب من التعرف على السلوكيات الرقمية غير المناسبة، ويصبحوا أكثر وعيًا بالمشكلة والمشاركة فى تطوير حلها[59].

(4) توافر العديد من الممارسات الإيجابية التى يمكن من خلالها اكتساب العديد من القيم والسلوكيات، ويمكن إجمال هذه الممارسات فيما يلي:[60]

(أ) تطبيق بعض الاستراتيجيات مثل: إتباع القواعد والسياسات الموضوعة من قبل المدرسة أو المنطقة التعليمية لاستخدام التكنولوجيا بشكل مناسب، واستخدام دراسات الحالة أو السيناريوهات؛ لتوضيح الطرق المناسبة وغير المناسبة من استخدام التكنولوجيا.

(ب) الاستخدام الجيد للمحتوي أثناء الاتصال الإلكتروني مع الآخرين على سبيل المثال: إرسال الرسائل التى هي فى صميم الموضوع، وتشجيع الطلاب على استخدام الاتصال الرقمي، واستخدام البريد الإلكتروني فى المواقف التى تكون فيها الردود القصيرة هي الأنسب.

(ج) توفير بعض الأنشطة التى تسمح للطلاب باستخدام الأجهزة الإلكترونية لتخزين المعلومات ومشاركتها بطريقة مسئولة، وتوفير فرص التعلم من خلال نماذج تقنية مختلفة مثل: مواقع الويب، وغرف الدردشة، ونظم إدارة التعلم، بالإضافة إلى تعليم محو الأمية المعلوماتية.

(د) مشاركة الطلاب فى حوار حول استخدام التكنولوجيا الحديثة لشراء البضائع والخدمات، وتشجيعهم على المقارنة بين مواقع التسويق عبر الإنترنت، ومناقشة طلاب المدرسة حول قواعد السلوك والقوانين المرتبطة بالاستخدام غير القانوني للتكنولوجيا والنتائج المتعلقة بكسر تلك القواعد والقوانين.

(5) **توافر بعض المبادئ التى تتكامل مع بعضها البعض، وتتنوع هذه المبادئ إلى مبادئ سياقية، ومعلوماتية، وتنظيمية**، والتى يمكن إجمالها فيما يلي:[61]

(أ) **المبادئ السياقية**: وتتضمن الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، وتوفير أدوات رقمية فى المنزل، واستخدام متوازن للتكنولوجيا المناسبة للعمر، وتوافر المهارات الأساسية لمحو الأمية الرقمية، بالإضافة إلى توفير بنية تحتية تقنية آمنة لجميع الأعمار.

(ب) **المبادئ التى تتعلق بالناحية المعلوماتية**: وتتضمن معرفة الحقوق والمسئوليات الرقمية وتتشكل هذه المعرفة من خلال القيم والمواقف المختلفة والتى تتكون بشكل ضمني وصريح فى المنزل والمدرسة، بالإضافة إلى مصادر المعلومات الموثوق فيها، وبدونها يمكن أن تتحول المواطنة الرقمية نحو التطرف.

(ج) **المبادئ التنظيمية**: وتتضمن التفكير المرن وحل المشكلات، والاتصال والذي يشير إلى كل من المهارات والأدوات المستخدمة للتفاعل ونشر المعلومات.

يعكس ما سبق تنوع متطلبات تفعيل المواطنة الرقمية؛ منها ما يتعلق بالجانب المعرفي من حيث إكساب الطلاب والمعلمين والأسرة قواعد التعامل الإيجابي الصحيح والآمن مع الإنترنت، ومنها ما يتعلق بالجانب المهاري من حيث إكساب كافة المتعاملين مع الوسائل التكنولوجية الحديثة المهارات التى تؤهلهم للتعامل الآمن مع الأجهزة التكنولوجية وكيفية المحافظة على خصوصية البيانات العامة والشخصية وحمايتها من الاختراق، ومنها ما يتعلق بالجانب السلوكي والذي يركز على إرساء بعض القيم والسلوكيات والأخلاقيات الإيجابية، والحد من السلوكيات السلبية عند التعامل مع الإنترنت، كما يتكامل مع ما سبق بعض المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الآمنة والتى تُمكن الفرد من التعامل مع شبكة الإنترنت بصورة آمنة.

خامسًا: المؤسسات العالمية المسئولة عن تفعيل المواطنة الرقمية: تتنوع المؤسسات أو الكيانات العالمية والتى وجهت نشاطها وجهودها نحو الاهتمام بالمواطنة الرقمية، ومنها:

(1) تحالف الحفاظ على الإنترنت آمنًا (Internet Coalition) (I Keep Safe): يُعد هذا التحالف من المؤسسات المسئولة عن تفعيل المواطنة الرقمية وتعزيز الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وتتمثل رسالته فى توفير مشهد رقمي آمن للأطفال والمدارس والأسر من خلال دعم حماية خصوصية الطلاب، ولدعم هذه الرسالة تُقدم شهادات خصوصية البيانات لشركات التكنولوجيا، والموارد التعليمية للمدارس، والمعلومات للمجتمع[62].

وفى إطار ذلك قامت المؤسسة بالعديد من الإنجازات والجهود لتفعيل المواطنة الرقمية، ومن أهم هذه الجهود ما يلى:

(أ) **دمج المواطنة الرقمية فى المناهج الدراسية مثل: منهج المواطنة الرقمية ومحو الأمية الرقمية** عبر google ؛ لتعليم العائلات كيفية البقاء بأمان عبر الإنترنت، ولهذا السبب تعاونت المؤسسة مع google؛ لتطوير مناهج يمكن للمعلمين استخدامها فى الفصل الدراسي؛ لتعليم معني أن تكون مواطنًا رقميًا مسئولًا، وتم تصميم المنهج

ليكون تفاعليًا وماتعًا بالمناقشات، ويسمح للطلاب بالتعلم من خلال الأنشطة العملية والسيناريو، ويتضمن المنهج العديد من القضايا منها: التحقق عبر الإنترنت ويتضمن ذلك فيديو كشف الأكاذيب وخطط الدرس ونشرات الطلاب، بالإضافة إلى إدارة سمعتك الرقمية ويتضمن فيديو اللعب والبقاء بأمان على الإنترنت[63].

(ب) مشروع مصفوفة توازن المنهج (Balance Curriculum Matrix K–12):
ويهدف المشروع إلى وضع دليل لبناء مناهج فعالة لتعليم الأطفال المهارات اللازمة للمحافظة على التوازن عبر وسائل الإعلام والبيئات الرقمية، ولتحديد أكثر الأساليب فعالية لمعالجة هذه القضايا، ومراجعة الأدبيات التى تُقيم فعالية المناهج المرتبطة بسلامة الإنترنت، والوقاية من المخاطر والمهارات الاجتماعية، كما اهتم المشروع بتقييم النتائج لتحديد ما إذا كانت المناهج الدراسية فعالة، ويشمل التقييم استطلاع رأى الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، ويكون التقييم داخل الفصل ضروريً؛ لتحديد ما إذا كان الطلاب يحققون أهداف التعلم لكل درس[64].

(ج) إصدار مصفوفة (C3 Matrix) – (C3) للمواطنة الرقمية، وتتكون هذه المصفوفة من ثلاثة أبعاد رئيسة تتكامل مع بعضها البعض لإرساء دعائم المواطنة الرقمية، ويمكن إجمال هذه الأبعاد فيما يلي: [65]

- البعد الأول: السلامة الإلكترونية: والتي تتطلب توافر بعض المهارات مثل: مهارة التعرف على المخاطر عبر الإنترنت، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحماية أثناء استخدام التكنولوجيا الرقمية واستخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات.
- البعد الثاني: الأمن الإلكتروني: يتطلب توافر بعض المهارات مثل: مهارة التعرف على المخاطر الأمنية، واتخاذ الإجـراءات المناسبة؛ للحماية أثناء استخدام التكنولوجيا والوسائط الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، والالتزام بالاطلاع الدائم بما يتعلق بمسائل الأمان وبالبرامج والممارسات الأمنية الفعالة.
- البعد الثالث: أخلاقيات الفضاء الإلكتروني: ويتكون هذا البعد من العديد من المهارات مثل: فهم واتباع سياسات الاستخدام المقبولة للإنترنت فى المدرسة

والمنزل والمجتمع، وفهم العواقب الشخصية والاجتماعية للاستخدام غير المناسب للإنترنت، واتخاذ قرارات أخلاقية وقانونية عند مواجهة أي مشكلات أثناء استخدام التكنولوجيا والوسائط الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى فهم أهمية إدارة الهوية عبر الإنترنت ومراقبتها.

يتضح مما سبق ذكره أن تحالف الحفاظ على الإنترنت آمنًا من المؤسسات أو الكيانات العالمية الأساسية التى يمكن من خلال ما تقدمه من أنشطة وإنجازات تفعيل المواطنة الرقمية وإرساء دعائم السلامة والأمن عبر الإنترنت، وذلك من خلال القيام بالعديد من الجهود والأنشطة المتنوعة مثل: الاهتمام بتوظيف المناهج الدراسية – كأحد عناصر المنظومة التعليمية – لدعم القيم والمعارف والسلوكيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية ومحو الأمية الرقمية بما يتضمنه المنهج الدراسي من أنشطة عملية وعروض تقديمية وفيديوهات لإعداد المواطن الرقمي الذي يمتلك المعارف والمهارات الأساسية للتعامل الآمن والإيجابي والمسئول مع التكنولوجيا الحديثة.

(2) مؤسسة المواطن الرقمي العالمي: وتُعد هذه المؤسسة من المؤسسات العالمية الرئيسة التى تدعم القيم اللازمة للمواطن الرقمى العالمي والمواطنة العالمية.

وتعتبر مؤسسة غير ربحية لتنمية مواطنين عالميين مسئولين من أجل عالم رقمي، ولهذا تسعي إلى مساعدة المعلمين على تطوير القيم لدي طلابهم حيث توجههم هذه القيم نحو رؤية عالم أفضل لأنفسهم وللآخرين[66]، وفى إطار عمل المؤسسة قامت بالعديد من الجهود منها: البرنامج المدرسى للمواطنة، حيث تناولت المؤسسة من خلال البرنامج توضيح بعض القواعد والمسئوليات التي تشكل مبادئ رئيسة للمواطنة الرقمية، وتتمثل فيما يلي: [67]

1. تؤكد المؤسسة أن المواطن الرقمي العالمي لابد أن يأخذ بعين الاعتبار النتائج المحتملة للكشف عن التفاصيل الشخصية فى المنتديات العامة عبر الإنترنت، وفى حين أن العديد من مواقع الشبكات الاجتماعية لديها خيارات خصوصية، إلا أنه يمكن الوصول إلى معلوماتك الشخصية عبر التطبيقات أو من أصدقائك وأصدقائهم والمرتبطين بهم.

2. علي المواطن الرقمى العالمي أن يدرك أنه يمكن للآخرين استخدام مشاركتك بطرق سلبية، ولهذا لابد أن تخبر شخصًا ما تثق به إذا صادفتك إساءة أو تهديد عبر الويب.

3. احترام الآخرين: يجب أن تدرك كمواطن رقمي عالمي أن كلماتك وصورك على الإنترنت لها قوة، فالقاعدة التى يجب اتباعها هي: إذا كنت لن تقول ذلك شخصيًا، فلا تقوله عبر الإنترنت.

4. المسئولية تجاه الآخرين: فكل موقع من مواقع الشبكات الاجتماعية وغرفة الدردشة والمدونة وغيرها من الوسائط الاجتماعية لديه اتصال (الإبلاغ عن الإساءة) لا تخف من استخدامه؛ حيث يمكن حماية الآخرين بالإبلاغ عن سلوك غير لائق أو مسيء أو غير مقبول.

5. احترام الملكية: فهناك الكثير من المواد لمشاركتها، وهناك الكثير من المعلومات والإبداع عبر الإنترنت غير المجاني، ومن ثم على المواطن الرقمي العالمي احترام جميع حقوق الملكية الفكرية.

استنادًا لما سبق ذكره، يتضح اهتمام المؤسسة بتدعيم بعض القيم الرقمية اللازمة للمواطن الرقمى العالمي؛ من أجل إعداد مواطن رقمي يمتلك العديد من السمات التى تؤهله من التعامل الإيجابي والآمن مع الوسائل الحديثة، كما اهتمت المؤسسة من خلال أنشطتها وبرامجها المختلفة إرساء العديد من المسئوليات والمبادئ التى تسهم فى تدعيم المبادئ الرئيسة للمواطنة الرقمية.

(3) مجلس أوروبا: اهتم مجلس أوروبا بالمواطنة الرقمية وخاصة فى ظل تزايد استخدام التكنولوجيا، **ومن أهم الجهود التي قام بها ما يلي**:

(أ) إصدار لجنة السياسة والممارسات التعليمية التابعة لمجلس أوروبا مشروعًا حكوميًا دوليًا بعنوان: تعليم المواطنة الرقمية فى عام 2016؛ بهدف المساهمة لإعادة تشكيل الدور الذي يؤديه التعليم فى تمكين جميع الأطفال من اكتساب الكفاءات التى يحتاجونها كمواطنين رقميين للمشاركة بنشاط ومسئولية فى المجتمع الديمقراطي سواء كان ذلك خارج الإنترنت أو عبر الإنترنت [68].

ويتكون المشروع من العناصر الآتية: [69]

- مراجعة كل من الأدبيات الرسمية وغير الرسمية مثل: المدونات والويكي والمواقع الإلكترونية، ودراسة مفهوم المواطنة الرقمية وسياسات التعليم الرقمي الحالية، وممارسات التعليم الرقمي وتحدياته المعاصرة فى المدارس.
- المناقشات بين أصحاب المصلحة حول قضايا السياسات المتعلقة بالمكان، والاستخدام الأفضل للموارد عبر الإنترنت وتقنيات المعلومات المعاصرة، وتحديد المسئوليات الإدارية والقانونية لقادة المدارس والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور.
- تعزيز وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء حول البرامج التفاعلية الفعالة؛ لإكساب كفاءة المواطنة الرقمية للطلاب من خلال المناهج الدراسية وللمعلمين من خلال التعليم.
- تطوير الشراكة مع القطاعات الأخرى في مجلس أوروبا فيما يتعلق بالقضايا التعليمية والقانونية التى تواجهها السلطات المدرسية مثل: التنمر الإلكتروني، والعلاقات بين الطلاب والمدرسين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمدارس الرقمية الآمنة، وحرية التعبير عن الإنترنت، وحقوق الإنسان فى البيئات الرقمية.

استنادًا لما سبق ذكره يتضح اهتمام مجلس أوروبا من خلال ما يقدمه من مشروعات بتوظيف الدور الرئيس الذي يؤديه التعليم فى تمكين الطلاب من مختلف الأعمار والمراحل التعليمية من استيعاب الكفاءات الرقمية التى يحتاج إليها الطلاب كمواطنين رقميين؛ من أجل الاستخدام المسئول والآمن للوسائط الرقمية سواء في التعليم والعمل والمشاركة فى المجتمع، كما اهتم مجلس أوروبا من خلال جهوده المتنوعة بضمان السلامة والأمن عبر الإنترنت وحماية واحترام حقوق الإنسان فى ظل العالم الرقمي، كذلك تأصيل بعض الممارسات والتدابير التى لها دورًا رئيسًا في تفعيل المواطنة الرقمية.

(4) **Common Sense Media**: وتُعد من المؤسسات الرئيسة التى اهتمت بدعم المواطنة الرقمية من خلال المناهج الدراسية، ومنذ أن أصدرت منهجها الأصلي للمواطنة الرقمية فى عام 2010 لجأ المعلمون إليه كدليل موثوق به للمواطنة الرقمية؛

للوصول إلى جيل جديد من الطلاب، ولتحقيق هذه الغاية أكدت Common Sense Media على تعاونها مرة أخري مع (Project Zero) بما لديها من خبرة فى قضايا التفكير والتعلم والشباب، مما يوفر إطارًا تعليميًا يدعم تطوير مهارات الطلاب وميولهم؛ حتي يتمكنوا من التنقل بثقة فى ظل تغيرات العصر الرقمي[70].

وتشمل موضوعات المواطنة الرقمية التي تناولتها المؤسسة: البصمة الرقمية، وتوازن الوسائط، والتنمر الإلكتروني، والتواصل والخصوصية عبر الإنترنت، والأخبار ومحو الأمية الإعلامية، حيث يحتاج الطلاب إلى مهارات المواطنة الرقمية للمشاركة الكاملة فى مجتمعاتهم واتخاذ خيارات ذكية عبر الإنترنت، ويمكن من خلال هذه الموضوعات إعداد الطلاب وتزويدهم بمهارات القرن الحادي والعشرين[71].

وفى إطار ذلك قامت بالعديد من الأنشطة فى مختلف الصفوف الدراسية استنادًا للموضوعات أو المجالات الرئيسة لها، **ويمكن توضيح أمثلة لهذه الأنشطة فيما يلى:**

(أ) تقديم فيديوهات لمختلف الصفوف الدراسية، والتى يمكن توضيح بعضها فيمايلى:[72]

– فى الصف السابع: قامت Common Sense Media ببعض الأنشطة وتقديم الفيديوهات حول البصمة الرقمية، وفيها يتعلم الطلاب التفكير بعناية قبل نشر المعلومات ومشاركتها من خلال مقارنة بصماتهم الرقمية، بالإضافة إلى فيديوهات حول الصداقات ووسائل التواصل الاجتماعي حيث يستمع الطلاب من خلال هذا الفيديو إلى ما يقوله المراهقون الآخرون حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ للتواصل مع الأصدقاء، والتفكير بشكل نقدي حول كيفية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على علاقاتهم.

- فى الصف العاشر: تم تقديم بعض الفيديوهات مثل: أصوات المراهقين– من أنت على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يستمع الطلاب إلى المراهقين وهم يفكرون فى الطريقة التى يقررون بها تمثيل أنفسهم فى العالم الرقمي.
- فى الصف الثاني عشر: تم تقديم فيديوهات حول مدة استخدام الجهاز أو الشاشة فى إطار توازن الوسائط والرفاهية.

(ب) تقديم بعض الألعاب التفاعلية لمختلف الصفوف الدراسية، حيث يمكن من خلال هذه الألعاب إتاحة الحرية للطلاب لاكتشاف كيف تؤثر القرارات التى يتخذونها فى حياتهم الرقمية على علاقاتهم ومستقبلهم، مثل اختبار القيادة على وسائل التواصل الاجتماعي: ألعاب مدتها (20) دقيقة:

Social Media Test Drive: 20–Minute Games: ومن خلال ذلك تم تقديم ما يلي فى الصف الثامن:

- تشكيل البصمة الرقمية حيث يستكشف الطلاب كيف توفر الإجراءات على وسائل التواصل الاجتماعي بصمة رقمية، ويتعلمون المهارات اللازمة لتشكيل البصمة الرقمية بشكل إيجابي.
- عادات وسائل التواصل الاجتماعي الصحية حيث يستكشف الطلاب كيف يتم تصميم منصات وسائل التواصل الاجتماعي لجذب انتباههم، وكيفية ممارسة العادات الصحية من أجل توازن الوسائط.
- خصوصية وسائل التواصل الاجتماعي حيث يتعلم الطلاب كيف تجمع مواقع التواصل الاجتماعي معلومات عن المستخدمين، ويتعلمون استراتيجيات لحماية الخصوصية على وسائل التواصل الاجتماعي.

مما سبق ذكره يتضح أن Common Sense Media من المؤسسات الأساسية التى تهتم بدعم المواطنة الرقمية من خلال المناهج الدراسية وتبني بعض الموضوعات الرئيسة التى تحرص على تضمينها فى محتوي المقررات الدراسية لكافة الطلاب فى مختلف المراحل التعليمية مثل: البصمة الرقمية والتواصل والخصوصية عبر الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية، كذلك تقديم العديد من الأنشطة والفيديوهات والألعاب استنادًا لهذه الموضوعات، ومن ثم تسهم المؤسسة فى إرساء المهارات والمعارف والسلوكيات الإيجابية والآمنة لدي الطلاب والمعلمين؛ ليكونوا على وعي تام وكامل بمفاهيم المواطنة وآليات تفعيلها.

سادسًا: الإطار القانوني للمواطنة الرقمية: أصدرت العديد من الدول بعض القوانين؛ للحد من مخاطر الإنترنت وتحقيق السلامة والأمان عند استخدام الوسائل التكنولوجية

الحديثة ومن ثم إرساء دعائم المواطنة الرقمية، ومن هذه القوانين على سبيل المثال ما يلي:

(1) القانون الاتحادى رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات – في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكن توضيح أهم ما تناوله القانون فيما يلى: (73)

(أ) تضمن القانون(51) مادة، ونظرًا لتعدد هذه المواد يمكن تناول بعضها–على سبيل المثال– فيما يلى:

- تنص المادة رقم (2) على أن يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دخل موقعًا إلكترونيًا أو نظام معلومات إلكتروني بدون تصريح أو بالبقاء فيه بصورة غير مشروعة.
- تنص المادة رقم (5) على أن يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دخل بغير تصريح موقعًا إلكترونيًا بقصد تغيير تصميمه أو إلغائه أو إتلافه أو تعديله.
- تنص المادة (21) على أن يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الأحوال المصرح بها قانونًا بإحدى الطرق التالية: تسجيل أو نقل محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية ومرئية، ونشر أخبار أو صور إلكترونية أو فوتوغرافية أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقيقية.
- كما تنص المادة رقم (31) على أن يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دعا أو حرض عن طريق نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية إلى عدم الانقياد إلى القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة.

بالإضافة لما سبق أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانون اتحادي رقم (2) لسنة 2018 لتعديل بعض أحكام قانون رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وخاصة نصوص المواد رقم 26، 28، 42 (74).

(2) قانون رقم (14) لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية – في دولة قطر: ويمكن توضيح أهم ما تناوله القانون فيما يلى: **(75)**

(أ) يتضمن القانون العديد من المحاور منها: الباب الثاني ويتعلق بالجرائم ويتناول بعض القضايا مثل: جرائم التعدي على أنظمة وبرامج وشبكات المعلومات والمواقع الإلكترونية، وجرائم المحتوى، والتعدي على حقوق الملكية الفكرية، والباب الثالث ويتعلق بالإجراءات، ويتناول الأدلة وإجراءات التحقيق، والتزامات مزودي الخدمة، والتزامات أجهزة الدولة.

(ب) يتضمن القانون (59) مادة، ويمكن تناول البعض منها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلى:

- تنص المادة رقم (3) على أن يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دخل عمدًا دون وجه حق بأي وسيلة موقعًا إلكترونيًا أو نظامًا معلوماتيًا، وتُضاعف العقوبة إذا ترتب على الدخول إلغاء أو إتلاف أو نشر بيانات أو معلومات إلكترونية مخزنة في النظام المعلوماتي، أو إلحاق ضرر بالمستخدمين أو تدمير أو تعطيل الموقع الإلكتروني أو النظام المعلوماتي.
- تنص المادة رقم (4) على أن يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تنصت عمدًا دون وجه حق على بيانات مرسلة عبر الشبكة المعلوماتية.
- تنص المادة (6) على أن يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعًا إلكترونيًا عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات؛ لنشر أخبار غير صحيحة، بقصد تعريض سلامة الدولة أو نظامها العام للخطر.
- تنص المادة (8) على أن يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعدى على أي من المبادئ والقيم الاجتماعية أو نشر أخبارًا أو صورًا أو تسجيلات صوتية أو مرئية تتصل بحرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأشخاص أو تعدى على الغير بالسب أو القذف عن طريق الشبكة المعلوماتية.

(3) قانون الأمن السيبرانى الصينى – في جمهورية الصين الشعبية: يمكن إبراز ملامح القانون فيما يلى:(**76**)

(أ) يتضمن القانون العديد من القضايا والتي تتمثل في: دعم وتعزيز أمن الشبكة الإلكترونية، وأمن عمليات الشبكة الإلكترونية، وأمن معلومات الشبكة الالكترونية، والمراقبة والإنذارات المبكرة والاستجابة للطوارئ، والمسئولية القانونية.

(ب) تضمن القانون (79) مادة ذات صلة بالمحاور السابقة، ونظرًا لتعدد هذه المواد يمكن تناول بعضها على سبيل المثال فيما يلى:

- توضح المادة رقم (1) الهدف من القانون، حيث تم صياغة هذا القانون من أجل ضمان الأمن السيبراني وحماية سيادة الفضاء الإلكتروني والأمن القومي والمصالح الاجتماعية والعامة، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والأشخاص والمنظمات الأخرى.
- تنص المادة رقم (3) على أن تواصل الدولة التأكيد على الأمن السيبراني وتطوير المعلوماتية، وتلتزم بمبادئ الاستخدام الفعال وضمان الأمن، وأن تهتم الدولة ببناء البنية التحتية للشبكة وتشجع الابتكار، وأن تؤسس الدولة نظامًا كاملًا لحماية الأمن السيبراني وترفع القدرة على حماية الأمن السيبراني.
- تنص المادة رقم (5) على أن تتخذ الدولة تدابير لرصد ومنع ومعالجة مخاطر الأمن السيبراني داخل وخارج أراضي جمهورية الصين الشعبية، وأن تحمي الدولة البنية التحتية للمعلومات من الهجمات والتدخل والتدمير.
- تنص المادة رقم (6) على أن تدعو الدولة إلى السلوك المتحضر عبر الإنترنت؛ كما تعزز نشر القيم الاشتراكية الأساسية، وتتبنى تدابير لرفع وعي المجتمع بأكمله ومستوى الأمن السيبراني.
- تنص المادة (12) على أن تحمي الدولة حقوق المواطنين والأشخاص والمنظمات المختلفة في استخدام الشبكات وفق القانون، ويجب على أي شخص أو منظمة الالتزام بالدستور والقوانين واحترام الأخلاق الاجتماعية عند استخدم الشبكات الالكترونية.

(4) قانون الأمان الإلكتروني 2021 – في استراليا: يهدف القانون إلى تحسين الأمان الإلكتروني وتعزيزه، ولتحقيق هذا الهدف تناول بعض القضايا والتي تتمثل فيما يلى: (77)

(أ) نظام الشكاوى الخاص بمواد التنمر الإلكتروني الذي يستهدف الطفل في استراليا: حيث يجوز لمسئول الخدمة الإلكترونية الحصول على إشعار لإزالة مواد التعدي الإلكتروني التي تستهدف الطفل، كما أن الشخص الذي ينشر موادًا تستهدف التنمر عبر الإنترنت يجوز إعطاء الطفل إشعارًا يطلب من الشخص إزالة المادة.

(ب) نظام الشكاوى لمواد الإساءة الإلكترونية التي تستهدف الشباب في استراليا: حيث يجوز لمسئول الخدمة الإلكترونية الحصول على إشعار يتطلب إزالة مواد إساءة الاستخدام عبر الإنترنت التي تستهدف شخصًا بالغًا، كما أن الشخص الذي ينشر مواد تتعلق بإساءة استخدام الإنترنت يتم إعطاء الشباب إشعار لمطالبة الشخص بإزالة المادة.

(ج) نظام الشكاوى والاعتراضات لعدم الرضا لمشاركة الصور الخاصة، ويتضمن ذلك الشخص الذي ينشر أو يهدد بنشر صور خاصة يكون عرضة لعقوبة مدنية.

(د) نظام المحتوى عبر الإنترنت، والذي يتضمن إرسال إشعار إلى مقدم خدمة الاستضافة يتطلب من المزود التوقف عن الاستضافة لمواد معينة.

ولهذا يمنح قانون الأمان الإلكتروني لعام 2021 صلاحيات كبيرة لحماية جميع الاستراليين عبر المنصات والمنتديات الالكترونية ؛ حيث يمكن للأفراد أن يتعرضوا لسوء المعاملة أو لمحتوى ضار ومن ثم يعزز القانون القدرة على التصرف بسرعة لحماية ضحايا الإساءة عبر الإنترنت عبر مخططات الإبلاغ الخاصة، كما يمنح السلطة لإجبار مزودي الخدمة عبر الإنترنت على إزالة المحتوى الضار في غضون 24 ساعة من تلقي إشعار رسمي، بالإضافة لما سبق يؤكد القانون على ما تتوقعه الحكومة الاسترالية من شركات التكنولوجيا التي تدير خدمات عبر الإنترنت (78) .

يتضح مما سبق حرص دول العالم على إصدار القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية؛ نظرًا لخطورة انتشار الممارسات السلبية بين الأطفال والشباب وخاصة في

ظل تزايد استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي؛ للحد من مخاطر الإنترنت وتحقيق السلامة الإلكترونية، وتوعية الأطفال والشباب والمجتمع بالمعارف والسلوكيات التي تسهم في دعم المواطنة الرقمية.

سابعًا: الأدلة الإرشادية للمواطنة الرقمية: تتنوع الأدلة الإرشادية التي يمكن الاعتماد عليها في إرساء دعائم المواطنة الرقمية، والتي تتراوح ما بين الخطط الاستراتيجية، وخطط العمل، والأدلة، ونماذج أو أطر للمواطنة الرقمية والتي تبنتها بعض الدول والمجتمعات بما تتضمنه هذه النماذج أو الأطر من عناصر وقضايا رئيسة وفرعية تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن تناول بعض الأدلة الإرشادية فيما يلى:

(1) استراتيجية حوكمة الإنترنت – استراتيجية مجلس أوروبا –2016 2019: تنطلق الاستراتيجية من تزايد استخدام الإنترنت فى الأنشطة اليومية للمواطنين فى أوروبا مما يتطلب أن تكون بيئة الإنترنت آمنة مع ضرورة أن يكون الفرد حرًا فى التواصل مع الآخر دون رقابة، وأن يشعر الأفراد بالثقة حيال مشاركة بيانتهم الشخصية، ويتبلور هدفها العام في ضمان أن تكون السياسة العامة للإنترنت تتمحور حول الأشخاص مما يعني أنه ينبغي احترام القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، واستنادًا للهدف العام تسعي الاستراتيجية إلى تبني بعض الأهداف مثل: بناء الديمقراطية على الإنترنت من حيث قدرة الإنترنت على السماح للأفراد على نقل وتبادل الأفكار والمعارف والآراء، وضمان السلامة والأمن على الإنترنت للجميع، واحترام وحماية حقوق الإنسان للجميع في العالم الرقمي[79] .

استنادًا للأهداف السابقة تمكن مجلس أوروبا بإرساء بعض الآليات التى تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، والتى يمكن إجمالها فيما يلي: [80]

(أ) **من حيث بناء الديمقراطية على الإنترنت:** فى إطار ذلك أكد مجلس أوروبا على بعض الآليات مثل: تبني وتطبيق تدابير ملموسة لمنع ومعالجة الكلام الذي يحرض على الكراهية عبر الإنترنت، وتعزيز دور عمل الشباب فى تعزيز المشاركة عبر الإنترنت لمحو الأمية الإعلامية والرقمية للشباب، وتبادل الممارسات الجيدة فى إرساء الثقافة الرقمية.

(ب) من حيث ضمان السلامة والأمن على الإنترنت للجميع: فى إطار ذلك أكد مجلس أوروبا على بعض الآليات مثل: إدارة النقاش واقتراح تدابير ملموسة؛ لمعالجة مخاوف بشأن المراقبة الجماعية، فضلًا عن التحديات لحماية البيانات الشخصية وحقوق الإنسان بشكل عام لضمان الأمن والسلامة.

(ج) من حيث احترام وحماية حقوق الإنسان للجميع فى العالم الرقمي: في إطار ذلك أكد مجلس أوروبا بعض الآليات مثل: تشجيع إنشاء شبكة من المؤسسات الوطنية؛ لإرشاد مستخدمي الإنترنت الذين يلتمسون الإنصاف والتعويض عند انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم، وإجراء تقارير عن حالة حماية البيانات والخصوصية على الإنترنت، وإنشاء منصة بين الحكومات وشبكة الإنترنت الرئيسة للشركات والجمعيات عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين مختلف المنظمات مثل المنظمات الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

(2) الإطار الصادر عن هيئة Net Safe فى نيوزلندا: والذى يتضمن العديد من العناصر والتي تتمثل فيما يلى: [81]

(أ) المهارات والاستراتيجيات: ويتضمن ذلك كيفية الوصول إلى التكنولوجيا؛ للتواصل والاتصال والتعاون والإبداع.

(ب) السلوكيات لدعم القيم التى تدعم السلامة الشخصية والاتصال الإيجابي مع الآخرين.

(ج) الفهم والمعرفة: ويتضمن ذلك: البيئات والسياقات الرقمية، وكيف تتكامل فى الفضاءات المتصلة بالإنترنت أو غير المتصلة بالإنترنت.

(د) الطلاقة الرقمية: للمشاركة فى فرص تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية وتحقيق أهدافهم بطرق تحدث فرقًا مهمًا.

(3) الإطار الصادر عن هيئة Media Smarts في كندا: أكدت (Media Smarts) ومن خلال المركز الكندي لمحو الأمية الإعلامية والرقمية على أن محو الأمية الإعلامية والرقمية يستند إلى إطار يتكون من ثلاثة مبادئ رئيسة، وبعض الكفاءات

الرئيسة لمحو الأمية الإعلامية والرقمية ومن ثم تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:[82]

أ . تصنف Media Smarts كفاءات ومبادئ محو الأمية الرقمية وفقًا لثلاثة مبادئ رئيسة هي: الاستخدام، والفهم، والمشاركة، حيث يحتاج الشباب الكندي إلى أن يكونوا قادرين على الوصول والاستخدام والفهم والمشاركة بشكل نقدى وفعال ومسئول للوسائط الرقمية بكافة أنواعها، وتوفر كندا من خلال هذا الإطار خريطة لتدريس هذه المهارات في المدارس.

ب . يعتمد هذا الإطار على بعض الكفاءات الرئيسة لمحو الأمية الإعلامية والرقمية ومن ثم تفعيل المواطنة الرقمية، وتتمثل هذه الكفاءات فيما يلي:

- الأخلاق والتعاطف: ويتضمن ذلك مهارات الطلاب الاجتماعية والعاطفية، والتعاطف مع الآخرين، بالإضافة إلى قدرتهم على اتخاذ قرارات أخلاقية فى البيئات الرقمية.
- الخصوصية والأمن: ويتضمن ذلك المهارات الأساسية لإدارة خصوصية الطلاب وسمعتهم وأمانهم عبر الإنترنت، مثل: حماية أنفسهم من البرامج الضارة، والوعي ببصمتهم الرقمية.
- المشاركة المجتمعية: ويتضمن ذلك: تعليم الطلاب حقوقهم كمواطنين ومستهلكين مما يُمكنهم من التأثير على الأعراف الاجتماعية الإيجابية عبر الإنترنت.
- الصحة الرقمية: تشمل مهارات الصحة الرقمية، وإدارة وقت الشاشة، وتحقيق التوازن بين حياة الطلاب عبر الإنترنت وخارجه، وإدارة قضايا الهوية عبر الإنترنت، والتعامل مع القضايا المتعلقة بالإعلام الرقمي.
- وعي المستهلك: ويتضمن ذلك المهارات التى تسمح للطلاب التنقل فى البيئات التجارية عبر الإنترنت، وقراءة وفهم الآثار المترتبة على شروط الخدمة وسياسات الخصوصية الخاصة بالموقع.

- البحث والتحقق من المعلومات: حيث يحتاج الطلاب إلى المهارات اللازمة للبحث الفعال عن المعلومات التى يحتاجونها للأغراض الشخصية والمدرسية، وتقييم المصادر والمعلومات.
- الصنع وإعادة الدمج: والتى تُمكن الطلاب من مهارات إنشاء محتوي رقمي، واستخدامه لأغراضهم الخاصة بطرق تحترم الاعتبارات القانونية والأخلاقية واستخدام المنصات الرقمية للتعاون مع الآخرين.

(4) الإطار المرجعي لكفاءات الثقافة الديمقراطية فى دول مجلس أوروبا: ويمكن توضيح ما يتضمنه هذا الإطار من عناصر رئيسة وفرعية فيما يلي: [83]

(أ) **القيم**: ويتضمن ذلك: تقدير الكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير الديمقراطية والعدالة والمساواة وسيادة القانون.

(ب) **السلوكيات**: ويتضمن ذلك: الانفتاح على الآخر، وعلى المعتقدات المختلفة، ووجهات النظر والممارسات العالمية، والاحترام، والعقلية المدنية، والمسئولية، والتسامح، والكفاءة الذاتية.

(ج) **المهارات**: ويتضمن ذلك: مهارات التعلم المستقل، ومهارات التفكير التحليلي والنقدي، ومهارات الاستماع، والمرونة والقدرة على التكيف، ومهارات التعاون، ومهارات حل النزاعات.

(د) **المعرفة والفهم النقدي**: ويتضمن ذلك: المعرفة والفهم النقدي للذات، والمعرفة والفهم النقدي للغة والتواصل، والمعرفة والفهم النقدي للعالم من الناحية السياسية، والقانون، وحقوق الإنسان، والثقافة، والدين، والتاريخ، والإعلام، والاقتصاد والبيئة.

(5) إطار الاتحاد الأوروبي: أصدر الاتحاد الأوروبي المكون من (28) دولة هذا الإطار، والذي يتكون مما يلي: [84]

(أ) محو الأمية المعلوماتية والبيانات: ويتضمن ذلك: التصفح والبحث وتصفية البيانات والمعلومات والمحتوي الرقمي، وتقييم البيانات والمعلومات والمحتوي الرقمي، وإدارة البيانات والمعلومات والمحتوي الرقمي.

(ب) التعاون والتواصل: ويتضمن ذلك: التفاعل والمشاركة من خلال التقنيات الرقمية،، والانخراط فى المواطنة من خلال التقنيات الرقمية، والتعاون من خلال التقنيات الرقمية، وإدارة الهوية الرقمية.

(ج)إنشاء المحتوي الرقمي: ويتضمن ذلك: تطوير المحتوي الرقمي، وتكامل وإعادة صياغة المحتوي الرقمي، وحقوق النشر والتراخيص، والبرمجة.

(د) الأمان: ويتضمن ذلك: أجهزة الحماية، وحماية البيانات الشخصية والخصوصية، وحماية الصحة والرفاهية.

(ه) حل المشكلات: ويتضمن ذلك: حل المشكلات التقنية، تحديد الاحتياجات والاستجابات التكنولوجية، واستخدام التقنيات الرقمية بشكل خلاق، وتحديد فجوات الكفاءة الرقمية.

مما سبق ذكره يتضح بعض الأدلة الإرشادية في مجال المواطنة الرقمية، والتي تتضمن بعض الإجراءات التي تسهم في تحسين السلامة عبر الإنترنت وتحقيق التعامل الآمن، بحيث حيث يمكن من خلالها إكساب الطالب العديد من المعارف والقيم والسلوكيات الإيجابية التى تسهم فى محو الأمية الرقمية والمعلوماتية لدي الطلاب عند تعاملهم مع التقنيات والوسائط التكنولوجية الحديثة ومن ثم إرساء دعائم المواطنة الرقمية.

ثامنًا: دور عناصر المنظومة التعليمية فى تفعيل المواطنة الرقمية: ترتبط المواطنة الرقمية بعلاقة قوية مع النظام التعليمي؛ يتضح ذلك من خلال ما يمكن أن تقدمه كافة عناصر المنظومة التعليمية فى تفعيل المواطنة الرقمية، ومن ثم يمكن إبراز ذلك فيما يلي:

(1) دور مدير المدرسة فى تفعيل المواطنة الرقمية: لمدير المدرسة باعتباره القائد التربوي المسئول عن المدرسة دورًا رئيسًا فى تفعيل المواطنة الرقمية من خلال ما يقوم به من أدوار داخل المدرسة، وفى إطار ذلك **يمكن إبراز دور مدير المدرسة فيما يلي**:

(أ) توجيه العاملين معه إلى المواطنة الرقمية وإدراك الأهداف المنشودة من خلال تحقيقها، وتنمية القيم الأخلاقية والمثل العليا لدي الطلاب عند استخدام التقنية

الرقمية والاستخدام الأمثل لها، والعمل على توفير كافة الموارد التقنية اللازمة والتى تسهم فى تمكين المعلمين والمتعلمين من الوصول لأفضل فهم للتكنولوجيا الرقمية، وتوظيفها فى تنمية كافة قيم المواطنة الرقمية لدي الطلاب، بالإضافة لما سبق اسناده تدريس المواطنة الرقمية والتوعية بها لمن هو جدير من المعلمين الأكفاء بتحديد من يتولى تدريس المواطنة الرقمية سواء المعلمون أو المتخصصون فى التكنولوجيا أو المتخصصون فى المناهج بالمدرسة، وحثه لهم على توظيف تقنيات الاتصال الرقمي مثل شبكات التواصل الاجتماعي فى استراتيجيات التدريس[85].

(ب) قيادة برنامج تعليم المواطنة الرقمية فى السياقات غير الرسمية والرسمية مع رؤية مشتركة وتطوير التفاهم مع أولياء الأمور، ولهذا على إدارة المدارس أن تمتلك الوسائل اللازمة لأداء دورها فى تثقيف الطلاب حول كيفية استخدام التقنيات الجديدة بمسئولية أخلاقية فى إطار القوانين ذات الصلة والتى تحدد المبادئ التوجيهية والسلوكيات فى البيئات المتصلة بالإنترنت وغير المتصلة بالإنترنت، ووضع سياسات وضمانات مناسبة فيما يتعلق باستخدام نظم المعلومات الإدارية وبيئات التعلم الافتراضية المدمجة فى المدارس فى الوقت الحاضر[86].

(ج) نظرًا لأهمية دور مدير المدرسة قامت الجمعية الدولية للتكنولوجيا فى مجال التعليم بتحديد العديد من الأدوار التى على المدير القيام بها استنادًا لبعض المعايير؛ حتي يتمكن من القيام بدوره فى تدعيم معارف وسلوكيات المواطنة الرقمية، ويمكن إجمال هذه المعايير وما ينبثق عنها من أدوار فرعية فيما يلي: [87]

- الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية والمواطنة: ويتضمن ذلك بعض الأدوار منها: التأكد أن جميع الطلاب لديهم معلمون مهرة يستخدمون التكنولوجيا، وأن جميع الطلاب لديهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، بالإضافة إلى القيام بتنمية السلوك المسئول عبر الإنترنت بما فى ذلك الاستخدام الآمن والأخلاقي والقانوني للتكنولوجيا.
- مخطط ذو رؤية: حيث يُشرك مدير المدرسة القادة الآخرين فى وضع رؤية وخطة استراتيجية، وذلك من خلال بعض الأدوار مثل: إشراك أصحاب المصلحة فى التعليم

لتطوير واعتماد رؤية مشتركة لاستخدام التكنولوجيا، وبناء رؤية مشتركة من خلال إنشاء خطة استراتيجية بشكل تعاوني توضح كيفية استخدام التكنولوجيا لتعزيز التعلم.

- تمكين القائد: حيث يوفر القادة ثقافة يتم فيها تمكين المعلمين والطلاب لاستخدام التكنولوجيا بطرق مبتكرة، وذلك من خلال بعض الأدوار مثل: بناء مهارات القيادة لدي المعلم، وتعزيز وبناء الثقة والكفاءة لدي المعلمين لوضع معايير الجمعية الدولية لتكنولوجيا التعليم المتعلقة بالطلاب والمعلمين موضع التنفيذ، بالإضافة إلى دعم المعلمين فى استخدام التكنولوجيا؛ لتطوير التعلم الذي يلبي الاحتياجات التعليمية والثقافية والاجتماعية والعاطفية المتنوعة للطلاب.
- مصمم للنظم: وذلك من خلال بعض الأدوار مثل: قيادة فرق العمل بشكل تعاوني؛ لتوفير بنية تحتية قوية ونظم ضرورية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وحماية الخصوصية والأمان من خلال التزام الطلاب والموظفين بسياسات إدارة البيانات والخصوصية الفعالة.
- متعلم متصل: وذلك من خلال بعض الأدوار مثل: وضع أهداف بشأن التقنيات الناشئة للتعلم والابتكارات فى علم أصول التدريس والتطورات فى علوم التعلم، واستخدام التكنولوجيا للاندماج بانتظام فى الممارسات التى تدعم النمو الشخصي والمهني، وتطوير المهارات اللازمة لقيادة التغيير وتوجيهه.

(2) دور المعلم فى تفعيل المواطنة الرقمية: يعتبر المعلم أحد الركائز الأساسية فى العملية التعليمية والتربوية ومن ثم يؤدي المعلم دورًا بارزًا فى تفعيل المواطنة الرقمية، ويتضح دور المعلم فيما يلي:

(أ) أن يكون معلمًا متقنًا لمهارات البحث عن المعلومات والتعلم مدي الحياة ومتمكنًا من مهارات التربية الإعلامية مثل: تمييز المعلومات الموثوقة، والمعلومات التى يجب عدم الاهتمام بها، ومعرفة كيفية المساهمة فى المجتمع الرقمي على الإنترنت، وكيف يكون معلمًا رقميًا مسئولا[88].

(ب) فهم المواطنة الرقمية وعلاقتها بالرفاهية والتعلم عبر المدرسة والمنزل، وفى إطار ذلك على المعلم الإلمام بأن المواطنة الرقمية تزيل الحواجز أمام التعلم وتسمح

للشباب بتحقيق أقصي قدر من فرص التعلم عبر الإنترنت، بالإضافة لما سبق على المعلم تطبيق بعض الأفكار لتطوير جلسات الطلاب، وذلك من خلال التركيز على الموضوعات والموارد التي تقدم رسائل إيجابية، والنظر فى الطرق التى يمكن من خلالها مساعدة شخص ما يواجه أى ضرر عبر الإنترنت، والتركيز على إبراز العلاقة بين كون الفرد مواطنًا فى مجتمع ما لديه حقوق ومسئوليات وبين كونه مواطنًا رقميًا عبر الإنترنت[89].

(ج) تحسين قدرات الطالب على تفسير وإنشاء الوسائط الرقمية ومساعدته على فهم حقوقه وحدود كونه مواطنًا رقميًا مسئولًا؛ حيث يؤدي المعلم دورًا رئيسًا لإرشاد الشباب وإتاحة الفرص لهم للمشاركة الفعالة فى المجتمع، ولهذا على المعلم أن يكون مزودًا بالكفاءات المطلوبة من حيث تدعيم الوعي العالمي والإبداع وحل المشكلات بصورة تعاونية والتعلم الذاتي (90)، ومن ثم على المعلم مساعدة الأطفال على التفكير فى البيئات الإلكترونية ؛ ليتصرفوا بمسئولية أكبر، وعليه تعليم الطلاب أن يكونوا مبدعين وعليهم التفكير جيدًا فى الأمور قبل نشرها على الويب، وبالإضافة لما سبق على المعلم أن يكون نموذجًا؛ لتوفير السلوك المناسب عبر الإنترنت لطلابهم، ولهذا يحتاج المعلم أن يكون مستخدمًا للتكنولوجيا من أجل تدريس أدواتها للطلاب[91].

(د) ونظرًا لأهمية دور المعلم قامت الجمعية الدولية للتكنولوجيا فى مجال التعليم بتحديد العديد من المعايير والأدوار التى يجب علي المعلم الالتزام بها؛ حتي يتمكن من القيام بدوره فى تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن إجمال هذه المعايير الرئيسة وما ينبثق عنها من أدوار فرعية فيما يلي: [92]

-**المعيار الأول: المعلم المتعلم**: ويتضمن هذا المعيار بعض الأدوار التى تمكن المعلم من التوظيف الأمثل للتكنولوجيا مثل: وضع أهداف تعليمية مهنية؛ لاستكشاف وتطبيق الأساليب والمداخل التعليمية التى تتيحها التكنولوجيا.

-**المعيار الثاني: القائد**: ويتضمن هذا بعض الأدوار مثل: بناء وتعزيز رؤية مشتركة؛ من أجل تمكين التعلم باستخدام التكنولوجيا من خلال التفاعل مع أصحاب المصلحة، والدعوة للوصول العادل إلى التكنولوجيا التعليمية والمحتوي الرقمي وفرص التعلم.

-**المعيار الثالث: المواطن**: ويتضمن هذا بعض الأدوار مثل: تبنى ثقافة تعليمية تعزز الفضول والفحص النقدي للموارد عبر الإنترنت، وتعزيز المعرفة الرقمية والطلاقة فى وسائل الإعلام، بالإضافة إلى إرشاد الطلاب نحو الممارسة الآمنة والقانونية والأخلاقية عند استخدام الأدوات الرقمية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وإعداد نموذجًا لتعزيز إدارة البيانات الشخصية والهوية الرقمية، وحماية خصوصية بيانات الطلاب.

-**المعيار الرابع: المعلم المتعاون** ويتضمن هذا المعيار بعض الأدوار مثل: تخصيص وقتًا للتخطيط وللتعاون مع الزملاء؛ لتوفير تجارب تعليمية حقيقية تستفيد من التكنولوجيا، والتعاون مع الطلاب؛ لاكتشاف واستخدام الموارد الرقمية الجديدة وتشخيص المشكلات الخاصة بالقضايا التكنولوجية واكتشافها وإصلاحها.

– **المعيار الخامس: المعلم المصمم**: ويتضمن هذا بعض الأدوار مثل: استخدام التكنولوجيا وتصميم أنشطة تعليمية واستخدام الأدوات والموارد الرقمية لتحقيق أقصي قدر من التعلم النشط، واستكشاف مبادئ التصميم التعليمي وتطبيقها؛ لتوفير بيئات تعليمية رقمية مبتكرة تشارك فى التعلم وتدعمه.

– **المعيار السادس: المعلم الميسر**: ويتضمن هذا بعض الأدوار مثل: إدارة استخدام التكنولوجيا واستراتيجيات تعلم الطلاب فى المنصات الرقمية والبيئات الافتراضية أو الاتصال المباشر.

يتضح مما سبق أن الجمعية الدولية للتكنولوجيا فى التعليم قدمت المعايير والأدوار التى يمكن من خلالها تفعيل المواطنة الرقمية ولتعزيز المسئولية فى الأوساط التعليمية؛ حيث تؤكد هذه المعايير والأدوار على المهارات والمعارف المختلفة للمواطنة الرقمية التى يجب على المعلمين القيام بها؛ لتوجيه الطلاب نحو الاستخدام المناسب والمسئول للتكنولوجيا.

استنادًا لما سبق ذكره يمكن القول أن دور المعلم فى عصر التكنولوجيا الحديثة يختلف بصورة كبيرة عن دوره التقليدي فى العصور السابقة؛ حيث أصبح مطالبًا بتغيير أدواره التقليدية إلى أدوار تتوافق مع متطلبات العصر الرقمي، حيث لا يقتصر دور المعلم

فى تعليم المواطنة الرقمية على تعليم استخدام الوسائط الرقمية فقط، بل عليه تأهيل وإعداد الطلاب للحياة فى عالم ملئ بالمهارات والتحديات التكنولوجية، كما أن دور المعلم تطور بشكل كبير؛ فلم يعد المعلم مجرد موصل للمعرفة والمعلومات، ولكن أصبح مرشدًا وموجهًا وميسرًا للطلاب أثناء تفاعلهم مع الوسائط التكنولوجية، كما يقع على عاتقه المسئولية فى تعليم وتوجيه الطلاب فى مجال المواطنة الرقمية.

(3) دور المناهج الدراسية فى تفعيل المواطنة الرقمية: نظرًا لأهمية المناهج الدراسية فمن الضروري تضمينها للمبادئ التوجيهية التى تستند إلى كفاءات القرن الحادي والعشرين.

حيث تجدر الإشارة إلى أن مناهج القرن الحادي والعشرين تركز على ستة أبعاد والتى تتضمن: محو الأمية الرقمية، والتفكير الإبداعي، والتفكير النقدي، والمواطنة الرقمية، والتعلم الذاتي المنظم، والتعاون المدعوم بالكمبيوتر [93]، ومن ثم تهدف مناهج المواطنة الرقمية إلى مساعدة الطلاب على بناء المهارات والخبرات فى العديد من الجوانب مثل: مشاركة المواهب والمعرفة مع الآخرين عبر الإنترنت، ومساعدة الأقران فى البحث عن المشكلات الاجتماعية وتحسين مجتمعهم من خلال التواصل والتنظيم عبر الإنترنت، ومعالجة المشكلات الاجتماعية الوطنية والدولية من خلال الاتصالات عبر الإنترنت [94].

ونظرًا لأهمية ودور المناهج الدراسية فى تفعيل المواطنة الرقمية يمكن الاعتماد على نموذج (REP) والذي يركز على الاحترام (Respect) والتعليم (Educate) والحماية (Protect) طوال الحياة التعليمية للطالب؛ لتلبية احتياجاته كونه مواطنًا رقميًا مسئولًا، ويمكن الانطلاق من نموذج الاحترام والتعليم والحماية فى تطبيق منهج للمواطنة الرقمية؛ حيث يتم تقديم كافة عناصر وموضوعات المواطنة الرقمية للطلاب، ومن ثم لابد أن يبدأ الأطفال منذ الصغر فى استخدام التكنولوجيا، وانطلاقًا من ذلك يمكن توظيف منهج المواطنة الرقمية فى مختلف المراحل التعليمية، لإعداد الطلاب منذ الصغر وإكسابهم كافة قيم المواطنة الرقمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي: [95]

- فى السنوات الأولي: لابد من التركيز على ما يجب تجنبه، بالإضافة إلى المخاطر المحتملة، وعلى المعلمين فى المرحلة الابتدائية استخدام نموذج (REP) (الاحترام والتعليم والحماية)؛ لتوفير فرص حقيقية لتعليم المواطنة الرقمية.
- في سنوات المدرسة المتوسطة والثانوية: إن المقررات الدراسية المقدمة فى المستويات العليا توفر فرصة لاستكشاف كيفية استخدام الأدوات الرقمية بشكل أكثر تعقيدًا، حيث يقدم المعلمون فرص التعليم لتطبيق محددات تفكير عالية المستوي فى مجال المواطنة الرقمية، ومن ثم يُسهم المنهج الدراسي فى مساعدة الطلاب على بناء سمعة إلكترونية إيجابية، واستخدام أدوات الوسائط الاجتماعية كأدوات تعليمية.

وفى إطار الاهتمام بالمناهج الدراسية نظرًا لدورها الرئيس والمباشر فى تفعيل المواطنة الرقمية، يمكن عرض مثال لأحد المناهج الدراسية مثل: درس العيش فى عالم رقمي، وتتضح أهم ملامح هذا الدرس ودوره فى تفعيل قيم المواطنة الرقمية فيما يلي: (96) (أ) يتعلم الطلاب فى هذا الدرس طبيعة المواطنة الرقمية، وفهم حقوق المواطن الرقمي ومسئولياته، وتقييم الاستخدام المناسب للتكنولوجيا، والمشاركة باحترام ومسئولية فى المجتمع عبر الإنترنت.

(ب)**خطوات تطبيق الدرس**: على المعلم من خلال هذا الدرس مراعاة الخطوات الآتية أثناء تطبيقه للدرس وتتمثل فيما يلي:

– **تقديم تمهيد عن الدرس**: فعلى المعلم أن يبدأ الدرس بطرح السؤال التالي على طلابه: كيف تتواصل اجتماعيًا وكيف تتفاعل عبر الإنترنت؟

– على المعلم كتابة بعض الكلمات مثل المواطن الرقمي على السبورة ويطلب من الطلاب تعريف ما يلى:

- المواطنة الرقمية: على المعلم وضع قائمة بالمجالات الثلاثة للمواطنة الرقمية على السبورة، والتى تتمثل فى: السلامة والأمن، ومحو الأمية الرقمية، والأخلاق والمجتمع، وأن يترك الطلاب لوصف ماهية كل مصطلح.

- على المعلم أن يطلب من الطلاب التفكير ثم وضع قائمة بالمجتمعات المختلفة التى ينتمون إليها والمشاركة عبر الإنترنت أو بصورة غير متصلة بالإنترنت، على سبيل المثال: وسائل التواصل الاجتماعي.
- مقارنة التباين: على المعلم أن يقسم الفصل إلى فرق مكونة من 4 طلاب، وأن يزود كل منهم بورق أو لوحة ملصقات وعلامات، وأن يطلب من كل فريق اختيار مجتمع عبر الإنترنت أو مجتمع غير متصل بالإنترنت ويمنحهم (10) دقائق؛ لمناقشة وتدوين كل مجتمع، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الاثنين باستخدام الرسم البياني الخاص بهم على الورق.

يتضح مما سبق أن المناهج الدراسية أداة وركيزة أساسية فى إعداد الطلاب للتوافق مع متطلبات ومعطيات العصر الرقمي الحديث، ولهذا فمن الضروري توظيف المناهج الدراسية من خلال العديد من المقررات لإرساء المعارف والقيم والسلوكيات الإيجابية ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، حيث يمكن من خلال المناهج الدراسية توعية الطلاب بأخلاقيات التعامل مع الآخر عبر الإنترنت، واحترام خصوصية الفرد والآخرين، كذلك يمكن تضمين المناهج الدراسية بعض القيم ذات الصلة بالقرن الحادي والعشرين، مما يسهم فى مساعدة الطلاب لتدعيم الوعي بحقوقهم ومسئولياتهم كمواطنين رقميين فعالين لديهم القدرة على التواصل التكنولوجي بصورة آمنة وقانونية .

تأسيسًا لما سبق ذكره تتضح العلاقة الوثيقة بين عناصر المنظومة التعليمية وتفعيل المواطنة الرقمية؛ حيث يمكن من خلال التوظيف الجيد لعناصر المنظومة التعليمية حماية الطلاب والمحافظة على سلامتهم وهويتهم وقيمهم وخاصة عند التعامل مع الوسائط الرقمية المختلفة، وتجعلهم أكثر قدرة على التعامل الإيجابي والآمن معها، وكذلك أكثر قدرة على اتخاذ القرار السليم أثناء التعامل مع الآخرين عبر المجتمع الرقمي، مما يسهم فى تأهيل الطلاب والمعلمين قبل التعامل مع المجتمع الرقمي، ومن ثم يمكن القول أن المنظومة التعليمية تسهم فى إعداد المواطن الرقمي الذي يفيد نفسه ويفيد الآخرين ومن ثم يفيد المجتمع ككل.

(4) دور الطلاب لتفعيل المواطنة الرقمية: ويتضح ذلك فيما يلى:

(أ) يقع على عاتق الطلاب العديد من الأدوار والمسئوليات للمحافظة على السلامة أو الأمان عبر الإنترنت، ولتفعيل المواطنة الرقمية، وتتمثل هذه الأدوار فيما يلي: (97)

- المحافظة على الخصوصية: على الطلاب المحافظة على خصوصية الملف الشخصي لهم وللأصدقاء عبر الإنترنت، وتوخي الحذر بشأن من تشارك المعلومات الشخصية والصور والفيديوهات معه.
- على الطلاب التفكير فى النتائج المحتملة لهم وللآخرين من كل مقطع فيديو يتم تحميله أو الصور المشتركة والبريد الإلكتروني والنص الذي يرسله.
- التأكد عند مقابلة أصدقاء على الإنترنت للمرة الأولي أن يكون ذلك بصحبة شخص موثوق فيه، كما أن هناك بعض الأشياء التى لابد من إبقائها غير متصلة بالإنترنت مثل: النزاعات والصور ومقاطع الفيديو الضارة.
- على الطلاب عند التعامل واستخدام الإنترنت استخدام رمز (PIN) على أجهز الهاتف المحمول؛ حتى لا يمكن استخدامه فى حالة ضياعه أو سرقته، مع ضرورة استخدام كلمات مرور قوية، وعدم مشاركتها مع أي شخص آخر غير الوالدين.
- إدارة وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم؛ للمحافظة على أمانهم وسلامتهم عبر الإنترنت.

(ب) على الطالب مراعاة بعض الممارسات؛ حتى يمكن تفعيل المواطنة الرقمية، ومن هذه الممارسات: أن يفهم الطلاب الأخلاقيات والقضايا الثقافية والمجتمعية ذات الصلة بالتكنولوجيا، وممارسة الاستخدام المسئول لنظم التكنولوجيا والمعلومات والبرمجيات، وأن يطور الطلاب مواقف إيجابية نحو تطبيقات التكنولوجيا والتى تدعم التعلم مدي الحياة، وتدعم التعاون والإنتاجية[98].

(ج) ونظرًا لأهمية دور الطالب قدمت الجمعية الدولية للتكنولوجيا فى مجال التعليم بعض المعايير والأدوار التى على الطالب الالتزام بها؛ حتى يتمكن من التعامل

مع التكنولوجيا الرقمية ومن ثم القيام بدوره في تفعيل المواطنة الرقمية، والتى يمكن إجمالها فيما يلي:[99]

– المعيار الأول: المتعلم المتمكن: وفى ضوء هذا المعيار على الطالب القيام بما يلي: استخدام التكنولوجيا؛ للحصول على التغذية الراجعة التى تعلم وتحسن ممارستهم، وفهم المفاهيم الأساسية للعمليات التكنولوجية، وإظهار القدرة على اختيار التقنيات الحالية، واستخدامها واستكشاف الأخطاء وإصلاحها.

– **المعيار الثاني: المواطن الرقمي**: وفى ضوء هذا المعيار على الطلاب القيام بما يلي: صقل وإدارة هويتهم الرقمية وسمعتهم الرقمية، والاندماج فى سلوك إيجابي وآمن وقانوني وأخلاقي عند استخدام التكنولوجيا، وأن يُظهر الطلاب فهمًا واحترامًا لحقوق والتزامات استخدام ومشاركة الملكية الفكرية، وإدارة بياناتهم الشخصية؛ للحفاظ على الخصوصية والأمان الرقميين.

– المعيار الثالث: منتج المعرفة: وفى ضوء هذا المعيار على الطلاب القيام بما يلي: أن يُقيم الطلاب صلاحية ودقة مصداقية المعلومات والوسائط والبيانات والموارد المختلفة، وأن يقوم الطلاب برعاية المعلومات المستنبطة من الموارد الرقمية، وبناء المعرفة من خلال استكشاف قضايا ومشكلات العالم الواقعي بنشاط، وتطوير الأفكار والنظريات ومتابعة الإجابات والحلول.

– **المعيار الرابع: المصمم المبتكر**: وفى ضوء هذا المعيار على الطلاب القيام بما يلي: أن يعرف الطالب ويستخدم عمليات تصميم تكنولوجية متطورة؛ لإنشاء أعمال مبتكرة أو لحل المشكلات، وأن يختار ويستخدم الأدوات الرقمية؛ لتخطيط وإدارة عملية التصميم والتى تأخذ بعين الاعتبار قيود التصميم والمخاطر المتوقعة.

–**المعيار الخامس: التواصل الإبداعي**: وفى ضوء هذا المعيار على الطلاب القيام بما يلي: أن يختار الطلاب المنصات والأدوات المناسبة؛ لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها، وتوصيل الأفكار المعقدة بوضوح وفعالية من خلال إنشاء أو استخدام مجموعة متنوعة من الوسائل الرقمية.

استنادًا لما سبق ذكره يتضح تنوع الأدوار والمسئوليات الملقاة على عاتق الطالب التي تمكنه من التعامل الإيجابي والمسئول مع الوسائط الرقمية المختلفة، وتتعدد هذه الأدوار منها ما يتعلق بالجانب المعرفي، والجانب السلوكي والأخلاقي والجانب المهاري؛ حتي يتمكن الطالب من الاستيعاب والإلمام بالأخلاقيات والسلوكيات الإيجابية عند استخدام الوسائط الرقمية، كذلك إدراك الوعي بالمفاهيم وبالحقوق والمسئوليات والفرص التى تؤهلهم للعيش فى عالم رقمي والاستفادة من التكنولوجيا المتاحة بصورة إيجابية وقانونية وآمنة، وتجدر الإشارة أن مراعاة الطلاب الأدوار السابق ذكرها تُعد ركيزة أساسية فى بلورة وتشكيل مهارات الطلاب الرقمية فى التعامل مع الوسائط الرقمية بصورة آمنة وأخلاقية.

تاسعًا: المعوقات التى تواجه المواطنة الرقمية: تتنوع المعوقات التى تؤثر بالسلب على تفعيل المواطنة الرقمية ويمكن إجمال هذه المعوقات فيما يلي:

(1) معوقات تتعلق بالمعلمين: تتعدد المعوقات ذات الصلة بالمعلم، ومن هذه المعوقات ما يلي: [100]

(أ) قلة الوقت عند المعلم لتدريس المواطنة الرقمية، وصعوبة مواكبة التطورات الرقمية.

(ب) أن المواطنة الرقمية ليست جزءًا من المناهج الدراسية، ولا يقدم المعلمون تعليم ودروس المواطنة الرقمية بنفس الطريقة.

(ج) أن الطلاب ليسوا منفتحين لتعلم المواطنة الرقمية، فالطلاب يكونوا مستائين إلى حد كبير عند محاولة تعليمهم الاستخدام المناسب للإنترنت، وصعوبة تغيير سلوك الطلاب عبر الإنترنت.

(د) طبيعة محتوي المواطنة الرقمية وخاصة للمراهقين الأكبر سنًا، حيث يُعد من أكبر التحديات التي تواجه المعلم هو طبيعة هذا الجيل وخاصة جيل المراهقين الأكبر سنًا.

(2) تنوع الممارسات السلبية المرتبطة بالطالب مثل التنمر حتي فى الفصول الدراسية على google، ووضع التعليقات غير الملائمة على الإنترنت على الرغم من معرفتهم أن

الكثير يشاهدها، وإخفاء الصور ورسائل البريد الإلكتروني عن الوالدين، حيث يحرص الطلاب على إيجاد بعض الطرق لإخفاء الأشياء عن الآباء من خلال بعض التطبيقات عبر الهاتف والتي تخفي الصور أو الرسائل، هذا بالإضافة إلى الشعور المزيف للأمان واستخدام كلمات مرور ضعيفة [101].

(3) طبيعة نظام التعليم: فنظام التعليم يجب أن يتغير للدخول فى حقبة جديدة من التعلم تتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين لكي يكون التغيير شاملًا ومستمرًا ومؤثرًا، ففي معظم الأحيان ينصب تركيز المدرسة على الأجهزة والتكنولوجيا بدلًا من الاستثمار فى الأشخاص الذين يدعمون ويسهلون عملية التعلم، حيث يوفر التركيز على الأجهزة وحدها مقاييس سهلة للمحاسبة، ولكنها لا تضمن حدوث تغييرات فعلية فى الفصل الدراسي، ومن ثم تظهر الحاجة إلى التغيير فى برامج إعداد المعلم، فغالبًا ما يري المعلمون أن مواقع Skype ،Twitter، و You tube كأدوات تعليمية مفيدة، بينما يرى بعض مديري المناطق التعليمية أن هذه المواقع تشكل مخاطر كبيرة جدًا، ولا يسمح للطلاب الوصول إليها خلال اليوم الدراسي، ومن ثم فإن المعلمين فى حاجة إلى اتخاذ قرارات مدروسة بشأن قيمة هذه المواقع وتأثيرها على التعليم فى الفصل الدراسي [102].

(4) تعدد الممارسات السلبية التى تؤثر على تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن إجمال هذه الممارسات غير الملائمة فيما يلي:[103]

(أ) استخدام الطلاب الهواتف المحمولة كتقنية رقمية جديدة لاستبعاد طلاب آخرين، كما يستخدم بعض الطلاب الرسائل الفورية ورسائل البريد الإلكتروني القصيرة فى القيام بالتقييمات أو المهام الفصلية، هذا بالإضافة إلى استخدام قواعد نحوية سيئة وغير مناسبة، واستخدام اللغة العامية أو الاختصارات بما يؤدي إلى العادات السيئة فى الكتابة الرسمية.

(ب) استخدام الطلاب الهواتف المحمولة للحصول على إجابة الاختبارات من الطلاب الآخرين، كما لا يقوم المعلمون بتعليم الطلاب كيف يمكن استخدام التكنولوجيا للبحث عن موارد موثوق فيها.

(ج) تجاهل بعض المدارس الاحتياجات الرقمية للفئات المحرومة، كما لا تقدم المناطق التعليمية التقنيات المتخصصة بسبب نقص التمويل، بالإضافة إلى فشل المعلمين فى استيعاب الطلاب الذين لا يستطيعون الوصول إلى التقنيات التكنولوجية، وإهمال المعلمين للتقييم باستخدام التكنولوجيا؛ خوفًا من عدم تمكن الطلاب من الوصول للتقنيات التكنولوجية.

(د) قيام الطلاب بتنزيل ملفات غير قانونية من مختلف المواقع، وقيامهم بنسخ بعض الموارد من الإنترنت للمشاريع الصفية دون منح الفضل للمؤلف.

(ه) فشل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى صيانة تحديثات البرامج الحالية، أو صيانة أجهزة الكمبيوتر المنزلية الخاصة بهم لحمايتها من الفيروسات، بالإضافة إلى ندرة حماية الطلاب لهويتهم أثناء استخدام البريد الإلكتروني أو الدردشة، أو الرسائل الفورية.

(6) تنوع المعوقات التى تحد من ممارسة المدارس لدورها فى تفعيل المواطنة الرقمية، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:[104]

(أ) ضعف وبطء الإنترنت فى المدارس، وضعف قنوات الاتصال المباشر بين مديري المدارس والطلاب عبر المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي.

(ب) ضعف تضمين المقررات والمناهج الدراسية سبل تعزيز المواطنة لدي الطلاب، وامتلاك بعض الطلاب مهارات فائقة فى التعامل مع الأجهزة الرقمية والحسابات الشخصية، بحيث يصعب مراقبتها وتتبعها من قبل المعلمين وقادة المدارس.

(ج) ضعف تعاون أولياء الأمور مع تحذيرات المدرسة المتكررة حول إساءة استخدام الطلاب للأجهزة الرقمية، وندرة امتلاك المدرسة عناوين بريد إلكتروني للتواصل مع الطلاب.

(د) ضعف إعداد المعلمين وقادة المدارس لاستخدام التقنيات الحديثة فى التعليم.

(هـ) ندرة التعاون بين المعلمين وقادة المدارس فى توعية الطلاب بمخاطر استخدام الأجهزة الرقمية.

(و) تدني مستوي إدراك ووعي القادة والمعلمين بأهمية تعزيز المواطنة الرقمية لدى الطلاب.

(ز)تدني رغبة المعلمين وقادة المدارس فى تحمل مسئولية تعزيز المواطنة الرقمية.

يتضح مما سبق تعدد المعوقات التى تحول دون تفعيل المواطنة الرقمية منها ما يتعلق بالمعلم وضعف قدرته على مواكبة التحديات التكنولوجية الحديثة، والبعض يتعلق بالمناهج الدراسية وقلة تضمينها موضوعات ذات صلة بالمواطنة الرقمية، مما ينعكس بالسلب على إدراك واستيعاب الطلاب لدورهم فى التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، كما تتنوع المعوقات والممارسات السلبية التى قد يمارسها العديد من الطلاب عبر الإنترنت وعبر المواقع الإلكترونية والهواتف الذكية، حيث تتكامل هذه المعوقات مع بعضها البعض وتسهم فى بلورة العديد من الممارسات السلبية التى تحول دون تفعيل المواطنة الرقمية.

الخطوة الثالثة: ملامح خبرة ولاية واشنطن فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى:

تتناول الدراسة في هذه الخطوة ملامح خبرة ولاية واشنطن فى مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى من خلال بعض المحاور، ثم عرض لأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها، وذلك كما يلى:

مقدمة

استنادًا من أهمية المواطنة الرقمية اقترحت الهيئات التشريعية للولايات الأمريكية تعريفات مختلفة للمواطنة الرقمية، مثل تعريف ولاية يوتا (Utah's Definition)، والذي يؤكد على الأخلاق وآداب السلوك والأمن عبر مساحات الإنترنت، في حين أن تعريف تكساس يركز على القدرة على تحليل وتقييم الاتصالات الرقمية، وفى إطار ذلك يتفق المعلمون على أن المواطنة الرقمية أساسية لمساعدة الطلاب على تحقيق النجاح فى اتخاذ قرارات مستنيرة عبر الإنترنت، وبناء مجتمعات رقمية شاملة، ولهذا قامت الحكومة الفيدرالية باتخاذ إجراءات لتحسين تعليم المواطنة الرقمية، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي: [105]

- صياغة رؤية وطنية حول المواطنة الرقمية: حيث يمكن من خلال تعاون البيت الأبيض مع الوكالات الفيدرالية المسئولة عن تنمية المشاركة المدنية وبناء المجتمع والخطاب المدني عقد مؤتمر وطني لأصحاب المصلحة؛ لإنشاء رؤية وطنية مشتركة حول المواطنة الرقمية.
- بناء القدرات لدى المعلمين الجدد: حيث قامت وزارة التربية الأمريكية بإنشاء مركز للمساعدة التقنية بالشراكة مع الشركاء الوطنيين وخبراء المواطنة الرقمية، ويقوم المركز بدعم تنفيذ الرؤية الوطنية من خلال تسهيل تبادل الممارسات والموارد التعليمية، كما أن برامج إعداد المعلم مجهزة لتدريب المعلمين قبل الخدمة على الاستخدام الفعال للتكنولوجيا بما فى ذلك المواطنة الرقمية.
- استثمار التمويل المناسب لدعم الجهود: حيث قام الكونجرس الأمريكي بإصدار تشريع مثل: قانون المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية، والذي من شأنه توفير مصادر تمويل جديدة للولايات والمقاطعات لدعم تعليم المواطنة الرقمية.

ويتكامل مع ما سبق ذكره تبني الولايات المتحدة الأمريكية إطارًا محددًا للمواطنة الرقمية، والاستناد إليه فى إرساء دعائم المواطنة الرقمية وخاصة من خلال آلية رئيسة وهي المناهج الدراسية، ويتمثل هذا الإطار فى إطار Common Sense Media للمواطنة الرقمية، ويتكون هذا الإطار من مجموعة من العناصر التى يمكن دمجها فى المناهج الدراسية لدعم المواطنة الرقمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:[106]

- الخصوصية والأمن: ويتضمن ذلك تعليم الطلاب استراتيجيات إدارة المعلومات عبر الإنترنت، والمحافظة عليها آمنة من مخاطر الإنترنت مثل سرقة الهوية، وكيفية إنشاء كلمات مرور قوية.
- البصمة الرقمية: ويتضمن ذلك تعليم الطلاب حماية خصوصيتهم واحترام خصوصية الآخرين فى ظل العالم الرقمي، وبناء بصمة رقمية؛ لتشجيع الطلاب على التأمل الذاتي قبل النشر على الإنترنت، وكيفية مشاركتهم عبر الإنترنت بما يمكن أن يؤثر على أنفسهم وعلى الآخرين.

- الصورة الذاتية والهوية: ويمكن من خلال ذلك مساعدة الطلاب على تعلم استكشاف الحياة الرقمية الخاصة بهم، مع التركيز على الهوية عبر الإنترنت مقابل الهوية فى وضع عدم الاتصال بالإنترنت.
- العلاقة والتواصل: ويتضمن ذلك تعليم الطلاب التفكير فى استخدام المهارات الشخصية؛ لبناء وتدعيم التواصل الإيجابي عبر الإنترنت، والتعمق فى مفهوم المواطنة الرقمية والأخلاقيات الرقمية، والتفكير فى التفاعلات الخاصة عبر الإنترنت.
- محو الأمية المعلوماتية: ويتضمن ذلك تعليم الطلاب القدرة على تحديد وتقييم واستخدام المعلومات بشكل فعال، وكيفية تقييم جودة ومصداقية وصلاحية مواقع الويب ومنح الأمان المناسب.
- التنمر الإلكتروني والدراما الرقمية: ويتضمن ذلك تعليم الطلاب ما يجب فعله فى حالة حدوث التنمر الإلكتروني، وكيف تؤثر الأفعال الفردية السلبية والإيجابية على الأصدقاء والمجتمعات الأوسع.
- أمان الإنترنت: حيث يتعلم الطلاب استكشاف التعاون مع الآخرين فى جميع أنحاء العالم، مع المحافظة على سلامتهم عبر الإنترنت من خلال استخدام استراتيجيات مثل: التمييز بين الاتصال غير المناسب والاتصال الإيجابي.

ومن خلال ما سبق يمكن توفير برنامج تعليمي متميز للطلاب والمعلمين والأسر؛ لإعداد مواطن رقمي على مستوي عالمي يتوافق مع معطيات ومتطلبات القرن الحادي والعشرين.

- المحور الأول: ملامح خبرة ولاية واشنطن في مجال المواطنة الرقمية:

تقع واشنطن في الركن الشمالي الغربي من الولايات، وتحدها من الشمال المقاطعة الكندية لكولومبيا البريطانية من الشمال، وولايات أيداهو الأمريكية من الشرق وأوريجون من الجنوب، والمحيط الهادئ من الغرب، وتعتبر أولمبيا عاصمة الولاية، وتقع في الطرف الجنوبي من بوجيه ساوند في الجزء الغربي من الولاية، ويمنحها الموقع

الساحلي والموانئ الممتازة للولاية دورًا رائدًا في التجارة مع ألاسكا وكندا ودول حافة المحيط الهادئ [107].

ويمكن توضيح أهم ملامح اهتمام ولاية واشنطن بالمواطنة الرقمية من خلال إبراز أهم الجهود والإنجازات التى قامت بها، حيث تؤكد ولاية واشنطن فى رؤيتها للمواطنة الرقمية بأنها: معايير السلوك المناسب والمسئول والصحي المتعلق باستخدام التكنولوجيا بما فى ذلك الثقافة الرقمية والإعلامية والأخلاق والآداب والأمن، وتشمل المواطنة الرقمية القدرة على الوصول إلى الوسائط وتحليلها وتقيمها وتطويرها وإنتاجها وتفسيرها، بالإضافة إلى أمان الإنترنت ومنع التنمر الإلكتروني والاستجابة له، حيث يدرك المواطن الرقمي ويقدر الحقوق والمسئوليات، وفرص العيش والتعلم والعمل فى عالم رقمي مترابط، ومن ثم يندمج فى سلوكيات آمنة وقانونية وأخلاقية[108].

واستنادًا لما سبق يمكن إبراز ملامح خبرة ولاية واشنطن في مجال المواطنة الرقمية من خلال تحليل أهم الجهود والإنجازات التى قامت بها وإبراز أهم الممارسات والإجراءات الناتجة عن هذه الجهود فى مجال المواطنة الرقمية ويتضح ذلك فيما يلى:

أولًا: الاعتماد على بعض المؤسسات المسئولة عن المواطنة الرقمية ومنها: مركز واشنطن للتميز فى محو الأمية الإعلامية: يُعد هذا المركز أحد المؤسسات الأساسية فى مجال محو الأمية الإعلامية؛ باعتبارها من الركائز الأساسية التى تسهم فى دعم المواطنة الرقمية؛ نظرًا لأن محو الأمية الإعلامية تؤهل الطلاب لاكتساب العديد من القيم والسلوكيات التى تمكنهم من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، **ويسعي المركز إلى تحقيق العديد من الأهداف، والتي تتمثل فيما يلي:**[109]

- تطوير وتوفير موارد ومناهج لمحو الأمية الإعلامية للمهنيين ومساعدي المهنيين العاملين مع الشباب، وإجراء بحوث تتعلق بتأثير التربية الإعلامية.
- توفير التدريب فى مجال التثقيف الإعلامي للمعلمين وغيرهم من البالغين الذي يعملون ويتعاملون مع الشباب.

- تدريب الشباب على تقديم المناهج الدراسية القائمة على محو الأمية الإعلامية إلى أقرانهم والجمهور الأصغر سنًا.
- تعزيز التثقيف الإعلامي وبناء الوعي المجتمعي حول أهمية التثقيف الإعلامي وتعزيز التواصل بين معلمي محو الأمية الإعلامية.

ولتحقيق للأهداف السابقة قام المركز بالعديد من الأنشطة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

(1) التدريب: حيث يوفر المركز العديد من الأنشطة التدريبية منها ما يلي: [110]

(أ) ورش عمل لبناء مهارات محو الأمية الإعلامية، حيث وجه المركز اهتمامًا مجتمعيًا بورش العمل التى تتناول تعليم وأساسيات محو الأمية الإعلامية، بالإضافة إلى سلسلة من ورش العمل لبناء مهارات محو الأمية الإعلامية.

(ب) ورش عمل لتثقيف الأقـران: حيث يوفر المركز العديد من ورش العمل للمراهقين؛ لمعالجة صحة المراهقين فى جميع أنحاء ولاية واشنطن، حيث يتلقى المراهقون تدريبًا ليصبحوا قادرين على تقديم المناهج الدراسية القائمة على محو الأمية الإعلامية لأقرانهم والجمهور الأصغر سنًا.

(ج) التعلم عن بعد: للمركز تاريخ طويل فى تقديم الاستشارات والتدريب على التعلم عن بعد الذي يعود تاريخه إلى منتصف التسعينات، ولقد وصل المشروع إلى معلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية لمحو الأمية الإعلامية كاستراتيجية، والمهتمين بدمج التثقيف الإعلامي فى فصولهم الدراسية.

يتضح مما سبق تنوع الورش التدريبية التى يقدمها المركز.

(2) عقد المؤتمرات: يعقد المركز العديد من المؤتمرات لجمهور متعدد التخصصات بما فى ذلك المعلمين وغيرهم من الذين يتعاملون مع الشباب والأطفال، وقد تم تصميم هذه المؤتمرات؛ لتقديم وتعزيز استراتيجيات لتعليم الشباب ليصبحوا مستهلكين نقديين لوسائل الإعلام، ولقد ركزت سلسلة مؤتمرات صور الشباب التى عقدت فى ولاية واشنطن في (2000 – 2006) على قضايا صحة المراهقين مثل: التغذية والنشاط

البدني، وصورة الجسد، والوقاية من تعاطي المخدرات، والوقاية من العنف من منظور محو الأمية الإعلامية [111].

(3) **تطوير المناهج**: يُعد تطوير المناهج من أهم الأنشطة التى يقوم بها المركز، وفى إطار ذلك وفر المركز الأنشطة الآتية: [112]

(أ) توفير الموارد على الإنترنت، وفى إطار ذلك تم إنشاء موقع بعنوان .www teensexandthemedia.org، ويحتوي هذا الموقع على أرشيف ضخم لخطط الدروس، ويتم أيضًا توفير دروس تعليمية للآباء الذين يسعون إلى فهم المزيد عن بعض مواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة.

(ب) تطوير المركز لبعض المناهج التى تتناول موضوعات مثل: التغذية، والنشاط البدني، وعنف الشباب، ومن أمثلة ذلك: خيارات قوية–أطفال أقوياء، والعنف والإعلام، وتعتبر خيارات قوية– أطفال أقوياء هي وحدة مناهج تعتمد على محو الأمية الإعلامية وتركز على موضوعات التغذية والنشاط البدني، بالإضافة إلى وحدة العنف والإعلام والتى تعتبر وحدة مناهج لمنع العنف بين الشباب، ويتميز البرنامج بأنشطة ومقاطع فيديو مختارة بعناية مصممة لتعزيز المناقشة والتفكير.

(4) البحث: حيث يلتزم المركز بالبحث في مجال تعليم محو الأمية الإعلامية، ويقوم المركز بإجراء البحث النوعي والكمي، وتضمنت جهود البحث النوعي العمل مع الآباء والشباب بالإضافة إلى المعلمين وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال والشباب، كما وجه المركز جهوده البحثية النوعية والكمية أيضًا إلى تطوير مجموعات المناهج التى أنتجها مثل: المراهقون ووسائل الإعلام، والخيارات القوية–الأطفال الأقوياء [113].

(5) الموارد الإلكترونية: حيث يواصل المركز عمله لرفع مستوي الوعي حول أهمية التثقيف الإعلامي والحاجة إلى جعله أولوية فى هذ العالم الذي يحركه الإعلام، حيث ينشر المركز العديد من الموارد عبر الإنترنت للذين يزورون مواقعه الإلكترونية، لهذا السبب أصبح تطوير موقع الويب مشروعًا رئيسًا فى المركز [114].

بالإضافة لما سبق، ونظرًا لتركيز المركز جهوده على قضية رئيسة وهي محو الأمية الإعلامية والتى تُعد متطلبًا أساسيًا لتفعيل المواطنة الرقمية، يؤكد المركز على بعض المهارات المطلوبة للتعامل مع المعلومات المتاحة عبر الوسائط الرقمية والإلكترونية، ومن أهم المهارات المطلوبة ما يلي:[115]

- الوصول: ويتضمن ذلك أن يتعلم الفرد كيفية الوصول إلى الوسائط الرقمية والإلكترونية، وأن يمتلك الأطفال القدرة على فرز ما تصل إليه أيديهم وإلى أى مدي يفهم ما يتم عرضه.
- التحليل: ويتضمن ذلك إلقاء نظرة فاحصة على الوسائط الإلكترونية والبدء فى الإجابة على بعض الأسئلة مثل: ما الذي تحاول هذه القطعة إخبارنا به؟ وما هي التقنيات المستخدمة لجذب الانتباه؟ وكيف يمكن للأشخاص تفسير ما يسمعونه؟ .
- التقييم: ويتضمن ذلك إصدار حكمًا على مدى جودة أو قيمة اختيار الوسائط الرقمية.
- التواصل: حيث يتواصل شباب اليوم من خلال وسائل الإعلام المختلفة، على سبيل المثال قد يتطلب إنتاج مقطع فيديو يعبر عن الشباب بطريقة إبداعية مهارات خاصة يجب تطويرها بعناية من إنشاء منشور لمدونة أو تطوير صفحة ويب، أو كتابة مقال للظهور على الإنترنت ومشاركتها مع العالم.

وبالتمعن فيما سبق ذكره عن المركز، يتضح اهتمامه بإرساء بعض الإجراءات التى يمكن من خلالها محو الأمية الإعلامية، والتى تعد ركيزة أساسية وذات تأثير مباشر على دعم العديد من القيم والمعارف والسلوكيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، ويمكن إبراز هذه الإجراءات أو الممارسات فيما يلي:

- تقديم الاستشارات والتدريب عن بعد لمحو الأمية الإعلامية عبر شبكة الإنترنت، ودمج التثقيف الإعلامي فى الفصول الدراسية.
- توظيف الإنترنت فى نشر الموارد التعليمية وموارد التثقيف الإعلامي، وتوفير دروس تعليمية للآباء؛ لتوعيتهم بأهمية مواقع التواصل الاجتماعي.

- تطوير المناهج الدراسية وتضمينها العديد من القضايا المفيدة للطلاب والتى تؤهلهم من محو الأمية الإعلامية والرقمية مثل: موضوع العنف والإعلام.
- تدريب وتأهيل الشباب لاكتساب بعض المهارات مثل: مهارات الاستفسار والتعبير والتفكير النقدي والإبداعي عند التعامل مع المحتوي الإلكتروني، وكيفية فرز المعلومات الصحيحة عن المعلومات الخاطئة.

ثانيًا: الإطار القانوني للمواطنة الرقمية في ولاية واشنطن: أصدرت ولاية واشنطن العديد من القوانين ذات الصلة المباشرة بالمواطنة الرقمية، ومن أهم هذه القوانين ما يلي:

(1) قانون حماية الأطفال عبر الإنترنت، ويمكن إبراز ملامح هذا القانون فيما يلي:[116]

(أ) سن الكونجرس قانون حماية الأطفال عبر الإنترنت فى عام 2000؛ لمعالجة المخاوف حول وصول الأطفال إلى محتوي ضار عبر الإنترنت، حيث يفرض القانون بعض المتطلبات الخاصة بالمدارس أو المكتبات التى تتلقي خصومات للوصول إلى الإنترنت أو الاتصالات الداخلية من خلال برنامج (E-Rate) المعدل الإلكتروني.

(ب) أكد القانون على أن المدارس والمكتبات الخاضعة لقانون حماية الأطفال عبر الإنترنت لا تتلقى الخصومات التى يقدمها برنامج المعدل الإلكتروني ما لم يتوافر لديهم سياسة أمان على الإنترنت، والتى تتضمن تدابير للحماية، والتي يجب أن تمنع الوصول من خلال الإنترنت للصور الفاحشة، أو الصور الضارة بالشباب.

(ج) أن يتوافر في المدارس الخاضعة لهذا القانون سياسات لأمان الإنترنت والتى تتضمن مراقبة أنشطة الأطفال عبر الإنترنت، كما يجب تثقيف الأطفال حول السلوك المناسب عبر الإنترنت بما فى ذلك التفاعل مع الأفراد الآخرين على مواقع التواصل الاجتماعي.

(د) يطلب من المدارس والمكتبات الخاضعة للقانون اعتماد وتنفيذ سياسة الأمان عبر الإنترنت من حيث: وصول الأطفال إلى أمور غير مناسبة على الإنترنت، وسلامة وأمن الطلاب عند استخدام البريد الإلكتروني وغرف الدردشة، بالإضافة إلى الوصول

غير المصرح به بما فى ذلك ما يسمي القرصنة والأنشطة غير القانونية التى يقوم بها القاصر عبر الإنترنت، وتدابير تقييد وصول القاصرين إلى المواد الضارة بهم.

يتضح من القانون السابق ذكره اهتمامه بتوفير العديد من الآليات التى تسهم فى حماية الأطفال عند تعاملهم مع الوسائط الرقمية والمواقع الإلكترونية، وتجنب وصولهم إلى محتوي ضار غير مناسب من خلال اتخاذ بعض التدابير لحماية الأطفال منها: مراقبة أنشطة الأطفال عبر الإنترنت، وتوعيتهم بالسلوكيات والأخلاقيات الملائمة عند التعامل والتواصل مع الآخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتوعيتهم ببعض المخاطر التى قد تواجههم مثل التنمر الإلكتروني.

(2) قانون (6273) والذي يتعلق بالاستخدام الآمن للتكنولوجيا والمواطنة الرقمية فى المدارس العامة: أصدرت الهيئة التشريعية فى ولاية واشنطن فى الدورة (64) عام 2016 قانون (6273) والذي يتعلق بالاستخدام الآمن للتكنولوجيا والمواطنة الرقمية فى المدارس العامة، ومن خلال هذا القانون تم تناول العديد من القضايا والتى تتمثل فيما يلي:[117]

(أ) أهمية التكنولوجيا وكيفية تعلم الطلاب استخدامها بشكل آمن وأخلاقي ومسئول وفعال، كما توفر الهيئة التشريعية عملية يشارك فيها الطلاب وأولياء الأمور أو الأوصياء والمعلمون وأمناء المكتبات وموظفو المدرسة والإداريون وممثلو المجتمع؛ لمناقشة مستمرة حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا واستخدام الإنترنت والمواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية.

(ب) توضيح طبيعة المواطنة الرقمية، كما أكد القانون أيضًا أن مكتب المشرف على التعليم العام بولاية واشنطن -The Office of The Superintendent of Public in struction (OSPI) مسئول عن تطوير أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمواطنة الرقمية وأمان الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية، وتقديم تقرير إلى اللجان المختصة فى الهيئة التشريعية بالولاية.

(ج) وقد أشار القانون إلى أهم الممارسات التى تسهم فى تعليم المواطنة الرقمية وأمان الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية والتي تتمثل فيما يلي:

- مراجعة معايير التعلم الحكومية لتكنولوجيا التعليم، ومراجعة السياسة المتعلقة بأمان الإنترنت.
- مراجعة إجراءات المنطقة التعليمية المخصصة بشأن الموارد الإلكترونية وأمان الإنترنت.
- تحديد أفضل الممارسات والنماذج لتعليم المواطنة الرقمية وأمان الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية.
- تحديد الاستراتيجيات التى تدعم المناطق التعليمية فى تنفيذ أفضل الممارسات التى وضعها مكتب المشرف على التعليم العام.

(د) كما أكد القانون على دور مدارس المنطقة، فعند مراجعة وتعديل السياسة والإجراءات على المدرسة مراعاة ما يلي:

- إشراك الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين وأمناء المكتبات وغيرهم من موظفي المدرسة والإداريين وممثلي المجتمع من ذوي الخبرة فى المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية وقضايا السلامة على الإنترنت.
- النظر فى السياسة والإجراءات النموذجية بشأن الموارد الإلكترونية وأمان الإنترنت التى وضعتها رابطة مديري المدارس فى ولاية واشنطن.
- النظر فى أفضل الممارسات والنماذج لتعليم المواطنة الرقمية وأمان الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية.

(3) قانون (5449) والذى يتعلق بالمواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية وأمان الإنترنت فى المدارس: أصدرت الهيئة التشريعية هذا القانون فى الدورة التشريعية رقم (65) عام 2017، ويتعلق القانون بالمواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية وأمان الإنترنت فى المدارس، ويمكن إبراز ذلك من خلال عرض بعض القضايا والتي تتمثل فيما يلي:(118)

(أ) توضيح رؤية ولاية واشنطن للمواطنة الرقمية، كما أكد القانون على بعض السياسات والإجراءات التى يجب على رابطة مديري المدارس بولاية واشنطن القيام

بها مثل: مراجعة وتنقيح سياساتها النموذجية، والإجراءات المتعلقة بشأن الموارد الإلكترونية وأمان الإنترنت؛ لدعم المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية.

(ب) أكد القانون على بعض الممارسات اللازمة لدعم المواطنة الرقمية مثل: إنشاء موقعًا على شبكة الإنترنت؛ لتحديد الممارسات الناجحة لدعم المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية وأمان الإنترنت، وأن يستمر مكتب المشرف على التعليم العام فى تحديد وتطوير موارد تعليمية؛ لدعم المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية وأمان الانترنت فى المدارس، وإجراء مسح لأمناء المكتبات ومديري المدارس ومديري التكنولوجيا؛ لفهم كيفية دمج المواطنة الرقمية وتعليم محو الأمية الإعلامية فى المناهج الدراسية.

بالإضافة لما سبق ذكره، وفى إطار هذا القانون أكدت الهيئة التشريعية على بعض الممارسات بشأن المواطنة الرقمية والسلامة عبر الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية، ومن أهم هذه الممارسات ما يلي:[119]

- عقد مجموعة عمل؛ لتحديث معايير التعليم من مرحلة رياض الأطفال حتى نهاية التعليم بالولاية وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا التعليمية.
- التركيز على دمج المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية بجميع المناهج بدءًا من اللغة الإنجليزية، وفنون اللغة، والدراسات الاجتماعية.
- دراسة وتطوير المعلومات المكتبية وبرامج التكنولوجيا، وتحديد الطرق التى يمكن لأمناء المكتبات من خلالها قيادة وتعليم ودعم التقنيات لدعم المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية فى جميع الصفوف.

استنادًا لما سبق ذكره، يتضح اهتمام ولاية واشنطن بسن القوانين المختلفة ؛ لمساعدة الطلاب على التعامل مع الوسائط الرقمية والتكنولوجيا الحديثة، حيث أكدت هذه القوانين على توضيح رؤية ولاية واشنطن للمواطنة الرقمية، كما أكدت على العديد من الممارسات والأخلاقيات؛ لتحقيق السلامة عبر الإنترنت، وخاصة أن الطلاب يتعاملون مع الوسائل التكنولوجية والمواقع الإلكترونية بدون امتلاك الكثير من الأدوات والسلوكيات التى تؤهلهم لذلك، وانطلاقًا من ذلك أكدت مختلف القوانين على ضرورة

توظيف دور المعلمين وقادة المدرسة والعاملين والاستفادة من المناهج الدراسية فى نشر الوعي بالإجراءات والسياسات التى تؤهل الطلاب من الاستخدام الآمن للوسائط الرقمية.

ثالثًا: الأدلة الإرشادية ذات الصلة بالمواطنة الرقمية: أصدرت وزارة التربية في الولايات المتحدة الأمريكية بعض الأدلة ذات الصلة بالمواطنة الرقمية والتى تعتبر موجهًا رئيسًا لكافة الولايات الأمريكية ومنها ولاية واشنطن فى تفعيل المواطنة الرقمية، ولتحقيق الأمان عبر الإنترنت مثل: دليل التعلم الرقمي للمعلم (دليل المعلم)، ودليل التعلم الرقمي لقائد المدرسة (دليل القائد)، ومن ثم يمكن تناول هذه الأدلة فيما يلي:

1 . دليل التعلم الرقمي للمعلم: يُعد هذا الدليل من الأدلة الرئيسة الموجهة للمعلم والتى تمكنه من مساعدة الطلاب عند استخدامهم الأدوات الرقمية والبيئات التكنولوجية الحديثة، ويهدف الدليل إلى تحقيق العديد من الأهداف، والتى تتمثل فيما يلي: [120]

- الوصول، والمواطنة الرقمية والسلامة، والخصوصية والأمن: أي تمكين الطلاب من خلال العقليات والمهارات اللازمة لاستخدام الأجهزة بمسئولية وبشكل هادف وآمن أثناء الانخراط فى التعليم الرقمي.
- التعلم الشخصي للطلاب.
- التعاون مع أولياء الأمور والعائلات لدعم الطلاب.
- التعلم المهني والرفاهية للمعلم.

ويتضمن كل هدف بعض النصائح والموارد والأسئلة؛ لتحقيق أقصي استفادة من التكنولوجيا التعليمية لدعم الطلاب وتعلم مهارات جديدة لإضافتها إلى سمات المعلم مثل: الإبداع والاهتمام بالطلاب وضمان حب التعلم.

واستنادًا للأهداف السابقة يتضح اهتمام الدليل بقضية رئيسة والتي تمثل هدفه الأول **وهو: الوصول، والمواطنة الرقمية والسلامة، والخصوصية والأمن،** ولأهمية ذلك يمكن تناول هذا الهدف فيما يلي:[121]

(أ) من حيث معالجة الوصول: فعلى المعلم أن يكون لديه فهم للأدوات التكنولوجية المتاحة، بالإضافة إلى ذلك قد يحتاج إلى فهم سياسات بشأن اختيار واستخدام البرامج الإلكترونية Software ومشاركة الموارد وتتبعها، ولهذا لابد من مراعاة توافر بعض الموارد والاستراتيجيات التوجيهية مثل: إعلام الوالدين والأسر بالخيارات للوصول إلى الإنترنت فى المنزل، وتوفير الموارد حول خدمة الإنترنت المنزلية المجانية أو منخفضة التكلفة، أو من خلال موارد مثل الاتصالات الفيدرالية، بالإضافة إلى التنسيق مع موظفي النظام المدرسي؛ لفهم الجداول الزمنية الحالية، ولفهم نظم شراء وصيانة أجهزة المنطقة وخيارات الوصول إلى الإنترنت، والدعم الفني.

(ب) **تعليم المواطنة الرقمية والسلامة**، ويمكن تناول ذلك من خلال مراعاة الاعتبارات الآتية:

- الاهتمام بخصوصية الطلاب ووجودهم الرقمي: لذلك عندما يصل الطلاب إلى الأدوات اللازمة للتعلم الرقمي من المهم أن يكونوا مزودين بمعرفة وفهم لممارسات المواطنة الرقمية كأحد الجوانب الرئيسة لتعليم المواطنة الرقمية، ولهذا فمن المهم التركيز على سلامة الطلاب فى الفضاء الرقمي، ودمج المواد المصممة لتعليم الطلاب بشكل متزايد فى ظل هذا العالم الرقمي، ويوفر لهم هذا التركيز المهارات اللازمة لحماية هويتهم الرقمية، وتطوير مهارات الاتصال المناسبة والعلاقات الإيجابية، وحماية أنفسهم من التنمر الإلكتروني.
- يتطلب تطوير مهارات المواطنة الرقمية لدي الطلاب الاهتمام بالتعلم المهني، وتصميم بيئة التعلم والتعاون مع أولياء أمور الطلاب وأسرهم، ومثلما تحتاج كمعلم إلى موارد إضافية للتنقل فى هذا العالم الرقمي، فإن آباء وأسر الطلاب تحتاج إلى نفس الشيء، وفى إطار ذلك لابد من مراعاة توافر بعض الموارد والاستراتيجيات التوجيهية والتي تتضمن ما يلي:
- التعرف على أن جودة وقت الشاشة أكثر أهمية من مقدار وقت الشاشة، ومشاركة الإرشادات مع الطلاب وأولياء الأمور والأسر.

- تضمين مهارات المواطنة الرقمية فى الدروس المختلفة ومساعدة الطلاب على فهم قضايا الأمان والخصوصية، بما فى ذلك كيفية إدارة هويتهم وسمعتهم عبر الإنترنت، وكيفية تحديد السلوكيات أو الحوادث السلبية والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى التعرف على كيفية حماية المعلومات الشخصية.
- التعرف على التنمر الإلكتروني من اللجنة الفيدرالية للسلامة المدرسية، وفهم أشكاله وكذلك القوانين والسياسات وكيفية التخلص من التنمر الإلكتروني.
- استضافة ورش عمل للوالدين والأسرة إما بصورة شخصية أو عبر الإنترنت، وتطوير ورش عمل أخري حول حلول إبداعية لمساعدتهم على استخدام أدوات التعلم الرقمية بطرق تعزز المواطنة الرقمية لطلابهم.

(ج) ضمان الخصوصية والأمن: للمعلم دور مهم فى حماية خصوصية وأمان بيانات الطلاب عبر الإنترنت؛ حيث يشارك الطلاب بشكل متزايد للمعلومات الشخصية عبر الإنترنت من خلال أنشطة مثل: الاشتراك فى حسابات، ومع تزايد استخدام التكنولوجيا تأتي الحاجة إلى زيادة اليقظة لحماية خصوصية الطلاب، ويجب أن توفر قيادة المدرسة الأجهزة وأدوات التكنولوجيا التعليمية التى تم استخدامها بالفعل وتم فحصها بشكل صحيح، والتى تفي بالتزامات الخصوصية والأمان.

وفى إطار ذلك لابد من مراعاة توافر بعض الموارد والاستراتيجيات والتوجيهية مثل: إنشاء المعلم لحساباته المهنية للبريد الإلكتروني والتواصل الاجتماعي بصورة منفصلة عن الوسائط الشخصية الخاصة به، والامتناع عن قول أى شيء على الإنترنت لن يقوله المعلم فى الفصل، وكن متعادلًا وأكثر حرصًا؛ لأن التفاعلات عبر الإنترنت يمكن إساءة تفسيرها بسهولة، وفحص كيفية إدارة الطلاب لكلمات المرور، والتعرف على اللوائح الفيدرالية والإرشادات وأفضل الممارسات المتعلقة بخصوصية الطلاب على الموقع الإلكتروني.

(2) دليل التعلم الرقمي لقائد المدرسة: يُعد هذا الدليل من الأدلة الرئيسة الموجهة للمدير أو لقائد المدرسة، والتى تمكنه من أداء دوره فى ظل تزايد استخدام التكنولوجيا والإنترنت بصورة مكثفة.

وتم إعداد هذا الدليل بتوجيه من كبار العاملين فى وزارة التربية الأمريكية والعاملين فى مكتب تكنولوجيا التعليم، وينطلق هذا الدليل من أهمية التعلم الرقمي، ويُعد الدليل موردًا رئيسًا لمساعدة قائد المدرسة على التفكير والتخطيط وتمويل وتنفيذ برامج التعلم التى تلبي الاحتياجات الفريدة ومتطلبات الطلاب والمعلمين، ويحتوي على كل قسم من أقسام الدليل على اعتبارات رئيسة واستراتيجيات توجيهية وأسئلة يمكن أن يطرحها القائد على نفسه كقائد مسئول، وتحديد الموارد التى تساعده فى التفكير والتخطيط [122].

ولقد تناول الدليل العديد من القضايا، وأشار إلى العديد من الأدوار التى تُعد رئيسة لقائد المدرسة؛ حتي يتمكن من أداء دوره فى ظل البيئة الرقمية، ومن أهم هذه القضايا وما يرتبط بها من أدوار ما يلي:[123]

- تبني قيادة التعلم الرقمي، ويتضمن ذلك: تطوير رؤية وأهداف مشتركة، وإعطاء الأولوية للتعليم المهني للمعلمين.
- تقييم البنية التحتية وبنائها وصيانتها، ويتضمن ذلك: تقييم وإدارة التقنيات التعليمية، والوصول إلى الإنترنت عالي الجودة، وتجهيز الأجهزة وتوزيعها وإدارتها وصيانتها، وحماية خصوصية الطلاب وأمنهم، وتعزيز المواطنة الرقمية.
- إضفاء الطابع الشخصي على التعلم للطلاب، ويتضمن ذلك: تنفيذ التعلم القائم على الكفاءة، وتقييم تعلم الطالب فى الوقت الفعلي، ودعم تغيير المتعلم.
- التعاون بين أولياء الأمور والعائلات لدعم الطلاب، ويتضمن ذلك: إعلام وتمكين الآباء والأسر، ودعم صحة الطلاب وعافيتهم.

ولأهمية هذه الأدلة أكدت وزارة التربية الأمريكية على أهميتها ودورها فى مساعدة المعلمين وقادة المدارس على تلبية احتياجات طلابهم، حيث تناقش هذه الأدلة العديد من الموضوعات، والتى تسهم فى مساعدة المعلمين وقادة المدارس، وتتمثل هذه الموضوعات فيما يلي: [124]

- تلبية الاحتياجات الفريدة لكل طالب من خلال الاستفادة من التكنولوجيا التعليمية.

- تطوير وصيانة بنية تحتية رقمية تدعم الطلاب والمعلمين، ويتضمن ذلك معلومات حول الوصول إلى الإنترنت، واختيار التكنولوجيا التعليمية، واختيار الأجهزة وصيانتها، وحماية خصوصية الطلاب وأمنهم.
- تعزيز التعاون والتواصل بين المعلمين وأولياء الأمور وأسر طلابهم بصفتهم المربين الأساسين لأطفالهم؛ حيث تتيح الأدوات الرقمية طرقًا جديدة للطلاب والمعلمين والأسر، للتواصل مع بعضهم البعض، ومشاركة أفضل الممارسات التى تعزز تحصيل الطلاب، والرعاية المناسبة للأجهزة وصيانتها، وتعزيز السلامة عبر الإنترنت، والمواطنة الرقمية، وممارسات وقت الشاشة، وصحة الطلاب وعافيتهم.

رابعًا: توظيف عناصر المنظومة التعليمية فى تفعيل المواطنة الرقمية:

حرصت ولاية واشنطن على الاهتمام بتوظيف عناصر المنظومة التعليمية بمدخلاتها المختلفة فى تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن إبراز أهم جهودها، وما تتضمنه هذه الجهود من إجراءات وممارسات فيما يلي:

(1) الجهود ذات الصلة بالمعلم ومدير المدرسة: قامت ولاية واشنطن بالعديد من الجهود والتى تتضمن بعض البرامج والممارسات ذات الصلة بالمعلم وبمدير المدرسة والتى تهدف إلى توظيف دورهما فى إرساء دعائم المواطنة الرقمية ومن أهم هذه الجهود فى هذا المجال ما يلي:

(أ) اهتمت ولاية واشنطن بتوظيف دور المعلم؛ حيث تطلب منطقة مدرسة (Lake Stevens) –على سبيل المثال –من كل معلم نشر ملصق للمواطنة الرقمية فى فصله الدراسي؛ لتعزيز المواطنة الرقمية فى جميع مجالات المحتوي والمراحل الدراسية، كما تفرض أن كل طالب يجب أن يتلقى خمسة دروس للمواطنة الرقمية سنويًا [125].

(ب) تدريب جميع العاملين مثل المعلمين وقادة المدارس: وفى إطار ذلك قامت ولاية واشنطن بالعديد من الممارسات، والتى تتمثل فيما يلي:[126]

– ركزت منطقة (North Shore School District) – على سبيل المثال–على تدريب المعلمين وقادة المدارس على القضايا الآتية:

تعليم الاستخدام الآمن والقانوني والأخلاقي للمعلومات والتكنولوجيا الرقمية، بما فى ذلك احترام حقوق التأليف والنشر والملكية الفكرية، والتوثيق المناسب للمصادر الرقمية.

تعزيز الآداب الرقمية والتفاعلات الاجتماعية المسئولة والمتعلقة باستخدام التكنولوجيا والمعلومات.

تطوير الفهم الثقافي، والوعي العالمي من خلال التعامل مع الزملاء والطلاب من الثقافات الأخرى باستخدام أدوات الاتصال والتعاون فى العصر الرقمي.

– التنمية المهنية المقدمة من بعض المؤسسات مثل: Common Sense Media، Net Smartz، وبما توفره من موارد مجانية؛ لمساعدة المعلمين فى تعميم مفاهيم المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية.

– عُقدت شراكة بين مكتب المشرف على التعليم العام ورابطة إعلام المكتبات في واشنطن ومكتبة ولاية واشنطن؛ لتطوير ورش عمل حول المواطنة الرقمية لأمناء المكتبات بدعم من منحة التمويل الفيدرالية من مكتبة ولاية واشنطن، وتشمل الموضوعات المدرجة فى ورشة العمل المجانية ما يلي:

- ما هي المواطنة الرقمية؟
- كيف يمكن لأمناء المكتبات أن يكونوا حليفًا رئيسًا فى التدريب على المواطنة الرقمية؟
- كيف تتناسب المواطنة الرقمية مع محو الأمية الإعلامية وأمان الإنترنت؟
- توفير أنشطة تفاعلية سريعة يمكن تنفيذها فى المدارس والمقاطعات.
- توفير نماذج ناجحة لدمج التدريب على المواطنة عبر المنهج الدراسي.

(2) الجهود ذات الصلة بالمناهج الدراسية، ويمكن إجمال أهم الجهود فيما يلي:

1 . قيام ولاية واشنطن بالعديد من الممارسات الناجحة فى سبيل توظيف المناهج الدراسية فى العديد من مدارس الولاية؛ لتعليم الطلاب المواطنة الرقمية ومحو الأمية

الإعلامية، وتجدر الإشارة أن هذه الممارسات تم جمعها من أكثر من (100) مدرسة فى ولاية واشنطن وجمعت من خلال مكتب المشرف على التعليم العام (OSPI)، ويمكن إبراز أهم هذه الممارسات فيما يلي:(127)

- في مدارس سياتل العامة تم توفير أنشطة لتعليم محو الأمية الإعلامية مع التركيز على مهارات التفكير العليا؛ للتأكد من وجود توافق بين مناهج المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية والمناهج الاجتماعية التى تستخدمها المدرسة والمنطقة.
- فى مدرسة كولومبيا ريفر الثانوية تم تبني دروسًا تدعم المواطنة الرقمية من رياض الأطفال حتي الصف الثاني عشر بالمنطقة، وذلك بالتعاون مع معلمي الفصل ومنسقى تكنولوجيا التعلم وممثلي الطلاب؛ لتطوير الدروس المستخدمة خلال وقت البرنامج التعليمي، والذي يتضمن دروسًا عن محو الأمية الإعلامية والمواطنة الرقمية.
- فى مدرسة سياتل المتوسطة تم تدريس مادة إعلامية عن محو الأمية الإعلامية والتى يجب على جميع الطلاب الجدد الالتحاق بها، بالإضافة إلى تعليم المفاهيم والمفردات الأساسية لمحو الأمية الإعلامية من خلال مقاطع الفيديو وغيرها من وسائل الإعلام.
- فى مدارس إيست فالي فى سبوكان تم اختيار طلاب الصف السادس إلى الصف الثاني عشر، حيث يتعلم قادة الطلاب أولًا كيف يكونوا مواطنين رقميين آمنين ومسئولين، ثم يعلمون الآخرين بعض القضايا مثل: التنمر الإلكترونى، والمحتالين عبر الإنترنت، وحماية الهوية، مع التركيز العام على السلوكيات المحترمة والإيجابية.
- فى مدارس منطقة ميد التعليمية يعد أمناء المكتبات بالمدارس الابتدائية مسئولين عن تقييم الدراسات الاجتماعية فى مجال التربية المدنية، ومسئولين عن المواطنة الرقمية؛ باعتبارها مكون رئيس فى منهج المكتبة؛ حيث يتعرف طلاب الصف الرابع على بصمتهم الرقمية والقوانين مثل: قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت، والمواطنة والسلامة على الإنترنت، كما يتعرف طلاب الصف الخامس والسادس على وسائل التواصل الاجتماعي استعدادًا لزيادة التعرض لها فى المدارس المتوسطة.

- تشترك عدد من المدارس فى واشنطن فى برنامج التعليم في شمال شرق واشنطن حيث يوفر البرنامج منهجًا إلكترونيًا، ويوفر مقاطع فيديو مقترنة بخطط الدروس، وأنشطة الإرشاد، كما يركز المنهج على مهارات التكنولوجيا والتفاعل الاجتماعي، ومنع التنمر الإلكتروني واحتواء ثلاث دروس مخصصة لكل مستوي صف من الصفوف.

(ب)حققت ولاية واشنطن العديد من الإنجازات والممارسات الناجحة والتي تتضح من خلال المسح الرقمي الذي أجري فى عام 2018 حول توظيف المناهج الدراسية لتعليم المواطنة الرقمية، ومحو الأمية الإعلامية وأمان الإنترنت، وفى إطار ذلك تم تحقيق الإنجازات والممارسات الآتية:[128]

- وفرت ولاية واشنطن التعليم الملائم حول المواطنة الرقمية فيما يتعلق بالقضايا الآتية: البصمة الرقمية، والسمعة الرقمية، ومحو الأمية الإعلامية، من حيث تحديد مصداقية الموارد والأمان عبر الإنترنت من حيث الكشف عن المعلومات الشخصية عبر الإنترنت والسلامة الإلكترونية، واعتبار ذلك جزءًا رئيسًا من المنهج الدراسي.
- تمكنت ولاية واشنطن من تبنى العديد من القضايا التى يتم تناولها فى مدارس ولاية واشنطن كأولويات رئيسة ومن هذه القضايا: الأمان عبر الإنترنت من حيث الأمان والخصوصية الشخصية، ومحو الأمية الإعلامية من حيث حقوق النشر والاستخدام العادل والملكية الفكرية، وإنتاج وسائل إعلام فعالة، وتحليل وتقييم المصادر الإعلامية، بالإضافة إلى المواطنة الرقمية من حيث الهوية عبر الإنترنت، والعلامة التجارية الشخصية، والبصمة الرقمية، والاهتمام بقضية القرصنة والبرامج الضارة واضطرابات شبكة الإنترنت.
- ومن أهم الإنجازات التى تحققت فى إطار الموضوعات والأولويات السابقة: معالجة قضية الأمان عبر الإنترنت فى المرحلة الابتدائية بنسبة (٪89.1، ٪82.1) على التوالي، وفى مستوي المرحلة الثانوية بنسبة (٪64.8، ٪61.9)، ومعالجة قضية محو الأمية الإعلامية بشكل موحد إلى حد ما فى جميع مستويات الصف بنسبة

٪68.9، ٪67.4 بشكل عام على التوالي، ومعالجة قضية المواطنة الرقمية حيث تم تناول ذلك فى المرحلة الابتدائية بنسبة (٪69.6، ٪52.4) على التوالي، وعلى مستوي المدرسة الثانوية بنسبة ٪56، ٪42.1 على التوالي.

- دمج المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية والأمان عبر الإنترنت في المناهج الدراسية ضمن منهج المكتبة، وكجزء من الدراسات التى تركز على التكنولوجيا، وضمن برنامج السلوك أو الإرشاد على مستوي المدرسة، وضمن منهج الصحة والعافية.

(3) الجهود والإنجازات ذات الصلة بالطالب: قامت ولاية واشنطن بالعديد من الجهود والإنجازات التى تتعلق بالطالب والتى تهدف إلى توعيته وإكسابه العديد من المعارف والسلوكيات التى تؤهله من التعامل الإيجابي مع الوسائط الرقمية الحديثة بصورة آمنة وإيجابية، ومن أهم الإنجازات التى قامت بها ولاية واشنطن ما يلي:

(أ) إعداد وتطبيق إطار عمل تكنولوجيا ومعلومات المكتبات: ويركز هذا الإطار على بعض الأولويات والتى تتمثل فيما يلي:[129]

- تعليم الثقافة المعلوماتية والتكنولوجية: حيث يُعد تعليم الثقافة المعلوماتية والتكنولوجية مكونًا أساسيًا لبرنامج تكنولوجيا ومعلومات المكتبات المدرسية، حيث يتضمن تعليم محو الأمية المعلوماتية ما يلى: تقييم وتحليل مصداقية المعلومات وأهميتها وحداثتها، وتدريب طاقم التدريس؛ لدعم المناهج وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات، وتعليم الطلاب أن يكونوا مواطنين رقميين آمنين وأخلاقيين ومسئولين.
- خدمات إدارة المعلومات والموارد: يعد توفير خدمات إدارة المعلومات والموارد مكونًا أساسيًا فى برنامج معلومات وتكنولوجيا المكتبات المدرسية، الذي يساعد على ضمان أن يكون طلاب ولاية واشنطن مستخدمين ومنتجين فعالين للمعلومات والأفكار، من حيث: توفير الوصول المفتوح والعادل إلى الموارد والتكنولوجيا وخدمات المعلومات لمجتمع المدرسة بأكمله، وتطوير وإدارة بيئات المكتبة المادية

والرقمية الجذابة والفعالة، وإدارة نظم إدارة المعلومات؛ لدعم تعلم الطلاب وبرامج المدرسة والمنطقة.

يتضح مما سبق اهتمام إطار عمل تكنولوجيا ومعلومات المكتبات من خلال تناوله وتركيزه على تعليم محو الأمية التكنولوجية والمعلوماتية؛ لمساعدة الطلاب فى ولاية واشنطن على الاستخدام الفعال للمعلومات والأفكار خاصة المتاحة عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتدريبهم على كيفية نقد المعلومات والأفكار المتاحة وتحليل مصداقيتها واختيار المناسب منها، ومن ثم يصبح الطالب مواطنًا رقميًا يمتلك مهارات وسلوكيات التعامل مع التكنولوجيا بصورة آمنة وأخلاقية ومسئولة.

(ب) توظيف التكنولوجيا المدرسية فى مجال المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية من خلال تنفيذ بعض الممارسات الناجحة التى يمكن من خلالها دعم المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية، حيث تنطلق ولاية واشنطن فى دعمها واهتمامها بالمواطنة الرقمية ومحو الأمية لدى طلابها من حقيقة استخدام الطلاب للتكنولوجيا فى اللعب والتعلم والتواصل أثناء وجودهم فى المنزل والمدرسة، ولهذا لابد أن يتعلموا كيفية استخدام هذه التكنولوجيا بشكل مسئول، ولهذا فإن كل منطقة ملتزمة بتثقيف كل طالب حول كيفية استخدام التكنولوجيا بالطرق التى تزيد من خبرتهم التعليمية[130].

واستنادًا لما سبق تسعي ولاية واشنطن إلى تنفيذ العديد من الممارسات لتعزيز المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية لجميع الطلاب، ومن هذه الممارسات تعليم الطلاب: حيث تسعى كل منطقة فى ولاية واشنطن إلى تعزيز التكامل بين المناهج الدراسية للمواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية، حيث تدرك المنطقة أهمية الطلاب كمشاركين نشطين ونماذج يحتذي بها فى معالجة الموضوعات الآتية: الأمن والمسئولية، والأمان عبر الإنترنت، ومحو الأمية الإعلامية، والاستخدام العادل والقانوني، وحقوق النشر والملكية الفكرية، والهوية عبر الإنترنت والعلامات الشخصية، والأخلاق والاتصالات الرقمية والتعاون [131].

(ج) الاهتمام بالسلامة والأمن عبر الإنترنت ومن ثم الاستخدام الآمن للإنترنت والمواطنة الرقمية، ومن أهم الإجراءات والجهود التى قامت بها ولاية واشنطن لدعم المواطنة الرقمية لدي الطلاب ما يلي:[132]

- تنوع الموارد التي توفرها منطقة ولاية واشنطن للطلاب حول الاستخدام الآمن للإنترنت والمواطنة الرقمية، حيث يتم غرس هذه المبادئ فى الأطفال من سن مبكرة من خلال تعليم أمان الإنترنت والخصوصية والأمن لجميع طلاب المرحلة الابتدائية، ويستمر الطلاب من خلال تعليمهم الأمن على الإنترنت وصولًا إلى مقرر تكنولوجيا الكمبيوتر المطلوب للتخرج والتى يتم تدريسها فى المدارس الثانوية؛ حيث أن تعليم الأطفال لاستخدام الإنترنت بشكل مناسب ومسئول مهارة بالغة الأهمية سيحتاجون إليها لبقية حياتهم.
- تهتم مدارس ولاية واشنطن بمنع الوصول إلى محتوي غير مصرح به وضار على الويب، ولهذا تستخدم الولاية العديد من الأجهزة التى تقوم بتصفية حركة المرور، ومن ثم حظر آلاف المواقع التى تستضيف المواد الضارة، كما يوجد تصفية على شبكة الويب بما يتوافق مع اتصال الإنترنت الخارجي لولاية واشنطن.

)د) **توفير دليل توجيهى للطلاب؛ لتحقيق الأمن والسلامة عبر الإنترنت**: قدمت ولاية واشنطن من خلال مكتب المشرف على التعليم العام، ومركز الأمان المدرسي بعض النصائح والإرشادات والتي تمثل دليل للطلاب وخاصة المراهقين لتحقيق السلامة عبر الإنترنت، ويمكن إجمال هذه النصائح فيما يلي: [133]

- الحفظ الآمن: ويتضمن ذلك بعض الطرق التي يمكن من خلالها تجنب المشكلات أثناء استخدام شبكة الإنترنت ومنها:
- لا شيء خاص: وفى إطار ذلك على الطالب مراعاة الإرشادات الآتية: فكر فيما تكتبه، ولا ترسل ملف المعلومات الشخصي مثل: الاسم والعنوان ورقم الهاتف والصور وملف اسم مدرستك فى الفضاء الإلكتروني.
- كن ذكيًا: وفى إطار ذلك على الطالب مراعاة الإرشادات الآتية: لا تضع خطط لمقابلة صديق عبر الإنترنت بدون أن تخبر والديك، كما إن سلوكك عبر الإنترنت هو مسئوليتك، ولا تضايق أو تتنمر ولا ترد عندما يحاول شخص آخر اختيار موقع على الإنترنت.

- متي تحكي: وفى إطار ذلك على الطالب مراعاة الإرشادات الآتية: إذا واجهت شخصًا ما على الإنترنت يجعلك غير مريح أخبر شخصًا بالغًا موثقًا به على الفور، وإذا تلقيت أى عروض تتضمن الذهاب إلى لقاء وجود شخص ما لزيارة منزلك أو إرسال أموال، أو معلومات بطاقة الائتمان أخبر والديك.

وفى إطار اهتمام ولاية واشنطن بتوفير الأمن والسلامة للطلاب عبر الإنترنت اهتمت بقضية رئيسة وهي التنمر الإلكتروني، ولهذا قدمت واشنطن من خلال مكتب المشرف على التعليم العام بعض الإرشادات لتجنب أخطار التنمر الإلكتروني ومن أهمها ما يلي:[134]

- لا ترد إذا كان شخص ما يتنمر عليك أو على أصدقائك إلكترونيًا، وأخبر والديك أو شخصًا بالغًا فى المدرسة أو أى شخص تثق فيه.
- أخبر شخصًا بالغًا إذا تلقيت رسائل تجعلك تشعر بأنها رسائل غير مريحة أو مصممة لإيذائك.
- لا تشارك المعلومات التي قد تكون محرجة على الإنترنت.
- لا تشارك معلومات شخصية، مثل: اسمك، وعنوانك، وعمرك ورقم هاتفك.

استنادًا لما سبق ذكره يتضح تنوع الممارسات التى قامت بها ولاية واشنطن فى مجال المواطنة الرقمية؛ حيث تهدف إلى إرساء العديد من القيم والمعارف والسلوكيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، كما تهتم الولاية من خلال ما نفذته من أنشطة متنوعة بإعداد المواطن الرقمي الذي يدرك حقوق وواجبات ومسئوليات فرص العيش والتعلم والعمل فى عالم رقمي، والتصرف بطريقة آمنة وقانونية وأخلاقية، وكيف يكون الطالب آمنًا عبر الإنترنت، كما حرصت الولاية على تعليم الطلاب كيفية نقد المعلومات ومشاركتها مع الآخرين مع المحافظة على خصوصية بياناتهم واحترام خصوصية الآخرين.

خامسًا: القوي والعوامل الثقافية المؤثرة على المواطنة الرقمية فى ولاية واشنطن:

تتنوع القوي والعوامل الثقافية المؤثرة على المواطنة الرقمية فى ولاية واشنطن، والتى تتمثل فيما يلي:

(1) العامل التكنولوجي وتزايد استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة فى ظل المجتمع الرقمي: حيث يستخدم الأطفال والشباب اليوم القوة الهائلة للوسائط الرقمية؛ للاستكشاف والتواصل والإبداع والتعلم بطرق لم يسبق تخيلها من قبل، ومع ذلك يواجهون العديد من الأخطار مما يفرض على المدارس سرعة التعامل مع هذه التداعيات المصاحبة لاستخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة مثل: التنمر الإلكتروني، والغش الرقمي، ومخاوف السلامة والأمن، فهذه القضايا تؤكد الحاجة على ضرورة أن يتعلم الطلاب ويهتم المعلمون بمهارات محو الأمية الرقمية، ومهارات المواطنة الرقمية، وذلك من خلال منهج المواطنة الرقمية المجاني الصادر من هيئة (Common Sense Media) والذي يمكن الطلاب من التفكير بشكل نقدي، والتصرف بأمان، والمشاركة بشكل متجاوب مع مهارات القرن الحادي والعشرين [135].

وفى إطار ذلك اهتمت ولاية واشنطن بمحو الأمية الإعلامية والرقمية، والاهتمام بتوظيف التكنولوجيا فى العملية التعليمية، حيث تحدد معايير التكنولوجيا التعليمية لولاية واشنطن أهمية محو الأمية الإعلامية والرقمية فى تكنولوجيا التعليم على النحو التالي: أن يعرف الطلاب أكثر عن كيفية استخدام التكنولوجيا، حيث يجب أن يتقنوا تحليل الرسائل التى يتم تسلمها عبر التكنولوجيا، كما أن تحليل التأثيرات الإعلامية تعد مهارة أساسية تحتاج إلى معالجة العلوم والفنون والدراسات الاجتماعية وفنون اللغة الإنجليزية والتاريخ والصحة وجميع المجالات الأخرى[136].

وفى إطار رؤية ولاية واشنطن للمواطنة الرقمية تبنت بعض المعايير المرتبطة بالتكنولوجيا التعليمية ومحو الأمية المعلوماتية، ويمكن إجمال هذه المعايير فيما يلي:[137]

- التكامل: حيث يستخدم الطلاب التكنولوجيا فى جميع المجالات؛ للتعاون والتواصل، وإنتاج الأفكار المبتكرة وحل المشكلات، ويتضمن ذلك ما يلي:
- الابتكار: أى إظهار التفكير الإبداعي وبناء المعرفة وتطوير المنتجات والعمليات المبتكرة باستخدام التكنولوجيا.

- التعاون: أي استخدام الوسائط والبيئات الرقمية للتواصل والعمل بشكل تعاوني؛ لدعم التعلم الفردي والمساهمة فى تعلم الآخرين.
- والتفكير النقدي: أي البحث وإدارة وتقييم المعلومات وحل المشكلات باستخدام الأدوات والموارد الرقمية.
- المواطنة الرقمية: حيث يُظهر الطلاب فهمًا واضحًا لنظم التكنولوجيا والعمليات، وممارسة السلوك الآمن والقانوني والأخلاقي، ويتضمن ذلك:
- سلامة الممارسة: أى ممارسة السلوك الآمن والقانوني والأخلاقي فى استخدام المعلومات والتكنولوجيا.
- نظم التشغيل: أي فهم نظم التكنولوجيا واستخدام الأجهزة والشبكات لدعم التعلم.
- تحديد التطبيقات واستخدامها: أى استخدام الأدوات والتطبيقات الشائعة بشكل فعال وبناء.
- التكيف مع التغيير (أى الطلاقة التكنولوجية): أى نقل المعرفة الحالية إلى التقنيات الناشئة والجديدة.

(2) العامل السياسي: تتألف الهيئة التشريعية في ولاية واشنطن من مجلس الشيوخ مع 49 عضوًا يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات، ومجلس النواب مع 98 عضوًا يتم انتخابهم لمدة عامين، ويمنح الناخبين رقابة على الهيئة التشريعية ويعتمد تكوين الحكومة على نظام تصنيف قائم على السكان أنشأه المجلس التشريعي، كما أن الهيئة الحاكمة في معظم المقاطعات هي مجلس مفوضي المقاطعة الذي يعمل أعضائه الثلاثة كرؤساء تنفيذيين وهيئة تشريعية، وينظم قانون الولاية الانتخابات والأحزاب السياسية، والسمة الفريدة لعملية الترشيح في واشنطن هي الانتخابات التمهيدية الشاملة[138] .

وفى إطار ذلك اهتمت الحكومة الفيدرالية بدعم المواطنة الرقمية، ومن أهم ملامح حرصها على مستوي الولايات المتحدة بكافة ولاياتها -ومنها ولاية واشنطن- إصدار العديد من القوانين فى مجال محو الأمية الإعلامية والمواطنة الرقمية، كما تم سن تشريعات جديدة لمكافحة حملات التدخل الأجنبي من خلال تحسين تعليم محو

الأمية الإعلامية الذي يسهم فى تعليم الطلاب مهارات تحديد المعلومات المضللة عبر الإنترنت؛ حيث يستخدم الخصوم حرب المعلومات للتأثير على الديمقراطيات فى جميع أنحاء العالم بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد إحدى الطرق الحاسمة التى يمكن من خلالها مكافحة هذا التدخل التأكد من أن الأفراد في المجتمع الأمريكى يمتلكون المهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة، حيث يمكن من خلال قانون المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية إنشاء برنامج فى وزارة التربية؛ لمساعدة الولايات على تطوير تعليم محو الأمية الإعلامية وتمويل المبادرات الحالية عبر الصفوف من رياض الأطفال وحتي الصف الثاني عشر، ويكون برنامج المنحة متاحًا على مستوي الولاية والمستوي المحلي لتطوير إرشادات تعليم محو الأمية الإعلامية على مستوي الولايات ودمج محو الأمية الإعلامية فى المناهج الدراسية، وتوظيف دور المعلمين ذوي الخبرة، وتعزيز التنمية المهنية للمعلمين فى مجال محو الأمية الإعلامية[139].

ومن ثم يمكن القول أن التشريعات والقوانين المختلفة ذات الصلة بمحو الأمية الإعلامية والمواطنة الرقمية تسهم فى إكساب الأفراد بعض المعلومات والأخلاقيات التى تؤهلهم من التعامل الإيجابي مع وسائل الإعلام والوسائط الرقمية المختلفة، والتى تمكنهم من التمييز بين المعلومات وتحديد دقتها والتفريق بين المعلومات الخاطئة والمعلومات الصحيحة.

وفى إطار ذلك اهتمت ولاية واشنطن بتوفير مواطنة رقمية شاملة وتشريعات لمحو الأمية الإعلامية، وهذا النهج يدعو إلى تشكيل لجنة استشارية مؤلفة من باحثين وإداريين ومعلمين آخرين؛ لمراجعة منهج وسياسة المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية؛ لتطوير أفضل الموارد والممارسات، كما يدعو مشروع القانون وكالة التعليم الحكومية إلى التطوير وتوزيع قائمة بأفضل الممارسات والتوصيات المتعلقة بالمواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية[140].

ولهذا اهتمت الهيئة التشريعية في ولاية واشنطن بإصدار العديد من القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية وذلك فى إطار اهتمام الحكومة الفيدرالية، ففي عام 2016

أقرت الهيئة التشريعية فى ولاية واشنطن مشروع قانون يعترف بأنه مع زيادة انتشار التكنولوجيا داخل وخارج الفصل الدراسي يجب أن يتعلم الطلاب كيفية استخدام هذه التكنولوجيا بطرق آمنة وأخلاقية ومسئولة وفعالة، ولهذا اهتمت ولاية واشنطن بالمواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية؛ باعتبارهما من جوانب تعلم الطلاب، حيث يُقلل تدريس المواطنة الرقمية من الجوانب السلبية للتكنولوجيا فى التعليم وخاصة عند تعرض الطالب لمحتوي ضار أو إيذاء أو للتنمر عبر الإنترنت، كما أن محو الأمية الإعلامية يُحسن من جودة تعلم الطالب، ويُزيد من فعالية وتأثير المعلمين[141].

وقد أقر المشرعون فى ولاية واشنطن تشريع المواطنة الرقمية؛ لمساعدة الطلاب على فهم حياتهم بشكل أفضل عبر الإنترنت، ويتطلب هذا التشريع من مسئولي التعليم بالولاية صياغة سياسة نموذجية للتعليم فى المواطنة الرقمية وأمان الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية؛ حيث يسعي التشريع إلى الاهتمام بالأخلاق وآداب السلوك والأمن عبر الإنترنت، ويرجع ذلك إلى أن المشهد التكنولوجي مستمر فى التغير بصورة سريعة، كما أن الطلاب يتعاملون مع هذا المشهد المتغير جذريًا بدون الكثير من الأدوات، وهذا ما أكده عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي، كما أكد على أن التشريع يتطلب أيضًا من الإدارات التعليمية مراجعة الموارد الإلكترونية وسياسات وإجراءات أمان الإنترنت سنويًا[142].

ومن ثم يمكن القول أن التشريعات والقوانين المختلفة ذات الصلة بمحو الأمية الإعلامية والمواطنة الرقمية تسهم فى إكساب الأفراد بعض المعلومات والأخلاقيات والسلوكيات التى تؤهلهم من التعامل الإيجابي مع وسائل الإعلام والوسائط الرقمية المختلفة، والتى تمكنهم من التمييز بين المعلومات وتحديد دقتها والتفريق بين المعلومات الخاطئة والمعلومات الصحيحة.

(3) العامل الثقافي: نظرًا لأهمية عناصر المنظومة التعليمية اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة وولاية واشنطن بصفة خاصة بتوظيف عناصر العملية التعليمية فى دعم المواطنة الرقمية: حيث يتعلم كل طفل كيفية القراءة والكتابة ولكن

المدارس اليوم بحاجة إلى محو الأمية الرقمية، وأن يتم تدريس محو الأمية الإعلامية على نطاق واسع لجميع الطلاب بدءًا من رياض الأطفال بما يساعد المعلم فى جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير مناهج وأدوات تربوية من شأنها تعزيز محو الأمية الرقمية؛ حتي تصبح أمة متعلمة رقميًا، ولهذا يجب على صانعي السياسات بجميع المستويات رفع مستوي تعليم محو الأمية الإعلامية كأولوية لضمان أن تصبح هذه المهارات الحياتية عنصرًا مقبولًا فى التعليم (143).

واستنادًا لما سبق اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة وولاية واشنطن بصفة خاصة بتوظيف المناهج الدراسية – كأحد عناصر المنظومة التعليمية – فى سبيل دعم العديد من قيم وممارسات المواطنة الرقمية؛ حيث يمكن من خلال منهج المواطنة الرقمية الصادر عن مؤسسة Common Sense Media توفير ما يلي:(144)

- معلومات موثوقة وقائمة على الأبحاث للطلاب حول الوسائط الرقمية وتأثيرها.
- نهجًا شاملًا ومتوازنًا فى معالجة مخاوف السلامة والأمن مثل: قضايا الأخلاق والسلوك، فضلًا عن مهارات محو الأمية الرقمية.
- توفير مواد تركز على الطالب وغنية بالوسائط التى تؤكد على بناء المهارات، وعلى التفكير والمناقشة الأخلاقية، وإنشاء الوسائط واتخاذ القرار للطلاب من جميع الأعمار.
- مخاطبة المجتمع بأسره من خلال توفير مواد لتثقيف الآباء والأسر حول المواطنة الرقمية.
- توفير موارد للتنمية المهنية مثل: البرامج التعليمية ومقاطع الفيديو والندوات عبر الإنترنت.

ونظرًا لأهمية المنظومة التعليمية اهتمت ولاية واشنطن بتوظيفها فى تفعيل المواطنة الرقمية، ولإعداد الطلاب وإكسابهم المعرفة والمهارات اللازمة لإعداد المواطن الرقمي المسئول، ولهذا اهتمت ولاية واشنطن بإكساب الطلاب المهارات والمعلومات اللازمة للتعامل الإيجابي مع التكنولوجيا الحديثة من خلال المنظومة التعليمية، حيث

يؤكد مجلس إدارة رابطة مديري مدارس ولاية واشنطن أن الطلاب بحاجة إلى أن يكونوا مستخدمين أكفاء وآمنين عند استخدام المعلومات والوسائط والتكنولوجيا لتحقيق النجاح فى عالم رقمي، لذلك تستخدم المنطقة الموارد الإلكترونية كوسيلة قوية ومقنعة للطلاب لتعلم المواد الأساسية والمهارات التطبيقية بطرق ذات صلة وصارمة، كما تهدف ولاية واشنطن إلى تزويد الطلاب بفرص واسعة لاستخدام التكنولوجيا لأغراض رئيسة ومهمة فى المدارس، كما يستخدم الأفراد هذه الأدوات فى أماكن العمل وغيرها من أماكن بالحياة الواقعية للفرد، كما تمكن تكنولوجيا المنطقة المعلم والطلاب من التواصل والتعلم والمشاركة والتعاون والإبداع؛ للتفكير وحل المشكلات [145].

ولهذا تستخدم ولاية واشنطن النهج التالي لتعزيز السلوك الآمن عبر الإنترنت، والذي يتمثل فيما يلي: [146]

- اتفاقية استخدام شبكة الإنترنت: يجب أن يكون لدي أى طالب يستخدم الإنترنت من جهاز كمبيوتر فى الولاية اتفاقية استخدام شبكة صالحة مسجلة فى الملف.
- التصفية: يجب استخدام جميع أجهزة الكمبيوتر المملوكة للمنطقة؛ لمنع الوصول إلى مواد عنصرية أو عنيفة.
- الإشراف: عندما يستخدم الطلاب الإنترنت من مرافق المدرسة يبذل موظفي المنطقة جهدًا كبيرًا للإشراف على وصول الطلاب واستخدامهم للإنترنت، إذا تم الوصول إلى مادة تنتهك المعايير يجوز لموظفي المنطقة توجيه الشخص إلى التوقف عن استخدام تلك المواد أو تنفيذ العقوبات الواردة فى اتفاقية استخدام شبكة الإنترنت.
- التعليم: حيث يتم تثقيف جميع الطلاب حول السلوك المناسب عبر الإنترنت بما فى ذلك التفاعل مع الآخرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي وغرف الدردشة والوعي بالتنمر عبر الإنترنت.

(4) العامل الاقتصادي: تتمتع واشنطن باقتصاد قوى، حيث تعتبر الزراعة والغابات ومصايد الأسماك من المساهمين الرئيسيين في اقتصاد الولاية منذ الاستيطان المبكر من قبل الأوروبيين، وأدت الزيادة السريعة في التصنيع والخدمات التي بدأت في الأربعينيات

إلى تركز السكان في المناطق الحضرية، ومنذ أواخر السبعينيات ساهم تصنيع منتجات عالية التقنية بشكل كبير في اقتصاد الدولة، وبرز التصنيع عالي التقنية للأنظمة الإلكترونية وبرامج الكمبيوتر كمكوِّن مهم لاقتصاد الدولة مثل: شركة مايكروسوفت، وبحلول منتصف القرن العشرين ارتفع إنتاج الطائرات والفضاء في منطقة سياتل إلى المرتبة الأولى [147].

وفى إطار ذلك ولتنوع مصادر الاقتصاد فى ولاية واشنطن ونظرًا لاهتمامها بمحو الأمية الإعلامية باعتبارها أهم القضايا المرتبطة بالمواطنة الرقمية اهتمت ولاية واشنطن بتوفير التمويل الملائم لدعم تعليم محو الأمية الإعلامية، ومن ملامح ذلك ما يلي:[148]

- تلتزم ولاية واشنطن لمدة عشر سنوات بدعم تعليم محو الأمية الإعلامية ولهذا تخصص (450) ألف دولار فى عملية التمويل، كما توجه ولاية واشنطن تمويلًا جديدًا وكبيرًا لمحو الأمية الإعلامية، كما نالت محو الأمية الإعلامية فى واشنطن على اهتمام كبير من تشريعات الولاية، حيث يوفر التشريع الجديد التمويل من أجل متابعة برنامج محو الأمية الإعلامية فى واشنطن، كذلك تقديم المنح للمجموعات التى ترغب فى تكوين مجتمعات التعلم المهنية، هذا بالإضافة إلى دعم مؤتمرين إقليمين للتوعية الإعلامية، حيث لم يكن لدي واشنطن تمويل لدعم مؤتمر يركز على محو الأمية الإعلامية لسنوات عديدة.
- خصصت ولاية واشنطن ما يقرب من 400000 دولار للمنح فيما يتعلق بمحو الأمية الإعلامية على مدي عامين، بالإضافة إلى 50.000 دولار للمؤتمرين، كما توفر الولاية ما يقرب من مليوني دولار لتمويل الأجهزة لمعالجة مشكلات الوصول إلى الإنترنت، وخاصة ظل وباء (كوفيد 19)، حيث وجدت الهيئة التشريعية فى واشنطن أن الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض يواجهون حواجز غير متناسبة للوصول إلى التعلم عبر الإنترنت فى منازلهم.

بالإضافة لما سبق، خصصت الهيئة التشريعية فى ولاية واشنطن لعام 2019 مبلغ (150) ألف دولار أمريكي من أموال الولاية للفترة 2020–2019 لمكتب المشرف

على التعليم العام (OSPI)؛ لتأسيس برنامج منحة محو الأمية الإعلامية، ويتم منح هذه الأموال من خلال عملية منح تنافسية لـ 10–6 فرق مدرسية، لتطوير ومشاركة وحدات المناهج الأسبوعية والتى تتعلق بمحو الأمية الإعلامية أو المواطنة الإعلامية أو كليهما والتى يمكن دمجها فى منهج الدراسات الاجتماعية أو فنون اللغة الإنجليزية [149].

الخطوة الرابعة: ملامح خبرة ويلز في مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى:

تتناول الدراسة في هذه الخطوة ملامح خبرة ويلز في مجال المواطنة الرقمية من خلال بعض المحاور، ثم عرض لأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

مقدمة

أكد تقرير (Growing Up Digital) أن المواطنة الرقمية تركز علي كيفية حماية حقوق الفرد علي الإنترنت، واحترام حقوق الآخرين، كما حدد مجلس أوربا أن المواطنة الرقمية هي القدرة علي الاندماج بشكل إيجابي ونقدي وبكفاءة في البيئة الرقمية بالاعتماد علي مهارات الاتصال والإبداع الفعال والمشاركة الاجتماعية التي تحترم حقوق الإنسان والكرامة من خلال الاستخدام المسئول للتكنولوجيا، ولهذا تحرص المملكة المتحدة في إطار اهتمامها بالمواطنة الرقمية أن يبدأ تعليم المواطنة الرقمية في سن مبكرة؛ ليفهم الطالب كيف يكون واثقًا ومستكشفًا آمنًا عبر الإنترنت، والاعتراف بحقوقهم ومسئولياتهم عبر الإنترنت وكيف يكون الفرد مستهلكًا مهمًا للمعلومات والرد علي المحتوي الرقمي غير الملائم بشكل فعال[150].

وفي إطار اهتمام المملكة المتحدة بالمواطنة الرقمية فى كافة مقاطعاتها، حددت المملكة المتحدة رؤيتها في التعامل مع أضرار الإنترنت ومن ثم إرساء دعائم المواطنة الرقمية فيما يلي: [151]

- توفير إنترنت مجاني ومفتوح وآمن، وحرية التعبير على الإنترنت.
- تحديد قواعد ومعايير الإنترنت التي تقلل من السلوك الضار.

– تجديد ثقة الجمهور في الشركات والخدمات عبر الإنترنت.

ولهذا تبنت المملكة المتحدة إطارًا محددًا للمواطنة الرقمية، ويتمثل هذا الإطار في (إطار الرؤية والقيم) الصادر عن (Childnet International)، ويتضمن هذا الإطار العديد من الأبعاد الرئيسة والفرعية والتي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، ويتضمن ذلك ما يلي:(152)

– **المعرفة والمهارات**: حيث يركز الإطار على ما يلي: أن يكون جميع الشباب قادرين على التنقل في بيئة الإنترنت بأمان ومسئولية.

– **السياسيات**: حيث يركز الإطار على ضرورة أن يهتم مطوري ومنظمي الإنترنت والتقنية الجديدة بالتعرف على تنفيذ السياسات والبرامج التي تعطي الأولوية لحقوق الأطفال بحيث يتم تعزيز مصالحها وحمايتها.

– **القيم**: ويتضمن ذلك القيم الآتية: كن مركزًا على الأطفال، واتبع نهجًا متوازنًا، والعمل في شراكة، وكن مستقلًا، والعمل لجميع الأطفال، وأن تكون ذات توجه دولي، والدفاع عن حرية التعبير، والالتزام بالتميز والابتكار، وكن سريعًا في الرد.

- المحور الأول: ملامح خبرة ويلز في مجال المواطنة الرقمية:

تعتبر ويلز جزء من المملكة المتحدة، يحدها مصب نهر دي وخليج ليفربول من الشمال، والبحر الأيرلندي من الغرب، ومصب سيفرن وقناة بريستول من الجنوب، وإنجلترا من الشرق، ويبلغ طول ساحل ويلز المتنوع حوالي 600 ميل (970 كم)، وتمتد الدولة حوالي 130 ميلاً (210 كم) من الشمال إلى الجنوب، ويختلف عرضها من الشرق إلى الغرب حيث يصل إلى 90 ميلًا (145 كم) في الشمال، ويضيق إلى حوالي 40 ميلًا في الوسط، ويتسع مرة أخرى إلى أكثر من 100 ميل (160 كم) عبر الجزء الجنوبي (153).

ويمكن إبراز ملامح خبرة ويلز في مجال المواطنة الرقمية من خلال توضيح أهم الجهود والإنجازات التي قامت بها وأهم الممارسات والإجراءات الناتجة عن هذه الجهود، ثم تناول القوي والعوامل الثقافية المؤثرة علي المواطنة الرقمية في ويلز والتي دفعتها إلي الاهتمام بالمواطنة الرقمية، ويتضح ذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً: الاعتماد على بعض المؤسسات لدعم المواطنة الرقمية: ويمكن تناول بعض الأمثلة لهذه المؤسسات فيما يلي:

(1) مجلس الأمان الإلكتروني للأطفال بالمملكة المتحدة:

يؤكد المجلس في رؤيته على أهمية توفير عالم يُمكن جميع الأطفال من التمتع الآمن بفوائد العالم الرقمي، بينما تتمثل رسالته في أن ينسق المجلس جهود الحكومة والصناعة وغيرها؛ من أجل المحافظة على أمان الأطفال والشباب على الإنترنت، ولتحقيق ذلك يستند المجلس إلى بعض القيم والسياسات والمبادئ المعتمدة من قبل المجلس؛ وتتمثل هذه القيم في: دعم الوالدين يعني أن الأطفال أكثر أمانًا، والأطفال الذين يعرفون أكثر يبقون أكثر أمانًا، وحماية الأطفال مسئولية الجميع، بينما تتمثل السياسات المعتمدة من قبل المجلس في ضوابط أبوية فعالة، والتنظيم الذاتي، وإرشادات الصناعة بشأن الدردشة، والمراسلة الفورية، والبحث والاعتدال، والشبكات الاجتماعية، ويعمل المجلس في شراكة بين الحكومة والصناعة والأوساط الأكاديمية والجمعيات الخيرية؛ للمساعدة في الحفاظ على أمان الأطفال والشباب على الإنترنت[154].

ولقد تمكن المجلس من القيام بالعديد من الأنشطة التي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن إبرازها فيما يلي:

أ . إصدار العديد من المنشورات، منها –على سبيل المثال –ما يلي: [155]

- **التعليم من أجل عالم متصل –إطار عمل:** والذي يوضح المعارف والمهارات التي يجب أن تتاح للأطفال والشباب، كما يُسلط الضوء على ما يجب أن يعرفه الطفل فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة عبر الإنترنت وتأثيرها على السلوك، كما تدعم الوثيقة أحد الأهداف الرئيسة لاستراتيجية أمان الإنترنت الحكومية لدعم الأطفال للبقاء آمنين، وتقديم مساهمة إيجابية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تمكين المعلمين من تطوير استراتيجيات فعالة لفهم المخاطر عبر الإنترنت والتعامل معها.
- استهداف العرق والعقيدة للتنمر وجهًا لوجه وعبر الإنترنت: دليل للمدارس: يسلط هذا الدليل الضوء على بعض الإجراءات الرئيسة التي يمكن أن تمنع وتستجيب

للتنمر الذي يستهدف العرق والعقيدة في بيئة المدرسة، مما يسهم في المحافظة على الأطفال في مأمن من التنمر المرتبط بالعرق والعقيدة؛ باعتباره جزءًا لا يتجزأ من بناء مجتمعات آمنة ومزدهرة.

- الأمان عبر الإنترنت في المدارس والكليات-أسئلة من مجلس الإدارة: قامت مجموعة التعلم في المجلس بتحديد إرشادات لمديري المدارس؛ لمساعدة مجالس الإدارة لدعم قادة مدارسهم؛ للمحافظة على أمان الأطفال عبر الإنترنت، كما تتضمن هذه الوثيقة أمثلة على الممارسات الجيدة والمتميزة، وهذا الدليل يجب الاهتمام به؛ للمحافظة على سلامة الأطفال.

(ب) **كما قام المجلس بالعديد من الإنجازات**، منها ما يلي: [156]

- تصميم شعار Friendly wifi؛ للسماح للآباء والعائلات بتحديد الأماكن بسهولة، حيث يمكنهم التأكد من أن شبكة wifi العامة قد قامت بتصفية مواقع الويب غير الملائمة.
- إنشاء ملخصات لمجموعة كبيرة من أبحاث الأمان على الإنترنت.
- إنشاء دليل لموفري وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات التفاعلية، مع توفير بعض الممارسات الجيدة من خلال شركات التكنولوجيا الرائدة، ونصائح من المنظمات غير الحكومية وغيرها من خبراء سلامة الأطفال عبر الإنترنت، والغرض منه هو تشجيع الشركات على التفكير في سلامة الأطفال بالمساعدة في جعل منصاتهم أكثر أمانًا للأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا.
- إنشاء دليل للآباء ومقدمي الرعاية يتضمن نصائح عملية حول استخدام ميزات الأمان والخصوصية على التطبيقات والأنظمة الأساسية.
- إنتاج مقطع فيديو حول دليل جديد لأفضل الممارسات لشركات الوسائط الاجتماعية الصغيرة والناشئة، والذي يهدف إلى الترويج لثقافة الأمان عند صناعة المحتوى عبر الإنترنت.

يتضح مما سبق ذكره تركيز المجلس على بعض الآليات والممارسات التي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية بصورة مباشرة على مستوى المملكة المتحدة ومنها ويلز مثل: توثيق الصلة والشراكة بين العديد من الأطراف المجتمعية، وإصدار العديد من المنشورات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، واتخاذ بعض الإجراءات التي يمكن أن تمنع من التنمر الإلكتروني بين الطلاب مما يسهم في توفير بيئة رقمية آمنة، بالإضافة إلى توظيف دور مديري المدارس؛ لمساعدتهم على المحافظة على أمن وسلامة الأطفال عبر الإنترنت، وتوظيف دور الأسرة والآباء في المحافظة على أمن الطلاب.

(2) مؤسسة Wise Kids: تُعد هذه المؤسسة من المؤسسات الأساسية التي ساهمت في تفعيل المواطنة الرقمية في ويلز من خلال اهتمامها بتنفيذ العديد من الأنشطة التي تتعلق بالعديد من القضايا المرتبطة بصورة مباشرة بالمواطنة الرقمية مثل: محو الأمية الرقمية، والسلامة عبر الإنترنت.

وتُعد **Wise kids** مؤسسة غير ربحية تأسست لتشجيع الاستخدام المبتكر والإيجابي والآمن للإنترنت من خلال توفير برامج التدريب المبتكرة والبحث والاستشارات، وتطوير الموارد في مجالات محو الأمية الرقمية، والمواطنة الرقمية، والمشاركة الرقمية، والسلامة عبر الإنترنت، وتعمل في جميع أنحاء المملكة المتحدة ومنها ويلز وأيضا خارج المملكة المتحدة، وتؤكد المؤسسة على ضرورة تطوير محو الأمية الرقمية، ويشمل هذا المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام الإنترنت والتقنيات الرقمية بشكل نقدي ومبتكر وآمن، وتركز المؤسسة على أهمية التعليم لدعم الطلاب في استخدام الإنترنت والخدمات الرقمية بشكل مسئول وآمن، بما يمكنهم من فهم كيفية اكتشاف وإدارة المخاطر عبر الإنترنت بشكل أفضل، بالإضافة إلى إدارة بياناتهم الشخصية وسمعتهم وخصوصيتهم وأمانهم[157].

وفى ضوء ذلك قامت المؤسسة بالعديد من الأنشطة التي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن إجمال هذه الأنشطة فيما يلي:

(أ) توفير مجموعة متنوعة من برامج التدريب والاستشارات والبحوث، وإنشاء الموارد لتعزيز الاستخدام المبتكر والإيجابي والآمن للإنترنت، وفي إطار ذلك توفر Wise Kids العديد من ورش العمل وبرامج التدريب فيما يتعلق بالموضوعات الآتية:[158]

- القيادة الرقمية، ومحو الأمية الرقمية، والمواطنة الرقمية في القرن الحادي والعشرين، والسلامة عبر الإنترنت في المدارس.
- برنامج السفير الرقمي للشباب، وتعزيز محو الأمية الرقمية مع البكالوريا الويلزية.
- معالجة التنمر الإلكتروني في المدارس.
- ورش عمل حول المواطنة الرقمية، والسلامة عبر الإنترنت لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية.
- البصمة الإيجابية ومهارات التوظيف الرقمية الأساسية.
- ورشة عمل للآباء حول الاستخدام الآمن والإيجابي والممتع للإنترنت.

(ب) **توفير مجموعة من البرامج التدريبية وورش العمل المختلفة للمعلمين من المدارس الابتدائية والثانوية**، وتتناول هذه الورش والبرامج التدريبية موضوعات مثل: تعزيز المواطنة الرقمية والرفاهية الرقمية للأطفال والشباب، ومحو الأمية الرقمية، والوسائط الجديدة للمعلمين والكفاءة الرقمية الأساسية للمعلمين، كما تقدم المؤسسة برامج تعليمية احترافية للمعلمين علي مستوي المدرسة بالكامل (كأيام داخلية)، وتهدف هذه البرامج إلي تطوير كفاءة المعلمين لبدء تغيير الثقافة والكفاءة الرقمية علي مستوي المدرسة بأكملها ومن هذه البرامج: برامج تدريبية علي مستوي المدرسة الثانوية، والمدرسة الابتدائية، وبرنامج القائد الرقمي في التعليم[159].

(ج) من الأنشطة البارزة التي قامت بها Wise Kids: قمة الأطفال والشباب ووسائل الإعلام عبر الإنترنت: تعزيز الكفاءة الرقمية والمواطنة الرقمية والرفاهية: حيث تجمع هذه القمة بين أصحاب المصلحة والخبراء في المجتمع والتعليم وعلم النفس والصحة العقلية والصناعية عبر الإنترنت؛ لمشاركة الأدلة والأفكار والممارسات الجيدة؛ لتعزيز الكفاءة الرقمية للأطفال والشباب والمواطنة الرقمية والرفاهية، ولقد تناولت

هذه القمة القضايا الآتية: تطوير الكفاءة الرقمية من خلال المدارس؛ وتوظيفها لتطوير الكفاءة الرقمية للعاملين والتلاميذ بطرق متعددة مثل المناهج الدراسية واستخدام طرق تربوية حديثة، وكيفية توظيف اهتمامات الشباب ومهاراتهم لتطوير المواطنة الرقمية في المدارس، بالإضافة إلى تناول الممارسات الرقمية والخبرات عبر الإنترنت للأطفال والشباب والروابط؛ لتنمية المهارات والرفاهية والمرونة والطرق التي يمكن للمعلمين والعاملين والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة تعزيز الكفاءة الرقمية والرفاهية للأطفال والشباب[160].

(د) إصدار تقرير (جيل 2000) (Generation 2000) نظرًا لأهمية الإنترنت وتزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة، ويمكن إبراز ملامح هذا التقرير، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:[161]

– تم نشر هذا التقرير في ديسمبر 2014، والذي قدم لأول مرة بيانات معيارية ونتائج واسعة النطاق حول عادات الإنترنت والوسائط الرقمية ومحو الأمية الرقمية لأكثر من (2000) من تلاميذ الصف التاسع من جميع أنحاء ويلز، ويحث هذا التقرير صانعي السياسات والمعلمين علي إتباع نهج لمحو الأمية الرقمية في المدارس، كما يوفر رؤي لصانعي السياسات، ويؤكد علي الحاجة أيضًا إلي التدريب لمحو الأمية الرقمية لدى المدرسين والتلاميذ؛ لتجنب فجوة المهارات الرقمية، وتوصل التقرير للعديد من النتائج منها ما يلي:

- لا يستفيد التلاميذ بشكل كامل من فرص استخدام الإنترنت في العمل المدرسى، ولا يزال الطلاب يستخدمون نطاقًا محدودًا من مواقع الويب على الرغم من وفرة الموارد عالية الجودة المتوفرة عبر الإنترنت.
- تحتاج المدارس إلي إعادة التفكير في كيفية تفاعلها مع الطلاب في محو الأمية الرقمية، والسلامة عبر الإنترنت، ومن ثم تحتاج المدارس إلي التركيز علي دعم الطلاب؛ لبناء المرونة حتي يتمكنوا من إدارة المخاطر عبر الإنترنت، كما يحتاج الآباء أيضًا الي أن يصبحوا أكثر ذكاءًا من الناحية الرقمية؛ حتي يتمكنوا من دعم أطفالهم لاستخدام الإنترنت بشكل فعال وآمن.

استناداً لما سبق ذكره عن منظمة (Wise Kids)، يتضح تمكن المنظمة من إرساء العديد من الممارسات التي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- توفير ورش العمل والبرامج التدريبية التي تتمركز حول العديد من القضايا مثل: محو الأمية الرقمية، والقيادة الرقمية، والمواطنة الرقمية في مجال التعليم، والسلامة عبر الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية لكافة طلاب المدارس الابتدائية والثانوية، وللمعلمين والعاملين بها.
- التعاون والشراكة بين أصحاب المصلحة والخبراء في المجتمع والمؤسسات الصناعية وصانعي السياسات والمعلمين؛ لتعزيز الكفاءة الرقمية لدي الطلاب، ولتدعيم قيم المواطنة الرقمية لديهم.
- توظيف المناهج الدراسية، واستخدام طرق تربوية سليمة وحديثة؛ لتطوير الكفاءة الرقمية للعاملين والطلاب.

ثانيًا: الإطار القانوني للمواطنة الرقمية في ويلز:

من الجدير بالذكر وجود العديد من القوانين المستندة الي الأمن السيبراني في المملكة المتحدة، منها قوانين ذات صلة بتجريم التدخل غير المصرح به في أجهزة الكمبيوتر مثل: قانون إساءة استخدام الكمبيوتر لعام 1990، وقوانين لفرض بعض الالتزامات لحماية البيانات الشخصية بشكل عام من خلال تطبيق التدابير الأمنية مثل قانون حماية البيانات 2018 ([162])، ومن هذه القوانين ما يلي:

(1) قانون إساءة استخدام الكمبيوتر 1990: يهدف القانون إلي ردع الأفراد عن استخدام الكمبيوتر في ارتكاب جريمة جنائية أو إعاقة الوصول إلي البيانات المخزنة في جهاز الكمبيوتر، ويتضمن القانون بعض المواد أو الممارسات التي تعكس إساءة استخدام الكمبيوتر، والتي تتمثل فيما يلي: ([163])

(أ) الوصول غير المصرح به إلي مواد الكمبيوتر: حيث يعتبر الشخص مذنبًا إذا كان يتسبب في قيام الكمبيوتر بأداء أي وظيفة يقصد بها الوصول إلي أي برنامج أو بيانات محفوظة في أي جهاز كمبيوتر.

(ب) الوصول غير المصرح به بقصد ارتكاب جرائم أخري أو تسهيل ارتكابها: ويتضمن ذلك ما يلي: يكون الشخص مذنبًا بارتكاب جريمة بموجب هذا القسم إذا ارتكب جريمة بموجب المادة (1) أو لتسهيل ارتكاب هذه الجريمة بنفسه أو بواسطة شخص آخر، وقد يحكم على الشخص الذي بلغ سن الحادية والعشرون (18 عامًا فيما يتعلق بإنجلترا وويلز).

(ج) ارتكاب تصرفات غير مصرح بها بقصد الإضرار أو فيما يتعلق بإعاقة الكمبيوتر وتشغيله.

(د) من حيث الأعمال غير المصرح بها التي تسبب أو تؤدي إلي خطر أو ضرر جسيم، يؤكد القانون علي أن الشخص يعتبر مذنبًا إذا قام الشخص بأي عمل غير مصرح به فيما يتعلق بجهاز الكمبيوتر، وإذا تسبب الفعل في حدوث أضرار جسيمة من نوع ما أو يؤدي إلي خطر كبير.

(ه) صنع أو الحصول علي سلع لاستخدامها في أي جريمة: وفي إطار ذلك يؤكد القانون على بعض الممارسات منها: يكون الشخص مذنبًا بارتكاب جريمة أو قام بعرض أو توفير مادة بقصد استخدامها لارتكاب جريمة أو المساعدة في ارتكابها.

يتضح مما سبق ما أكد عليه القانون من قضايا لها علاقة بإساءة استخدام الكمبيوتر، والتي تؤدي إلى الاستخدام السلبي وغير الآمن للكمبيوتر والوسائط الرقمية المختلفة، ولهذا فمن الضروري تجنب مثل هذه الممارسات السلبية من أجل التعامل الآمن والإيجابي مع الوسائط التكنولوجية الحديثة.

وعلى الرغم أن عمر القانون الآن أكثر من 30 عامًا فقد أثبت بشكل عام أنه تشريع بعيد النظر ولا يزال تطبيق القانون قادرًا علي مقاضاة الجرائم المرتبطة بالإنترنت، وعلم الرغم من عمره كان هناك عدد من التعديلات علي القانون كان آخرها في عام 2015 ؛ للتأكد من أن تشريعات المملكة المتحدة تفي بمتطلبات اتفاقية مجلس أوربا بشأن الجرائم الالكترونية (اتفاقية بودابست) وتوجيهات الاتحاد الأوربي الأخرى ذات الصلة، ومن ثم يعد هذا التشريع هو التشريع الرئيس في المملكة المتحدة المتعلق بجرائم الإنترنت [164].

(2) قانون الاقتصاد الرقمي (2010): يُعد هذا القانون من القوانين الأساسية التي لها صلة مباشرة باستخدام الوسائط الرقمية في المملكة المتحدة بصفة عامة بمختلف مقاطعاتها ومنها ويلز بصفة خاصة.

وينظم قانون الاقتصاد الرقمي استخدام الوسائط الرقمية في المملكة المتحدة والتي تتعامل مع قضايا مثل: انتهاك حقوق النشر عبر الإنترنت، والالتزامات التي تفرضها خدمة الإنترنت، ويتعين علي مقدمي خدمات الإنترنت معالجة انتهاك حقوق النشر عبر الإنترنت، وتوفير الإرشادات المفيدة حول صلة القانون بمؤسسات التعليم ([165]).

واستنادًا لما سبق يمكن شرح موجز لقانون الاقتصاد الرقمي فيما يلي:([166])

(أ) يعد قانون الاقتصاد الرقمي 2010 قانون لإصدار أحكام حول وظائف مكتب الاتصالات (office of communication (of Com؛ لتحديد ووضع أحكام بشأن التعدي علي الإنترنت لحقوق الطبع والنشر، والعقوبات المفروضة علي انتهاك هذه الحقوق، وتحديد أحكام فيما يتعلق بالمنشورات الإلكترونية.

(ب) يركز القانون علي بعض القضايا التي تتعلق بشبكات الاتصالات الإلكترونية، والتي تتمثل فيما يلي:

- الأنواع المختلفة لشبكات الاتصالات الإلكترونية المتوفرة في المملكة المتحدة.
- التغطية الجغرافية لمختلف شبكات المملكة المتحدة.
- مدي مشاركة شبكات المملكة المتحدة في البنية التحتية، وقدرتها المختلفة.
- مقدار الوقت الذي تكون فيه شبكات المملكة المتحدة المختلفة متاحة وغير متاحة.

(ج) يوضح القانون بعض القضايا ذات الصلة بخدمات الاتصالات الالكترونية والتي تتمثل فيما يلي:

- الأنواع المختلفة من خدمات الاتصالات الإلكترونية المقدمة في المملكة المتحدة.
- التغطية الجغرافية لمختلف خدمات المملكة المتحدة.
- مقدار الوقت الذي تكون فيه خدمات المملكة المتحدة متاحة وغير متاحة.

- الاستعدادات التي يقوم بها مقدمو خدمات المملكة المتحدة؛ للاستجابة لحالات الطوارئ.

(3) قانون حماية البيانات 2018: في إطار هذا القانون يتم حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية عن طريق ما يلي:([167])

(أ) طلب معالجة البيانات الشخصية بشكل قانوني وعادل علي أساس موافقة صاحب البيانات أو على أساس آخر محدد

(ب) منح الحقوق علي البيانات؛ للحصول علي معلومات حول معالجة البيانات الشخصية والمطالبة بتصحيح البيانات الشخصية غير الدقيقة.

(ج) إسناد المهام إلي المفوض، وإعطاء صاحب هذا المنصب مسئولية مراقبة وتنفيذ أحكامه.

(د) عند تنفيذ وظائف بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات والقانون العام لحماية البيانات يجب أن يراعي المفوض أهمية تأمين مستوي مناسب من الحماية للبيانات الشخصية مع مراعاة اهتمامات المراقبين وغيرهم ومراعاة الموضوعات ذات الاهتمام العام.

(ه) يرتكز القانون علي بعض المبادئ لحماية البيانات، وتتمثل فيما يلي:

- أن تكون المعالجة قانونية وعادلة، وأن تكون أغراض المعالجة محددة وصريحة وشرعية.
- أن تكون البيانات الشخصية كافية، وأن تكون دقيقة ومحدثة.
- عدم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية لمدة أطول مما هو ضروري.
- أن تكون معالجة البيانات الشخصية بطريقة أمنة.

ومن ثم يُعد هذا القانون من القوانين الأساسية ذات الصلة المباشرة بحماية البيانات والمحافظة علي أمن المعلومات والبيانات واستخدامها بصورة عادلة وإيجابية وتجنب استخدامها بصورة سلبية مما يسهم في دعم المواطنة الرقمية.

(4) قانون الأمان عبر الإنترنت (Bill cp405): اهتمت المملكة المتحدة بإصدار هذا القانون؛ لتعزيز الأمان أو السلامة عبر الإنترنت في جميع المقاطعات ومنها ويلز، ويمكن إجمال أبرز ملامح هذا القانون فيما يلي:([168])

(أ) يضع قانون الأمان عبر الإنترنت نظامًا تنظيمًا جديدا؛ للتصدي للمحتوي الضار عبر الإنترنت؛ بهدف منع إلحاق الأذى بالأفراد في المملكة المتحدة –بكافة مقاطعاتها ومنها ويلز–، كما يحدد القانون واجبات الرعاية فيما يتعلق بالمحتوي، والمحتوي غير القانوني الذي يضر بالأطفال، ولمزودي خدمات الإنترنت التي تسمح للمستخدمين بتحميل ومشاركة المحتوي الذي يتم إنشاؤه بواسطة المستخدم وكذلك تحديد واجبات رعاية لموفري محركات البحث (Search engines) والتي تُمكن المستخدمين من البحث في مواقع وقواعد بيانات متعددة، كما يفرض القانون أيضًا بعض الواجبات علي مقدمي الخدمة عبر الإنترنت فيما يتعلق بحماية المستخدمين، والحق في حرية التعبير والخصوصية.

(ب) يمنح القانون صلاحيات لمكتب الاتصالات (Ofcom) (Office of Com-munication) للإشراف وتنفيذ النظام التنظيمي الجديد بما في ذلك الصلاحيات المخصصة فيما يتعلق بالمحتوي الإرهابي ومحتوي الاستغلال والاعتداء علي الأطفال، كما يوسع القانون أيضًا واجبات مكتب الاتصالات فيما يتعلق بتعزيز الثقافة الاعلامية لأفراد الجمهور.

(ج) يستند القانون إلى بعض الركائز الأساسية والتي تمثل الخلفية السياسية للقانون مثل: الاستخدام المتزايد للإنترنت والذي يمكن أن يهدد الأمن القومي للمملكة المتحدة ويهدد السلامة الجسدية للأطفال، والاعتماد على الكتاب الأبيض أو الورقة البيضاء للأضرار على الإنترنت، والذي نشر في أبريل 2019؛ بهدف تحسين الحماية للمستخدمين عبر الإنترنت.

(د) ينقسم القانون إلي سبعة أجزاء رئيسة، وكل منها يتضمن العديد من القضايا؛ ويتمثل ذلك فيما يلي:

- الجزء الأول من القانون: يحتوي علي تعريفات للخدمات التي يتضمنها القانون.
- الجزء الثاني: يتضمن واجبات الرعاية التي تنطبق على مقدمي الخدمات وخدمات البحث.
- الجزء الثالث: يحدد المزيد من الالتزامات على الخدمات فيما يتعلق بالشفافية ودفع الرسوم.
- الجزء الرابع: يحدد صلاحيات وواجبات مكتب الاتصالات بصفته منظم الأمان عبر الإنترنت، وتحديد أحكام محددة بشأن واجبات مكتب الاتصالات؛ لتقييم المخاطر.
- الجزء الخامس: ينص على أسباب وسبل الاستئناف ضد القرارات الصادرة من قبل مكتب الاتصالات.
- الجزء السادس يحدد: صلاحيات وزير الخارجية لإصدار بيان من الأولويات الاستراتيجية والتوجيهات إلي مكتب الاتصالات ومراجعة الإطار التنظيمي الذي وضعه القانون.
- الجزء السابع: يحتوي على أحكام متنوعة وعامة، كما يحدد المفاهيم الأساسية مثل: مقدمي الخدمات الخاضعة للتنظيم، والمستخدمين، وخدمات الإنترنت.

يتضح مما سبق اهتمام القوانين السابقة بقضية رئيسة علي مستوي المملكة المتحدة بكافة أقاليمها ومنها ويلز وهي: دور الوسائط الرقمية وما يرتبط بها من خدمات عبر الإنترنت وكيفية التعامل معها، ومدي كفاءة الإنترنت وتوافر الخدمات الإلكترونية المختلفة التي تؤهل الأفراد من التعامل الإيجابي والآمن عبر الإنترنت، حيث تعد السلامة والأمان عبر الإنترنت أهم دعائم المواطنة الرقمية.

ثالثًا: الأدلة الإرشادية للمواطنة الرقمية: والتي تتمثل في إعداد الخطط المرتبطة بأمن الأطفال والشباب علي الإنترنت ومن ثم دعم المواطنة الرقمية، **ومن هذه الخطط خطة عمل للأمان الإلكتروني للأطفال والشباب في ويلز**.

تهدف حكومة ويلز من خلال هذه الخطة إلي المساعدة في حماية الأطفال والشباب من المحتوي غير القانوني والضار علي الإنترنت، والترويج لسلوك آمن مسئول؛ بهدف

تحقيق التوزان بين الحماية للأطفال والشباب من النشاط الضار عبر الإنترنت ومنحهم المعرفة والمهارات للمحافظة علي سلامتهم وأمنهم عبر الإنترنت ([169]).

ولتنفيذ الهدف من هذه الخطة تمكنت ويلز من تنفيذ العديد من الأنشطة والإنجازات استناداً للمحاور المختلفة لخطة العمل، ويمكن إجمال هذه الإنجازات فيما يلى:

(1) ما يتعلق بالمشورة والدعم: قامت حكومة ويلز في إطار هذا المحور بالعديد من الإجراءات والأنشطة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:(**170**)

(أ) تواصل حكومة ويلز تبادل النصائح بشكل دوري مع أولياء الأمور ولمقدمي الرعاية حول الاستخدامات الآمنة لوقت الشاشة، **وفي إطار ذلك تم القيام بالأنشطة الآتية**: إطلاق حملة اعطها الوقت في نوفمبر 2015؛ حيث تروج الحملة لرسائل الأبوة الإيجابية وبعدة طرق مختلفة بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية والمطبوعة والإعلان الرقمي، بالإضافة لوجود موقع وصفحة على face book تقدم نصائح ومعلومات عن الأبوة والأمومة وإرشادات للآباء ومقدمي الرعاية.

(ب) تقوم حكومة ويلز بتطوير وتقديم بعض الموارد وإرشادات أمان ثنائية عبر الإنترنت لمديري المدارس؛ لتعزيز فهم قضايا الأمان عبر الإنترنت، ولمساعدتهم على تحمل مسئوليتهم للمحافظة علي أمان المتعلمين في مدرستهم عبر الإنترنت، **وفي إطار ذلك تم القيام بالأنشطة الآتية**: قامت حكومة ويلز عام 2017 2018– بتمويل الموارد الموجهة للمديرين؛ لتطوير إرشادات وموارد أمان ثنائية اللغة عبر الإنترنت، وفي خلال عام 2019–2018 واصلت حكومة ويلز تمويل إنشاء ستة موارد أخري للمديرين تغطي المجالات الرئيسة للأمان على الإنترنت.

(2) فيما يتعلق بالتعاون: قامت حكومة ويلز في إطار ذلك بالعديد من الإجراءات والأنشطة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:([171])

(أ) بناء ودعم الشبكة الوطنية للسلامة عبر الإنترنت؛ لتسهيل الحوار عبر ويلز؛ ولدعم وتطوير ترتيبات قوية للأمان عبر الإنترنت.

(ب) دعم أحداث السلامة أو الأمان عبر الإنترنت من خلال التعاون بين حكومة ويلز مع مركز الإنترنت الآمن في المملكة المتحدة، **وفي إطار ذلك تم القيام بالإنجازات**

أو الأنشطة الآتية: في نوفمبر 2018 عقد مركز الإنترنت الآمن مسابقة يوم الإنترنت الآمن، والتخطيط للاحتفال بيوم الإنترنت الآمن لعام 2020 في فبراير 2020، وتم إطلاق مسابقة يوم الإنترنت الآمن للأطفال والشباب في منطقة الأمان عبر الإنترنت على المنصة الرقمية في سبتمبر 2019.

(ج) استخدام حكومة ويلز إطار الكفاءات الرقمية من خلال العمل مع المدارس؛ لترسيخ المهارات الرقمية والمعرفة والمواقف عبر المنهج الدراسي بأكمله، لحماية المتعلمين عبر الإنترنت، **وفي إطار ذلك تم القيام بالإنجازات والأنشطة الآتية:** إعداد إطار عمل الكفاءة الرقمية في سبتمبر 2016؛ لحماية الطلاب عبر الإنترنت من خلال دمج المهارات والمعارف والمواقف الرقمية عبر المنهج الدراسي بأكمله.

(د) مشاركة حكومة ويلز في شراكة ويلز للأمان على الإنترنت ؛ لتوفير تحديثات علي برامج عمل الأمان عبر الإنترنت، ومناقشة مشكلات الأمان عبر الإنترنت، **وفي إطار هذا الإجراء تم تنفيذ الإنجازات والأنشطة الآتية:** تم تأسيس شراكة ويلز للأمان على الإنترنت ؛ بهدف محو الأمية الرقمية للأطفال والشباب في ويلز من خلال تبادل المعلومات والمعرفة والأفكار والموارد، وتبادل الممارسات الجيدة بين الأعضاء ؛ ليكونوا مستخدمين فعالين لتقنيات الإنترنت، وتقييم المخاطر علي الإنترنت، وإدارة سلامتهم الشخصية وهوياتهم الرقمية.

(ه) تواصل حكومة ويلز العمل مع المدارس الرائدة؛ لضمان الأمان عبر الإنترنت، **وفي إطار هذا الإجراء تم تنفيذ الأنشطة الآتية:** تطوير المناهج الجديدة لويلز من قبل المعلمين والممارسين من خلال شبكة من المدارس الرائدة بالشراكة مع حكومة ويلز والاتحادات الإقليمية والتعليم العالي، وفي عام 2019 تم أخذ الأمان علي الإنترنت في الاعتبار من قبل المدارس الرائدة التي تقوم بتطوير المنهج الدراسي.

(3) فيما يتعلق بالاتصال والتعزيز: قامت حكومة ويلز في إطار ذلك بالعديد من الإجراءات والأنشطة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي: (172)

(أ) توفير حكومة ويلز منطقة أمان ديناميكية عبر الإنترنت علي المنصة الوطنية للتعلم الرقمى (Hwb)، وفي إطار هذا الإجراء تم تنفيذ الأنشطة الأتية:

- تم إطلاق منطقة للأمان عبر الإنترنت علي منصة التعلم الرقمي في ويلز؛ التى تستضيف مجموعة من الموارد التعليمية حول الأمان عبر الإنترنت، كما توفر الوصول إلي مصادر التوجيه والمشورة للمتعلمين والممارسين التربويين والمهنيين التربويين والآباء ومقدمي الرعاية والمدارس.
- تطوير منصة التعلم الرقمي في ويلز لتصبح قناة رسمية استراتيجية للتعليم في ويلز، وتهتم بالتنمية المهنية للعاملين، ودعم البنية التحتية الرقمية للمنصة.
- منذ عام 2017 نشر برنامج الأمان عبر الإنترنت أكثر من 105 من الموارد، بالإضافة إلى عشرة أدلة للمعلمين وعشرة أدلة للآباء ومقدمي الرعاية.

(ب) تستخدم حكومة ويلز منصات التواصل الاجتماعي؛ للتواصل ونشر الوعي بمجموعة واسعة من أنشطة السلامة عبر الإنترنت التي تجري في جميع أنحاء ويلز، **وفي إطار هذا الإجراء تم تنفيذ الأنشطة والإجراءات الآتية:** في عام 2019–2018 استخدمت حكومة ويلز عددًا من وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية؛ لزيادة الوعي بالسلامة علي الإنترنت، والتي تتضمن منطقة الأمان عبر الإنترنت علي المنصة الوطنية للتعلم الرقمي Hwb ؛ حيث تم نشر أكثر من (145) مقالًا إخباريًا علي المنصة؛ لتعزيز برنامج الأمان عبر الإنترنت وتوفير التدريب والموارد المختلفة.

(4) فيما يتعلق بالتوجيه والسياسة: قامت حكومة ويلز بالعديد من الإجراءات والتي تتمثل فيما يلي: ([173])

(أ) مراجعة وتحديث دليل أو إرشادات قانونية حول الحفاظ علي سلامة وأمن المتعلمين، ويتضمن ذلك تحديثًا حول الأمان عبر الإنترنت، **وفي إطار ذلك تم تنفيذ الأنشطة أو الإنجازات الآتية:** نشرت حكومة ويلز إرشادات قانونية حول الحفاظ علي أمان المتعلمين، كما تحافظ حكومة ويلز علي معايير تصفية الويب الموصي بها في المدارس في ويلز؛ لتمكين الوصول إلي مواقع الويب التي تدعم التقديم الفعال للتعليم والتعلم في المدارس.

(ب) مراجعة وتنقيح الإرشادات غير القانونية لمكافحة التنمر، ولاحترام الآخرين، والذي يتضمن توفير نصائح حول معالجة التنمر الإلكتروني في المدارس، **وفي إطار**

هذا الإجراء تم تنفيذ الإجراءات والأنشطة الآتية: في عام 2003 نشرت حكومة ويلز بعض الإرشادات؛ للمساعدة في معالجة التنمر في مدارس ويلز، ولاحترام الآخرين، وفي عام 2011 تم تحديث الإرشادات لمعالجة خمسة مجالات رئيسة للتنمر وأحد هذه المجالات هو التنمر الإلكترونى.

(5) فيما يتعلق بالموارد: قامت حكومة ويلز في إطار خطة العمل بالعديد من الإجراءات، كما تم تنفيذ العديد من الأنشطة والإنجازات، التي تتمثل فيما يلي:([174])

(أ) قيام حكومة ويلز بتوفير أداة الأمان بدرجة 360 كأداة للتقييم الذاتي للسلامة عبر الإنترنت، وتم تصميمها للسماح لجميع المدارس والسلطات المحلية في ويلز؛ لتقييم ومراجعة سياسة وممارسات الأمان عبر الإنترنت، **وفي إطار ذلك تم تنفيذ العديد من الأنشطة منها:** تم تحديث محتوي الأداة واستخدامها فى (1426) مدرسة، ويتم باستمرار تشجيع المدارس على إعادة النظر في مراجعتها.

(ب) تواصل حكومة ويلز تطوير مجموعة من موارد الأمان ثنائية اللغة علي الإنترنت لممارسي التعليم، **وفي إطار هذا الإجراء تم تنفيذ الأنشطة والإنجازات الآتية:** في الفترة 2018–2019 طورت حكومة ويلز موارد جديدة؛ لدعم ممارسي التعليم لتوفير تعلم السلامة عبر الإنترنت في الفصل الدراسي، ولمعالجة مجموعة من قضايا الأمان عبر الإنترنت، وفي خلال الفترة من 2019–2020 تم إصدار السلسلة الثالثة من أدلة المعلم مثل: دليل المعلم لاستخدام قوائم التشغيل الآمنة علي الإنترنت في الفصل الدراسي، ودليل المعلم لتأثير الإنترنت علي الصحة النفسية، ودليل المعلم للتعرف علي التنمر عبر الإنترنت والتعامل معه.

(ج) تواصل حكومة ويلز العمل مع Common Sense Media لتطوير ونشر أكثر من 50 خطة درس ثنائية اللغة، ونشر الموارد المرتبطة ببعض قضايا الأمان عبر الإنترنت، **وفي إطار ذلك تم تنفيذ الأنشطة الآتية:** تعاون حكومة ويلز مع Common Sense Me-dia، وترجمتها لخمسة وستين (65) خطة درس ؛لدعم الممارسين في مجال التعليم في تقديم إطار عمل الكفاءات الرقمية، وتوفير بعض الموارد للأمان عبر الإنترنت في

ويلز، والتي تعطي ثمانية مجالات رئيسة عبر الإنترنت مثل: البصمة الرقمية، والائتمان الإبداعي، وحقوق النشر، والصورة الذاتية والهوية، وعلاقة الاتصال.

(6) فيما يتعلق بالتدريب والتنمية: ويمكن إجمال ما يتعلق بمحور التدريب والتنمية فيما يلي: (175)

(أ) تقديم حكومة ويلز تدريب شامل للسلامة عبر الإنترنت، **وفي إطار هذا الإجراء تم تنفيذ الأنشطة الآتية**: تم تقديم العديد من الفعاليات التدريبية بين أبريل 2017 ومارس 2018، تغطي الموضوعات الآتية: الاستخدام الآمن لوسائل التواصل الاجتماعي، وإساءة استخدام الإنترنت للمعلمين، والأمان عبر الإنترنت للأشخاص الكبار لحماية الطفل، وفهم التنمر والكراهية عبر الإنترنت والتعامل معها بشكل فعال، وفي عام 2018 – 2019 تم تقديم 24 جلسة تدريبية ذات موضوعات محددة، وغطى التدريب المحاور الآتية: الإنترنت والصحة النفسية.

(ب) تواصل حكومة ويلز تعزيز المحافظة على سلامة المتعلمين، **وفي إطار هذا الإجراء تم تنفيذ العديد من الأنشطة** منها: في عام 2018 – 2019 واصلت حكومة ويلز تعزيز وحدات التدريب على السلامة عبر الإنترنت؛ لتعزيز الحفاظ على سلامة المتعلمين ولقد تلقت هذه الوحدات أكثر من 16000 مشاهدة للصفحة على منصة (HWB).

يتضح مما سبق أهم الملامح العامة لخطة عمل الأمان الإلكترونى للأطفال والشباب في ويلز، حيث تمكنت ويلز من خلالها تنفيذ العديد من الأنشطة والممارسات مثل: توظيف المنصات الرقمية؛ لنشر الموارد التعليمية المتعلقة بالأمان علي الإنترنت، وتوظيف عناصر المنظومة التعليمية في دعم السلامة والأمان عبر الإنترنت، والشراكة والتعاون بين حكومة ويلز والمؤسسات المسئولة عن دعم المواطنة الرقمية ؛ لمناقشة مشكلات الأمن والسلامة عبر الإنترنت، ولمحو الأمية الرقمية بين الأطفال والشباب، وتزويد المدارس بالأدوات اللازمة لتوفير الإنترنت الآمن؛ للمحافظة علي أمن الطلاب، بالإضافة إلى توظيف دور الأسرة والآباء؛ للمحافظة على أمان أبنائهم عبر الإنترنت، وبالتمعن في الممارسات والأنشطة السابقة يتضح دورها في إكساب الطلاب العديد من

المعارف والسلوكيات الإيجابية في التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة وتوظيفها بصورة سليمة ومن ثم اكتساب الشباب لقيم ولمعارف ولسلوكيات المواطنة الرقمية.

رابعًا: توظيف عناصر المنظومة التعليمية في تدعيم المواطنة الرقمية:

حرصت ويلز علي الاهتمام بتوظيف المنظومة التعليمية بمدخلاتها المختلفة في إرساء دعائم المواطنة الرقمية، **ويمكن إبراز هذه الجهود بما تتضمنه من برامج وما تتضمنه من ممارسات وإجراءات فيما يلي:**

(1) الجهود ذات الصلة بالمعلم ومدير المدرسة: قامت ويلز بالعديد من الجهود والتي تتضمن بعض البرامج ذات الصلة بالمعلم وبمدير المدرسة، والتي تهدف إلي توظيف دورهما في تفعيل المواطنة الرقمية، ومن أهم هذه الجهود ما يلي:

(أ) برامج علي مستوي المدرسة الثانوية، ومنها برنامج تعزيز التعليم في القرن الحادي والعشرين من خلال محو الأمية الرقمية والمواطنة الرقمية والرفاهية، ويمكن إبراز أهم ملامح هذا البرنامج فيما يلي:(176)

- يستند هذا البرنامج لبعض المنطلقات منها: الاتصال الدائم بالإنترنت عبر العديد من الأجهزة مثل: الهواتف الذكية، بالإضافة إلى الفرص الهائلة التي يوفرها الإنترنت وتنوع التحديات من ثم يحتاج الأطفال والشباب إلي فهم أفضل للبيئات الرقمية التي يعملون فيها، وتعلم كيفية إدارة بياناتهم الشخصية، والتفاعل مع أقرانهم، والخصوصية والسمعة عبر الإنترنت، كما يستند البرنامج إلى حاجة المعلمين إلي إعادة التفكير في المهارات الرقمية التي يحتاجها الشباب اليوم ليكونوا مواطنين رقميين متمكنين وقادرين علي إدارة سلامتهم.
- يهدف البرنامج إلي تزويد معلمي المدراس الثانوية بالأفكار والاستراتيجيات لتطوير كفاءات رقمية فعالة وجذابة عبر المناهج الدراسية، وكذلك تسليط الضوء علي مجموعة من الأدوات والخدمات الإبداعية عبر الإنترنت والتي توفر فرصًا لتطوير مهارات التفكير النقدي للطلاب، والاهتمام بالتعاون الفعال والمشاركة والتواصل عبر الإنترنت، ومن ثم اكتشاف كيف يمكن للمدارس تطوير ثقافة المواطنة الرقمية.

– يتمكن المشاركون في البرنامج من تحقيق ما يلي:

- تطوير استخدام التقنيات عبر الإنترنت بصورة إبداعية وجذابة؛ لدعم الكفاءات الرقمية للطلاب عبر المناهج الدراسية.
- تطوير استراتيجيات عملية لتطوير المبادرات التي يقودها الطلاب؛ ليصبحوا مواطنين رقميين فعالين ومسئولين، وتنفيذ استراتيجيات لدعم مشاركة الوالدين في تطوير الكفاءات الرقمية.
- وضع خطة عمل لنهج المدرسة فيما يتعلق للمواطنة الرقمية والرفاهية.
- الوصول إلي موارد إلكترونية كقاعدة أساسية لدعم التدريب.
- اكتساب رؤي حول استخدام أدوات الوسائط المتعددة والمدونات.

(ب) البرامج التدريبية علي مستوي المدرسة الابتدائية: ومن هذه البرامج: برنامج تطوير الكفاءة الرقمية والرفاهية، ويمكن تناول هذا البرنامج من خلال ما يلى: (177)

- يستند البرنامج للعديد من المنطلقات منها: تزايد الاتصال بالإنترنت عبر الأجهزة مثل: الهاتف الذكي أو الكمبيوتر الشخصي، وتنوع التحديات التى يجب على الآباء والمعلمين وغيرهم مما يعملون مع الأطفال والشباب إدراكها وإدارتها، مثل: التنمر الإلكترونى، واختراق الحساب، والوصول إلى محتوى غير لائق، ولهذا فمن الضروري أن يكون المعلمون قادرين على دعم الطلاب لتطوير مهارات التفكير النقدي وفهمهم لكيفية استخدام التقنيات، وأن يكونوا فعالين وآمنين ومسئولين عبر الإنترنت.
- يهدف البرنامج إلى تزويد معلمي المدارس الابتدائية بالتقنيات التكنولوجية الجديدة عبر الإنترنت وإمكانيات هذه التقنيات في تطوير فهم الأطفال للعالم الرقمي ودورهم فيه، بالإضافة إلى استكشاف مشكلات الأمان عبر الإنترنت؛ بهدف مساعدة معلمي المرحلة الابتدائية على إيجاد أكثر الطرق فعالية لمساعدة الأطفال على فهم كيفية التمتع بأمان عبر الإنترنت وخارجه.

- **يتمكن المشاركون في البرنامج من تحقيق ما يلي:**

- تطوير استخدام الأدوات والموارد بشكل جذاب؛ لتعزيز الاستخدام الإيجابي للإنترنت ومحو الأمية الرقمية لتلاميذ المرحلة الابتدائية.
- تطوير استراتيجيات ومفاهيم عملية للتعامل بأمان عبر الإنترنت بطريقة تتناسب مع العمر.
- تطوير استراتيجيات عملية؛ لتعزيز مشاركة الوالدين ومحو الأمية الرقمية لدى الوالدين في المرحلة الابتدائية، وإعداد خطة عمل لنهج المدرسة فيما يتعلق بالمواطنة الرقمية والرفاهية.
- اكتساب رؤى حول استخدام أدوات الوسائط المتعددة والمدونات.

استنادًا لما سبق ذكره يتضح اهتمام البرامج السابقة بتدعيم المواطنة الرقمية من خلال توظيف دور المعلم في المرحلة الابتدائية والثانوية لتطوير استخدام التقنيات والأدوات التكنولوجية للاستخدام الآمن والإيجابي للإنترنت ومحو الأمية الرقمية للطلاب بصورة إبداعية، وتطوير استراتيجيات عملية للتعامل الآمن عبر الإنترنت، ومن ثم إرساء دعائم المواطنة الرقمية.

(ج) من البرامج التدريبية: برنامج جائزة المعلم والقائد الرقمي، ويمكن توضيح أهم الملامح المميزة لهذا البرنامج فيما يلي:[178]

يهدف البرنامج إلى تطوير الكفاءة الرقمية للمعلم وللقيادة؛ لتوفير ثقافة مدرسية كاملة للمواطنة الرقمية ومحو الأمية الرقمية والرفاهية، ويتضمن هذا البرنامج المبتكر خمسة أيام تدريبية أساسية، بالإضافة إلي الدعم المستمر عبر الإنترنت، حيث يحصل المعلمون علي جائزتهم من خلال تطوير المشروعات والممارسات الفعالة في مدرستهم مع التلاميذ والعاملين والتي تعزز الكفاءة الرقمية والمواطنة الرقمية.

يعزز البرنامج العديد من المهارات منها: المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية (أي المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام المنصات الرقمية بفعالية وإبداع وأمان، بالإضافة إلى فهم متوازن لثقافة الشباب وممارساتهم فيما يتعلق بالمنصات الرقمية ووسائل

التواصل الاجتماعي والألعاب، ومشاركة الشباب والمواطنة الرقمية أي استخدام إبداعي وآمن ومسؤول للتكنولوجيا، بالإضافة لما سبق الرفاهية أي الوعي الذاتي والثقة بالنفس وقيم مثل الاحترام والمسؤولية واللطف في جميع أنحاء المدرسة

يؤكد البرنامج علي أهمية تطوير الكفاءة الرقمية للمعلم، كما تمكن البرنامج من القيام بالعديد من الأنشطة مثل: الفوز بمسابقة وطنية للأفلام عن الأمان عبر الإنترنت، وإنشاء الكتيبات، وتطوير ثقة المعلم في الاستخدام الفعال لأجهزة Ipad عبر الأقسام، وتدريب الموظفين مما أدي إلي استخدام المزيد من الموظفين لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال.

استنادًا لما سبق ذكره، يتضح اهتمام البرنامج بتطوير الكفاءة الرقمية للمعلم وللقيادة؛ لإرساء ثقافة مدرسية للمواطنة الرقمية ومحو الأمية الرقمية وتحقيق الرفاهية.

(د) تمكنت ويلز من خلال مؤسسة (Wise Kids) من توفير العديد من برامج التنمية المهنية للمعلم ؛ لمساعدتهم علي تطوير الثقافة الرقمية؛ حتي يتمكنوا من دعم العاملين والشباب الآخرين لاستخدام تقنيات الإنترنت بشكل فعال وآمن، كما تقدم المؤسسة مجموعة من ورش العمل من جلسات التوعية القصيرة إلي ورش العمل التي تستغرق نصف يوم أو يوم كامل، كما يتوافر برامج تدريب مثل: جائزة سفير الشباب الرقمي، حيث تروج هذه البرامج لمحو الأمية الإعلامية للتعليم في القرن الحادي والعشرين، ومحو الأمية الرقمية، والمواطنة الرقمية والسلامة عبر الإنترنت ([179]).

(2) الجهود ذات الصلة بالمناهج الدراسية:

قامت ويلز ببعض الجهود ذات الصلة بتوظيف المناهج الدراسية في تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن توضيح هذه الجهود وما تضمنته من إجراءات وممارسات فيما يلي:

(أ) تضمين إطار عمل الكفاءة الرقمية في المناهج الدراسية من خلال توظيفها وتطبيقها ما يتضمنه هذا الإطار من قضايا رئيسة وبما يتضمنه من عناصر فرعية، ومن ثم تؤكد حكومة ويلز على أن إطار عمل الكفاءة الرقمية مهمة وطنية للتعليم؛ لتوفير متعلمين يتمتعون بمهارات رقمية عالية المستوي؛ لضمان أن يكون الشباب شبابًا رقميًا،

وأن تتطور مهارات الشباب ليكونوا مفكرين مغامرين ومبدعين ونقديين، كما يجمع إطار عمل الكفاءة الرقمية المهارات التي تساعد الطلاب علي الازدهار في عالم رقمي بشكل متزايد علي سبيل المثال كيفية البقاء أمنًا عبر الإنترنت(180).

ويتكون إطار عمل الكفاءة الرقمية من مجموعة من المحاور الرئيسة والفرعية، يمكن توضيح مضمون هذه المحاور، وما تركز عليه فيما يلي: (181)

- المواطنة: ينصب تركيز هذا المحور علي اكتساب الطالب للمهارات اللازمة للمساهمة بشكل إيجابي في العالم الرقمي من حوله؛ لمواجهة الجوانب الإيجابية والسلبية لكونه مواطنًا رقميًا، كما يمكن من خلال هذا المحور تطوير مهارات واستراتيجيات وأدوات التفكير النقدي وتطبيقها بشكل عام.
- التفاعل والتعاون: ومن خلال هذا المحور يستكشف الطالب طرق الاتصال الإلكتروني والتعرف عليها، والتمكن من تخزين البيانات ومشاركتها بشكل مناسب.
- الإنتاج: حيث يغطي هذا المحور عملية التخطيط بما في ذلك البحث عن مصادر المعلومات، وإنشاء وتقييم وتحسين المحتوي الرقمي والذي يتضمن مجموعة كبيرة ومتنوعة من مكونات الوسائط المتعددة مثل: النص والصور والرسوم والصوت والفيديو.
- البيانات والتفكير الحسابي: ومن خلال هذا المحور يدرك الطلاب أهمية البيانات ومحو الأمية المعلوماتية، وكيفية ارتباط البيانات والمعلومات بالعالم الرقمي.

ومن ثم أصبح إطار عمل الكفاءة الرقمية إطارًا متاحًا للمدارس في ويلز كأول عنصر في المنهج الجديد؛ حيث يدُعم الطلاب لحماية أنفسهم عبر الإنترنت من خلال دمج المهارات الرقمية والمعرفة والمواقف عبر المنهج بأكمله بما يتيح الاستخدام الواثق والإبداعي للتقنيات والنظم لأنه يجمع بين المهارات التي تساعد المتعلمين على الازدهار في عالم رقمي متزايد، كما يغطي العديد من القضايا مثل: التنمر الإلكترونى، وكيفية مشاركة المعلومات بشكل مناسب (182).

يتضح مما سبق ذكره أهمية إطار عمل الكفاءة الرقمية وخاصة في ظل تزايد استخدام الإنترنت واعتباره محورًا وركيزة أساسية بالمناهج الدراسية المختلفة، وبالتمعن فيما

يركز عليه إطار عمل الكفاءة الرقمية يتضح أنه يتكون من بعض المجالات الرئيسة، حيث يسهم التكامل والتفاعل بين مختلف هذه المجالات في إعداد المواطن الرقمي الذي يمتلك العديد من القيم والمهارات والسلوكيات ليصبح الطالب مواطنًا رقميًا لديه القدرة علي التواصل الإلكتروني والإيجابي والمناسب له.

(ب) التعاون بين حكومة ويلز والاتحادات الإقليمية؛ لدعم المدارس في دمج مجموعة من المهارات الرقمية عبر المناهج الدراسية، كما عملت حكومة ويلز مع الرواد الرقميين؛ لتحديث إطار عمل الكفاءة الرقمية؛ ليتوافق مع المناهج الدراسية، كما تم نشر إطار عمل الكفاءة الرقمية المحدث في يناير 2020،بالإضافة لما سبق تواصل ويلز العمل مع الممارسين والاتحادات الإقليمية؛ لتضمين إطار عمل الكفاءة الرقمية في جميع مجالات المناهج الدراسية ؛ لضمان أن قضايا السلامة عبر الإنترنت تساعد في تطوير منهج إطار ويلز، كما نشرت حكومة ويلز دليل المناهج الدراسية المنقح في يناير 2020 والذي يعكس أهمية قضايا السلامة عبر الإنترنت، كما تواصل حكومة ويلز العمل مع الممارسين وأصحاب المصلحة لضمان دعم المدارس والممارسين لتطبيق مناهج ويلز([183]).

كما قامت حكومة ويلز بتضمين المرونة الرقمية في جميع المدارس، والتي تتلخص فى الحاجة إلي تطوير المعرفة والمهارات والاستراتيجيات من أجل الأطفال والشباب لإدارة تجربتهم عبر الإنترنت بأمان ومسئولية مع حماية هويتهم الرقمية، وتحديد المخاطر والحد منها للبقاء في مأمن من الأذى عبر الإنترنت، وفهم أهمية استخدام مصادر موثوقة، وتوظيف مهارات التفكير النقدي لتحديد المعلومات الخاطئة، وطلب المساعدة عندما يحتاج الطلاب إليها، ولهذا يركز منهج حكومة ويلز لتدعيم المرونة الرقمية لدي الشباب علي ثلاثة مجالات رئيسة هي: الأمان علي الإنترنت، والمرونة الرقمية، وحماية البيانات، ومن ثم تسعي حكومة ويلز إلي تزويد الأطفال والشباب بالمعرفة والمهارات والاستراتيجيات الممتازة في هذه المجالات([184]).

(3) الجهود ذات الصلة بالطالب: قامت ويلز بالعديد من الجهود التي تتعلق بالطالب والتي تهدف إلي إكسابه العديد من المعارف والأخلاقيات التي تؤهله من التعامل

الإيجابي مع الوسائط الرقمية الحديثة بصورة آمنة وإيجابية، ومن أهم هذه الجهود ما يلي:

(أ) **مسابقة يوم الإنترنت الآمن (SID) Safer Internet Day**): يتم الاحتفال بيوم الإنترنت الآمن (SID) عالميًا في فبراير من كل عام؛ لتعزيز الاستخدام الآمن والإيجابي للتكنولوجيا الرقمية للأطفال والشباب، وتهدف المسابقة إلى تشجيع الأطفال والشباب علي استخدام إبداعهم في شكل مرئي أو مكتوب أو سمعى لشرح ماهية المعلومات المضللة، ولماذا قد تكون مشكلة، وكيف يمكن التعرف عليها، وما يمكن القيام به لحماية أنفسهم وكيفية القيام بذلك ([185]).

ولقد حددت ويلز بعض القواعد اللازمة لدخول المسابقة مثل: تقبل القصص الرقمية إما باللغة الويلزية أو الإنجليزية، كما يتم سرد القصص الرقمية بصورة مرئية، أو مكتوبة أو سمعية وأن تكون مقدمة في التنسيقات التالية: أن تكون القصص المرئية فيلمًا (فيديو أو رسوم متحركة)، ولا تزيد عن 4 دقائق وإدخال القصص كملف Mp4، وتقديم القصص المكتوبة كمستند Word ،Pdf، وألا تزيد عن 500 كلمة، وأن تكون القصص السمعية ملفًا صويتًا وليس أكثر من 4 دقائق وأن يتم الادخال كملف [186]) Mp3).

ولأهمية هذه المسابقة قامت حكومة ويلز بالعديد من الاحتفالات بيوم الإنترنت الآمن مثل:([187])

- الاحتفال في 11 فبراير 2020: وكان موضوع الاحتفال بعنوان يوم إنترنت أكثر أمانًا معًا من أجل إنترنت أفضل؛ ويُعد ذلك فرصة للأطفال والشباب وموظفي المدارس وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية في ويلز للمشاركة في حملة عالمية.
- الاحتفال في 5 فبراير 2016: وكان موضوع الاحتفال: لعب دور من أجل إنترنت أفضل، وكان الفائز في فئة المدارس الابتدائية: مدرسة Cornist park من خلال تطبيق (Safe Explorers)، وهذا التطبيق عبارة عن مجموعة من المعلومات والروابط والنصائح حول المحافظة علي الأمان، وفي فئة المدارس الثانوية كان التطبيق الفائز هو تطبيق my username generator، حيث يسمح هذا التطبيق

للأطفال الصغار (الذين تتراوح أعمارهم بين 5– 11) بإنشاء اسم مستخدم يسهل تذكره، ولا يكشف عن أي معلومات عنهم.

يعكس ما سبق دور هذا اليوم كأحد أنشطة ويلز؛ لتعزيز الاستخدام الآمن للتكنولوجيا الرقمية بين الشباب والأطفال، وفي إطار هذا اليوم يتم القيام بتنفيذ العديد من الأنشطة من خلال الشراكة والتعاون بين العديد من الهيئات مثل مركز الإنترنت الآمن.

(ب) قيام حكومة ويلز بتعزيز السلامة والأمان عبر الإنترنت؛ لحماية الأطفال والشباب: حيث تسعي حكومة ويلز إلي توفير بيئة لحماية الأطفال والشباب؛ لدعم الأمان عبر الإنترنت في جميع أنحاء ويلز، ولتوفير مجموعة من الموارد الحديثة ثنائية اللغة حول مجموعة من قضايا الأمان عبر الإنترنت ([188]).

وفي إطار ذلك قامت حكومة ويلز بالعديد من الإجراءات التي تسهم في تحقيق السلامة أو الأمان عبر الإنترنت منها: **تقديم بعض النصائح للطلاب في المرحلة الثانوية، ومن أهم هذه النصائح ما يلي:([189])**

- استخدام كلمات مرور قوية وعدم مشاركتها مطلقًا، والتحدث إلي الوالدين عما تفعله عبر الإنترنت
- التفكير قبل إرسال أي صور عبر الإنترنت، وتحديد ما الغرض من استخدامها.
- مراجعة إعدادات الخصوصية بانتظام على التطبيقات أو الهواتف أو أجهزة الكمبيوتر.
- التعرف على كيفية حظر المحتوي، والابلاغ عن المستخدم الذي يتصرف بطريقة غير لائقة.
- عدم الضغط مطلقًا على الروابط الموجودة في رسائل البريد الالكتروني أو الرسائل التي تطلب منك تسجيل الدخول ومشاركة التفاصيل الخاصة بك فقد تكون عملية احتيال.

(ج) قامت ويلز من خلال مؤسسة (Wise Kids) بتثقيف الشباب حول الاستخدام الآمن للشبكات الاجتماعية والالمام بقضايا التعامل مع الإنترنت مثل: آداب التعامل

عبر الإنترنت، وفي إطار ذلك اهتمت المنظمة بقضية التنمر الإلكتروني؛ لخطورتها وتزايدها في ظل العصر الرقمي، وفي إطار ذلك تم تقديم بعض النصائح للمدارس وللشباب أيضًا عند التعامل مع التنمر الإلكتروني، ويمكن إجمال هذه النصائح والإرشادات فيما يلي:([190])

- امتلاك استراتيجية واضحة وإرشادات بالفصل الدراسي للتعامل مع التنمر الإلكتروني.
- التعرف علي أحدث التقنيات واستخدام الشباب لها، وإجراء تدريب مناسب للموظفين والآباء والشباب، واستخدام هذه الجلسات أيضًا؛ لاستكشاف قضايا الأمان والثقة والمسئولية عبر الإنترنت وآداب التعامل، ومحو الأمية الرقمية.
- التواصل مع الشباب بشأن قضايا التنمر الإلكتروني.
- تحديد ما هي المعلومات الشخصية التي تشاركها عبر الإنترنت
- عدم مشاركة كلمات المرور حتي مع أفضل الأصدقاء، وعدم الرد علي المتنمرين.
- عدم إعادة توجيه الرسائل فقد يكون ذلك مخالفًا للقانون.
- الاحتفاظ بجميع سجلات التنمر، علي سبيل المثال، يمكن أن تكون لقطة شاشة لمحادثة علي face book أو Twitter أو بريد إلكتروني أو رسالة نصية يمكن استخدامها من قبل الشرطة أو مزود خدمة الإنترنت، أو شركة الهاتف المحمول كدليل علي المضايقة ولتتبع المتنمرين إذا حاولوا إخفاء هويتهم.

يتضح مما سبق ذكر بعض الإجراءات والممارسات التي قامت بها حكومة ويلز في سبيل تحقيق السلامة والأمان عبر الإنترنت من خلال تعزيز التعامل الآمن والإيجابي مع المواقع الإلكترونية، وتجنب المواقع الإلكترونية التي تقدم محتوي ضار، ودعم المرونة الرقمية لإكساب الأطفال والشباب المعارف والسلوكيات التي تؤهلهم من حماية هويتهم الرقمية عبر الانترنت، وتجنب المخاطر المتنوعة عند استخدامه.

(د) أداة: الأمان بدرجة Degree Safe 360 360: تعد هذه الأداة وسيلة للمراجعة الذاتية للسلامة عبر الإنترنت للمدارس، ويمكن توضيح ملامح هذه الأداة فيما يلي:

- تعد الأداة وسيلة مراجعة ذاتية يتم توفيرها للمدارس في ويلز والتي تسمح للمدارس بمراجعة سياسة وممارسات السلامة عبر الإنترنت وقياس ذلك مقابل المعايير الوطنية واقتراح خطط العمل، وتنقسم الأداة إلي عدد من الجوانب التي تغطي المجالات الرئيسة للأمان عبر الإنترنت في المدرسة علي سبيل المثال: المسئوليات والسياسة والاتصالات والأمن التقني ([191]).
- تهدف الأداة إلى مساعدة المدرسة في ويلز علي مراجعة سياسة وممارسات الأمان علي الإنترنت، حيث توفر المعلومات التي يمكن أن تؤثر على إنتاج ومراجعة سياسات الأمان عبر الإنترنت، وتطوير الممارسات الجيدة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتحديد فرص الالتزام والمشاركة من المدرسة بأكملها، وتوفير سلسلة متصلة للمدارس لمناقشة كيفية انتقالها من توفير المستوي الأساسي للسلامة عبر الإنترنت إلي ممارسة طموحة ومبتكرة ([192]).

– ومن أهم الملامح الأساسية التي تميز هذه الأداة ما يلي: ([193])

- تعد أداة مراجعة ذاتية تفاعلية للسلامة عبر الإنترنت، وتسمح هذه الأداة للمدارس بمراجعة توفير الأمان عبر الإنترنت، ووضع خطط عمل والوصول الي مجموعة من الموارد والسياسات ذات الصلة
- تفيد في إنتاج ومراجعة سياسات الأمان عبر الإنترنت.
- تسمح بالاستخدام التعاوني عبر الإنترنت من قبل الموظفين، مع فرص الالتزام والمشاركة من المدرسة، وتسجيل التعليقات ومصادر الأدلة ونقاط العمل.
- توفر بيانات معيارية، وتسمح بإجراء مقارنات لتوجيه المدارس وكيفية انتقالها من توفير المستوي الأساسي للسلامة عبر الإنترنت إلى ممارسة طموحة ومبتكرة.

وعند النظر إلي الممارسة الفعالة يتم عرض العناصر التالية من قبل المدارس التي تُظهر أقوي مستويات الأداء، ويمكن إجمال هذه العناصر فيما يلي:([194])

- يتم تخطيط برامج تعليم السلامة عبر الإنترنت وتنفيذها عبر المناهج الدراسية، وعلى مدار العام الدراسي بما يساعد على تطوير قدرة المتعلمين على الصمود في التعامل مع قضايا الأمان عبر الإنترنت.

- يُسهم المتعلمون في جودة البرنامج من خلال دعم الأقران والموظفين من خلال مخططات القائد الرقمي.
- تدريب الموظفين؛ حيث يتم توفير تدريب للتوعية بالسلامة عبر الإنترنت مما يسمح لهم بالتعرف على مشكلات الأمان عبر الإنترنت والتعامل معها عند ظهورها، ودعم المتعلمين من خلال أنشطة تعليمية عالية الجودة.
- الإبلاغ عن حوادث الأمان عبر الإنترنت والتعامل معها.
- الأمان الفني، بمعني أن تكون أنظمة المدرسة آمنة من سوء الاستخدام والتصفية مناسبة وتتم إدارتها بشكل جيد.

يتضح مما سبق طبيعة هذه الأداة حيث يمكن من خلالها حماية الطلاب من المحتوي غير القانوني والضار والمزيف عبر الوسائط الرقمية المختلفة، وتعزيز السلوك الآمن عبر الإنترنت من خلال توظيف المناهج الدراسية في دعم سلامة الطلاب عبر الإنترنت مما يسهم في تطوير قدرة الطلاب علي التعامل مع الوسائل التكنولوجية، وتدريب العاملين بالمنظومة المدرسية للتوعية بالسلامة عبر الإنترنت والتعرف علي أهم القضايا والمشكلات وكيفية التعامل معها للحد من الآثار السلبية لهذه المشكلات.

خامسًا: القوي والعوامل الثقافية التي تؤثر على المواطنة الرقمية في ويلز: تتنوع القوي والعوامل الثقافية المؤثرة على المواطنة الرقمية في ويلز، والتى دفعتها للاهتمام بالمواطنة الرقمية، ويتضح ذلك فيما يلي:

(1) العامل التكنولوجي: والذى يتمثل في تزايد استخدام شبكة الإنترنت، حيث يتميز العصر الحالي بتزايد استخدام الإنترنت وكافة الوسائل التكنولوجية، ولهذا يُعد الإنترنت جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية لكثير من الناس، فما يقرب من تسعة من كل عشرة بالمملكة المتحدة متصلون بالإنترنت، وعلي الرغم أن الإنترنت يمثل قوة قوية يخدم الإنسانية وينشر الأفكار ويعزز الحرية والفرص في جميع أنحاء العالم فهناك أدلة متزايدة علي حجم المحتوي الضار والنشاط الذي يتعرض له الأشخاص عبر الإنترنت ([195]).

وفي إطار ذلك أكدت المملكة المتحدة بمقاطعاتها المختلفة ومنها ويلز علي العديد من ملامح الاستخدام السيء والضار للإنترنت، وانطلاقًا من تزايد أخطار الإنترنت علي مستوي المملكة المتحدة بكافة مقاطعاتها ومنها ويلز تسعى الحكومة أن تكون المملكة المتحدة أكثر الأماكن أمانًا عند الاتصال بالإنترنت؛ ولهذا أصدرت الورقة البيضاء للأضرار عبر الإنترنت؛ للحد من الأخطار والأضرار عبر الإنترنت، ولتحقيق السلامة والأمان عند التعامل مع مختلف التقنيات الرقمية، حيث أكدت هذه الورقة علي العديد من الإجراءات التي يمكن من خلالها تجنب الأضرار عبر الإنترنت، والتي يمكن إجمال أبرزها فيما يلي:([196])

– تحديد برنامج عمل لمعالجة المحتوي أو النشاط الذي يضر بالمستخدمين ولاسيما الأطفال، وتحديد إطارًا تنظيميًا للسلامة عبر الإنترنت من خلال تحديد بعض القواعد منها:

- تحديد قواعد قانونية للرعاية؛ لجعل الشركات تتحمل مزيدًا من المسئولية عن سلامة مستخدميها ومعالجة الضرر الناجم عن المحتوي.
- يكون للجهة التنظيمية مجموعة من الصلاحيات لاتخاذ إجراءات فعالة ضد الشركات التي انتهكت واجب الرعاية القانوني.
- تحديد قواعد لتطوير ثقافة الشفافية والثقة والمساءلة كعنصر أساسي في الإطار التنظيمي للسلامة عبر الإنترنت، بحيث يكون للجهة التنظيمية سلطة طلب التقارير السنوية من الشركات المختلفة، مع تحديد مدي انتشار المحتوي الضار علي منصاتها، والإجراءات المضادة التي تتخذها لمعالجة هذه التقارير.

يتضح مما سبق اهتمام المملكة المتحدة بكافة المقاطعات ومنها ويلز بإرساء بعض القواعد والمعايير التي يمكن من خلالها تدعيم السلامة والأمان عبر الانترنت، وتجنب الأضرار المختلفة عند التعامل مع الوسائط التكنولوجية، مما يسهم في تدعيم المواطنة الرقمية والتي يمكن من خلالها إكساب الأطفال والشباب العديد من المعارف والقيم والسلوكيات التي تؤهلهم من التعامل الإيجابي للتكنولوجيا الحديثة.

(2) العامل السياسي: نظرًا لأن ويلز وحدة مكونة من المملكة المتحدة فإن العلاقات الخارجية والعديد من الأمور الداخلية لويلز يتم تحديدها في لندن من قبل الحكومة البريطانية ومجلس العموم بالبرلمان، والذي يضم العديد من أعضاء ويلز وبالتالي فإن رئيس الوزراء البريطاني هو رئيس الدولة والرئيس التنفيذي، ومع ذلك فإن الجمعية الوطنية لويلز التي تأسست في كارديف في عام 1999 تحملت العديد من المسؤوليات بما في ذلك التنمية الحضرية والريفية والتخطيط الاقتصادي والصحة والرفاهية والثقافة والتعليم والنقل والسياحة والمسائل البيئية، وتضم الجمعية الوطنية المكونة من 60 مقعدًا 40 عضوًا يتم انتخابهم مباشرة من بين 40 دائرة انتخابية برلمانية و20 عضوًا إضافيًا يتم انتخابهم من خلال التمثيل النسبي[197].

ويتضح أثر العامل السياسى في حرص القيادة السياسية على دعم المواطنة الرقمية، ومن ملامح هذا الاهتمام تعاون حكومة ويلز مع مركز الإنترنت الآمن في المملكة المتحدة، وفي إطار هذه الشراكة تم القيام بالعديد من الأنشطة والإنجازات التي تسهم في تدعيم السلامة عبر الإنترنت كأحد مكونات المواطنة الرقمية، والتي تتمثل فيما يلي:([198])

- تعاون حكومة ويلز مع مركز الإنترنت الآمن في المملكة المتحدة؛ لدعم الأمان عبر الإنترنت من خلال مسابقة يوم الإنترنت الآمن السنوي، وإعداد جلسات لإعداد أصحاب المصلحة وإحاطات السلامة المباشرة عبر الإنترنت، ففي الفترة من 2019–2020 تم تقديم ستة إحاطات حول الأمان عبر الإنترنت كجزء من عمل التوعية بمركز الإنترنت الآمن في المملكة المتحدة.
- عقدت جلسات مع أصحاب المصلحة ليوم الإنترنت الآمن 2019–2020 الذي نظمه مركز الإنترنت الآمن في المملكة المتحدة يوم 13 نوفمبر 2019 في كارديف، ولقد أتاح هذا الحدث الذي حضره مجموعة من المعلمين والمنظمات فرصة للاستماع مباشرة من مركز الإنترنت الآمن في المملكة المتحدة حول حملة 2020،

ومناقشة الأفكار وتبادلها من أجل المشاركة التعاونية، كما تعاونت حكومة ويلز مع مركز الإنترنت الآمن في المملكة المتحدة لاستضافة حدث افتراضي لأصحاب المصلحة في 12 فبراير 2020 بهدف دعم المعلمين والمنظمين للمشاركة في يوم الإنترنت الآمن 2021.

يتضح مما سبق ذكره التعاون والشراكة بين مركز الإنترنت الآمن وحكومة ويلز والذي نتج عنها القيام بالعديد من الأنشطة والإنجازات التي ساهمت في توفير العديد من الإجراءات والتدابير التي تسهم في إرساء العديد من الإجراءات والممارسات لدعم الأمن والسلامة عبر الإنترنت.

(3) العامل الثقافي: يتضح ذلك فى توظيف النظام التعليمي بكافة عناصره في دعم المواطنة الرقمية: في إطار اهتمام المملكة المتحدة بالمواطنة الرقمية حرصت علي توظيف التعليم الرسمى والتعليم غير الرسمى في تعزيز تعليم المواطنة الرقمية، ومن ملامح هذا الاهتمام ما يلي:([199])

–فيما يتعلق بالتعليم الرسمي: تركز المملكة المتحدة علي تناول العديد من القضايا مثل: حقوق الشباب عبر الإنترنت، واكتشاف الأخبار المزيفة، والانتباه إلي الأضرار عبر الإنترنت مثل: التنمر الإلكتروني؛ ليكونوا مواطنين رقميين آمنين ومسئولين.

– فيما يتعلق بالتعليم غير الرسمي: وفي إطار ذلك يعمل الشباب علي عقد جلسات حول مجموعة من القضايا التي يرونها ذات أولوية للشباب وللأفراد في مناطقهم الجغرافية، حيث يتم تقديم العديد من جلسات حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والصحة العقلية، وتناول بعض القضايا ذات الصلة بالأمان عبر الإنترنت مثل: التنمر الإلكتروني، ومراجعة موارد المواطنة الرقمية عبر الإنترنت، ومراجعة بعض الموضوعات عن المواطنة الرقمية مثل: كيفية التعامل عبر الإنترنت فيما يتعلق بالكلام الذي يحرض علي الكراهية، مع توفير تعلم المواطنة الرقمية الشاملة في مراكز الشباب في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

يتضح مما سبق حرص المملكة المتحدة على الاهتمام بقضايا المواطنة الرقمية من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي.

وفي إطار ذلك قامت المملكة المتحدة ببعض المبادرات أو البرامج التي تهدف الي الاهتمام بالمواطنة الرقمية، ومن هذا البرامج ما يلي:(200)

- توفير برنامج تعليمي مجاني؛ لتمكين تلاميذ المرحلة الثانية من المرحلة الأساسية في المملكة المتحدة من (7 – 11 عامًا) من المعرفة والمهارات التي يحتاجون اليها ليكونوا آمنين ومستكشفين علي الإنترنت، ويتمتعون بالثقة، ويتكون البرنامج من مجموعة موارد معتمدة للمعلمين والتي تشمل خطط الدروس والملصقات والأنشطة.
- توفير برنامج معتمد للمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 عامًا، وتم تصميم البرنامج لتعليم الشباب التفكير النقدي، وتعليم مهارات المواطنة الرقمية وتشجيعهم علي أن يكون لديهم أصوات إيجابية عبر الإنترنت، والتقليل من الكراهية والتطرف، والتقليل من الفجوة في تعليم المواطنة الرقمية.

واستنادًا لما سبق، اهتمت حكومة ويلز بتوظيف المنظومة التعليمية في دعم المواطنة الرقمية باتخاذ بعض الإجراءات والممارسات التي تسهم في مساعدة المعلمين والعاملين والطلاب ومن هذه الممارسات: إنشاء المنصة الوطنية للتعلم الرقمي Hwb (Hwb the National Digital learning platform)، حيث تستضيف المنصة مجموعة من الأدوات والموارد الرقمية لدعم التعليم والتعلم في ويلز، وتم تطويرها بما يتوافق مع بعض المبادئ الرئيسة؛ لدعم منهج وطني، ولتبادل المهارات والأساليب والموارد بين المعلمين في ويلز، ولدعم التعليم والتعلم باللغتين الويلزية والانجليزية، ولتوفير إمكانية متساوية للوصول إلي الأدوات والموارد المجانية التي تركز علي الفصول الدراسية لجميع المعلمين والمتعلمين في ويلز، كما تُمكن الطلاب والمعلمين من الوصول إلي الموارد عبر الإنترنت في أي مكان وفي أي وقت من خلال مجموعة من الأجهزة، كما توفر المنصة أدوات لمساعدة المعلمين علي إنشاء مواردهم وتقييماتهم[201].

يعكس ما سبق الدور الذي يمكن أن تقدمه المنصة الوطنية للتعلم الرقمي؛ حيث يمكن من خلالها توفير العديد من الموارد التعليمية عبر الإنترنت، وتمكين المتعلمين

والمعلمين؛ للوصول لهذه الموارد في أي مكان وزمان، بالإضافة لذلك تمكين تبادل المهارات والأساليب والموارد التعليمية بين المعلمين، كما تسعي المنصة إلي توفير العديد من الخدمات الرقمية؛ لمساعدة المعلمين والطلاب علي تضمين الممارسات الرقمية ضمن منهج ويلز، والاهتمام بتدعيم ثقافة الطلاب والمعلمين وكفاءاتهم ومهاراتهم ومعرفتهم الرقمية التي يقوم عليها منهج ويلز.

(4) العامل الاقتصادي: تتمتع ويلز بتوافر الاستثمار الأجنبي النشط في التصنيع الويلزي لا سيما في صناعاتها عالية التقنية،ويمثل التصنيع ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي لويلز، ولقد ساعدت التحسينات في البنية التحتية للنقل على جلب التصنيع المتنوع إلى الجنوب الشرقي والشمال الشرقي بما في ذلك الشركات المملوكة للأجانب المتخصصة في المنتجات الكهربائية والسيارات والمواد الغذائية والمعادن والمنتجات المعدنية والمشروبات والأجهزة البصرية، وتمثل الخدمات المالية والتجارية والحكومية بما في ذلك التعليم والخدمات الصحية والفنادق والمطاعم والتجارة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وتعد السياحة مصدرًا مهمًا للدخل لا سيما حول المتنزهات الوطنية المرتفعة وفي المنطقة الساحلية [202] .

ونظرًا لارتفاع المستوي الاقتصادي لويلز وفرت التمويل الملائم لحماية الطلاب في مختلف المراحل التعليمية من أخطار التكنولوجيا والوسائط الرقمية الحديثة من خلال الاهتمام بإرساء دعائم المواطنة الرقمية.

ولهذا اهتمت ويلز بتقديم التمويل؛ لتمكين الاتحادات الإقليمية من الترويج الفعال للمواطنة الرقمية والاستخدام الأمن والمسئول للتكنولوجيا الرقمية، وفي إطار ذلك تم تنفيذ بعض الإنجازات والأنشطة ففي يناير 2014 تم الاتفاق علي 1.5 مليون جنيه إسترليني؛ لتمويل المنح التي توفر الدعم المستمر لبرنامج المنصة الرقمية (Hwb) للتحالفات الإقليمية لمدة ثلاث سنوات من 1 ابريل 2016 إلي 31 مارس 2019، حيث تركز الأنشطة علي ما يلي: ([203])

- تقديم الدعم للممارسين في المدراس؛ لتنمية ثقتهم والكفاءة في استخدام مجموعة من الموارد والأدوات الرقمية المتاحة من خلال برنامج التعلم في ويلز الرقمية.
- الترويج الفعال للمواطنة الرقمية فيما يتعلق بالاستخدام الآمن والمسئول للأدوات والموارد المتاحة من خلال برنامج التعلم في ويلز الرقمية وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الرقمية علي نطاق واسع.
- دعم الممارسين في تطوير مهاراتهم القيادية، ودعم مهارات محو الأمية الرقمية بما تتوافق مع تطوير وتنفيذ إطار الكفاءات الرقمية، ويتوافق مع المناهج في ويلز 2022.

في أبريل 2019 بدأت المرحلة الثالثة من منحة التمويل بتمويل قدرة 500 ألف جنيه إسترليني، حيث يستخدم هذا التمويل للاستمرار في دعم برنامج المنصة الوطنية للتعلم الرقمى (Hwb)، والترويج للمواطنة الرقمية والاستخدام الآمن والمسئول للتكنولوجيا الرقمية.

كما تم تقديم (1.5) مليون جنيه إسترليني من تمويل المنح كدعم مستمر لبرنامج المنصة الوطنية للتعلم الرقمى للتحالفات الإقليمية لمدة ثلاث سنوات من أبريل 2019 إلي 31 مارس 2022، كما تواصل الاتحادات الإقليمية تقديم مجموعة متنوعة من خيارات الدعم وفرص التنمية في إطار البرنامج، وفي أبريل 2020 بدأت السنة الثانية من المرحلة الثالثة من المنحة بتمويل قدرة (500) ألف إسترليني، وتشير التوقعات إلي أن الاتحادات الإقليمية ستسمر في استخدام التمويل لمواصلة دعم برنامج المنصة الوطنية للتعلم الرقمى والترويج الفعال للمواطنة الرقمية، والاستخدام الآمن والمسئول للتكنولوجيا الرقمية([204]).

الخطوة الخامسة: التحليل المقارن لخبرة كل من ولاية واشنطن وويلز في مجال المواطنة الرقمية:

تتناول الدراسة في هذه الخطوة التحليل المقارن لخبرة كل من ولاية واشنطن وويلز في مجال المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى؛ لإبراز أوجه التشابه والاختلاف، وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات الصلة بالموضوع، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولًا: المؤسسات المسئولة عن تفعيل المواطنة الرقمية:

– أوجه التشابه:

– تتشابه كل من ولاية واشنطن وويلز في الاعتماد على العديد من المؤسسات المسئولة عن تفعيل المواطنة الرقمية سواء بطريقة مباشرة أو من خلال الاهتمام ببعض القضايا ذات الصلة بالمواطنة الرقمية مثل: تدعيم الأمان والسلامة عبر الإنترنت، ومحو الأمية الرقمية، ومحو الأمية الإعلامية، والكفاءة الرقمية.

– كما تتشابه كل من ولاية واشنطن و ويلز في الاستناد إلى هذه المؤسسات فى تفعيل المواطنة الرقمية من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والممارسات المتنوعة ذات الصلة بالمواطنة الرقمية؛ حيث تمكنت كل منهما من خلال ما توفره من أنشطة ذات صلة بالمواطنة الرقمية من توظيف كافة عناصر المنظومة التعليمية في تدعيم قيم ومعارف وسلوكيات المواطنة الرقمية مثل: توظيف دور المعلم ومديري المدارس، وتوظيف دور المناهج الدراسية، ودور الطالب في تفعيل المواطنة الرقمية، وتحقيق السلامة والأمان عند التعامل مع الوسائط التكنولوجية المختلفة.

ويمكن تفسير قيام ولاية واشنطن وويلز بالعديد من الأنشطة والممارسات من خلال مؤسساتها المختلفة في مجال تفعيل المواطنة الرقمية **في ضوء الثورة التكنولوجية، وتزايد استخدام شبكة الإنترنت**، ففي إطار هذه الثورة التكنولوجية يستخدم الأطفال والشباب القوة الهائلة للوسائط الرقمية ومن ثم يواجه الشباب مخاطر عند استخدام التكنولوجيا، مثل: التنمر الالكتروني، والغش الرقمي، وتؤكد هذه القضايا على حاجة الطلاب للتعلم، وحاجة المعلمين لتدريس المواطنة الرقمية ومهارات محو الأمية الإعلامية؛ حيث يمكن للمدارس أن تؤدي دورًا حاسمًا في ضمان تعلم الطلاب كيفية استخدام وسائل الإعلام والموارد التكنولوجية بشكل آمن وأخلاقي ومسئول (205).

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم المواطنة الرقمية: والتي تشير إلى عادات رقمية مسئولة في عالم رقمي، ومن خلال هذه العادات الرقمية يؤكد الباحثون على ضرورة الاستخدام اليومي للتقنيات الرقمية بشكل إيجابى وآمن، وذلك من خلال بعض القضايا

المرتبطة بالمواطنة الرقمية مثل: البصمة الرقمية، والخصوصية الرقمية، وشبكة الإنترنت الرقمية والهوية الرقمية؛ لدعم الطلاب على المستوى الأكاديمي والاجتماعي والرفاهية العاطفية ([206]).

- **أوجه الاختلاف**: تختلف ولاية واشنطن وويلز في طبيعة الممارسات والأنشطة التي قامت بها كل منهما من خلال مؤسساتها المسئولة عن المواطنة الرقمية، حيث أكدت ولاية واشنطن على تفعيل المواطنة الرقمية من خلال التركيز على قضية محو الأمية الإعلامية، ولهذا قامت بالعديد من الممارسات والأنشطة منها على سبيل المثال: جعل محو الأمية الإعلامية محورًا رئيسًا وذات أولوية كبيرة في نظامها التعليمي، كما تم دمج قضية محو الأمية الإعلامية في المناهج الدراسية، وتضمينها العديد من القضايا والموضوعات التي تؤهل الشباب من محو الأمية الإعلامية والرقمية، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الشباب؛ لاكتساب مهارة كيفية تطبيق مهارات الاستفسار، والتعبير، والتفكير النقدي عند التعامل مع المحتوي الالكتروني، وكيفية فرز المعلومات الصحيحة عن الخاطئة.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم محو الأمية الإعلامية، والتي تعتبر مهارة لتمكين التفكير النقدي حول الرسائل الإعلامية وخاصة التي تنتجها الشركات والجماعات الأيديولوجية، مما يتطلب استجابة عاجلة؛ حتى يتمكن الشباب من المشاركة؛ حيث تتعلق المواطنة الرقمية بكيفية العيش في عصر المعلومات الجديد كما يمكن الوصول والتحدث إلى أي شخص في أي وقت، ولهذا فنحن بحاجة إلى تطوير وسائل ومهارات وإرشادات جديدة لكيفية العمل في هذا العالم الجديد وهذه هي المواطنة الرقمية ([207]).

بينما ركزت ويلز على تفعيل المواطنة الرقمية من خلال التركيز على بعض القضايا مثل: الأمان والسلامة عبر الإنترنت كقضية أساسية، بالإضافة إلى المواطنة الرقمية، والرفاهية الرقمية للأطفال والشباب، والكفاءة الرقمية للعاملين والطلاب، والاستناد إليها في دعم معارف وأخلاقيات المواطنة الرقمية.

ويمكن تفسير تنوع الممارسات والإجراءات التي قامت بها ويلز من خلال العديد من المؤسسات **في ضوء الثورة التكنولوجية وتزايد استخدام الإنترنت والوسائط**

التكنولوجية، وما صاحب ذلك من أخطار ومشكلات تواجه الشباب والأطفال في مختلف الأعمار، وتزايد الاستخدام السيء والضار للإنترنت.

ومن ملامح الاستخدام الضار للإنترنت انتشار المحتوي والنشاط غير القانوني وغير المقبول على نطاق واسع عبر الإنترنت، واستخدام الإنترنت للمضايقة والتنمر والتخويف، وانطلاقًا من تزايد أخطار الإنترنت على مستوى المملكة المتحدة بكافة مقاطعاتها ومنها ويلز حرصت الحكومة أن تكون المملكة المتحدة أكثر الأماكن أمانًا في العالم للاتصال بالإنترنت؛ ولتحسين سلامة المواطنين عبر الإنترنت ([208]).

ثانيًا: الإطار القانوني للمواطنة الرقمية:

-**أوجه التشابه:** تتشابه كل من ولاية واشنطن وويلز في إصدار العديد من القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية سواء تتعلق هذه القوانين بالمواطنة الرقمية بصفة مباشرة أو ببعض القضايا ذات الصلة بالمواطنة الرقمية مثل قضية: الأمان أو السلامة عبر الإنترنت، أو قضية إساءة استخدام الكمبيوتر، وكذلك حماية البيانات، ومن ثم المحافظة على خصوصية الفرد وخصوصية الآخرين.

ويمكن تفسير اهتمام ولاية واشنطن بإصدار العديد من القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، أو بأحد القضايا المرتبطة والمؤثرة فيها مثل: الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، في ضوء ما يلى:

- **رؤية ولاية واشنطن للمواطنة الرقمية.**
- **الثورة التكنولوجية والمعلوماتية مما أدى إلى تزايد استخدام الأطفال والشباب للإنترنت في كافة المجالات،** وما صاحب ذلك من انتشار الأخطار والمحتوى الضار وغير القانوني عبر الإنترنت، مما يفرض على المدارس سرعة التعامل مع هذه التداعيات المصاحبة لاستخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة، وهذه القضايا تؤكد الحاجة إلى ضرورة أن يتعلم الطلاب، ويدرس المعلمون مهارات محو الأمية الرقمية، ومهارات المواطنة الرقمية ([209]).

- **في ضوء العامل السياسي**: ومن ملامح ذلك اهتمام الهيئة التشريعية في ولاية واشنطن بإصدار العديد من القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية والسلامة والأمن عبر الإنترنت، ولهذا أقر المشرعون في ولاية واشنطن قانون المواطنة الرقمية؛ لمساعدة الطلاب على فهم حياتهم بشكل أفضل عبر الإنترنت، وهي واحدة من أولى مشاريع القوانين من نوعها في البلاد، ويتطلب هذا من مسئولي التعليم بالولاية صياغة سياسة نموذجية للتعليم في المواطنة الرقمية وأمان الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية»(210).

كما يمكن تفسير اهتمام ويلز بتبني وتطبيق العديد من القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية في ضوء ما يلى:

في ضوء الثورة التكنولوجية، وما صاحب ذلك من تزايد استخدام الإنترنت وكافة الوسائط التكنولوجية، وما ارتبط بذلك من انتشار المحتوى الضار وغير القانوني عبر الوسائط التكنولوجية المختلفة، مما فرض على ويلز تبني وتطبيق بعض القوانين؛ لتوعية الطلاب والأسر بهذه المخاطر وكيفية تجنبها، والتعامل الإيجابي مع الوسائل التكنولوجية الحديثة.

كما يمكن تفسير اهتمام كل من ولاية واشنطن و ويلز بإصدار العديد من القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية: **في ضوء القانون الرقمي** باعتباره أحد أبعاد المواطنة الرقمية، ففي ظل التغيرات الحديثة تأتي قيود وقوانين جديدة ومع تقدم العلم تسارعت اللوائح التنظيمية مما أدى إلى تطور القواعد واللوائح باستمرار، مما يفرض على الطلاب والمعلمين أن يكونوا على دراية بكل ما هو قانوني ومقبول (211) .

- **أوجه الاختلاف**: بينما تختلف ولاية واشنطن عن ويلز في طبيعة القضايا التي تضمنتها القوانين المختلفة وما يرتبط بها ممارسات وإجراءات تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، وتحقيق الاستخدام الآمن للتكنولوجيا الحديثة، وفي إطار ذلك تتميز ولاية واشنطن بإصدار العديد من القوانين ذات الصلة المباشرة بالمواطنة الرقمية والأمان عند استخدام الإنترنت ومحو الأمية الإعلامية، كما تتميز القوانين التي أصدرتها ولاية واشنطن بتحديد الاستراتيجيات التي تدعم دور المناطق التعليمية والمدارس لتنفيذ

أفضل الممارسات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية من خلال توظيف المنظومة التعليمية كالمناهج الدراسية، ودور المعلم، ودور الطالب ومديري المدارس، ومراجعة السياسات التعليمية.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العديد من القوى والعوامل الثقافية منها:

- **الثورة التكنولوجية وتزايد استخدام الأطفال والشباب للوسائط التكنولوجية الحديثة،** وما صاحبه من تحديات ومخاطر، وفي إطار ذلك تتبلور ضرورة تعلم الطالب مهارات جديدة؛ لدعمه وليصبح مواطنًا رقميًا.
- **في ضوء العامل السياسي** وحرص الحكومة الفيدرالية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية بكافة ولاياتها عامة، وولاية واشنطن بصفة خاصة على تبني وتطبيق العديد من القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، ففي عام 2016 أقرت الهيئة التشريعية في ولاية واشنطن مشروع قانون يعترف بأنه مع زيادة انتشار التكنولوجيا داخل وخارج الفصل الدراسي يجب أن يتعلم الطلاب كيفية استخدام هذه التكنولوجيا بطرق آمنة وأخلاقية ومسئولة وفعالة. ([212]) .

بينما ركزت ويلز على تبني القوانين الصادرة عن المملكة المتحدة ككل بكافة مقاطعاتها ومنها ويلز، كإطار عام انطلقت منه ويلز في دعم المواطنة الرقمية، مثل: قانون الأمان عبر الإنترنت، وقانون إساءة استخدام الكمبيوتر 1990م، وقانون حماية البيانات، وقانون الاقتصاد الرقمي.

– كما تختلف ويلز عن ولاية واشنطن في طبيعة القضايا التي تناولتها القوانين وما يرتبط بها من ممارسات وإجراءات تنعكس على تفعيل المواطنة الرقمية، ففي إطار القوانين السابقة تم التركيز على بعض القضايا مثل: الأمان والسلامة عبر الإنترنت، وكيفية تجنب إساءة استخدام الكمبيوتر، ومن ثم التعامل الإيجابي مع الإنترنت، والمحافظة على أمن المعلومات والبيانات وحمايتها، ومن ثم استخدامها بصورة إيجابية تخدم الفرد والمجتمع.

ويمكن تفسير تركيز ويلز من خلال القوانين المختلفة على القضايا السابقة بصفة خاصة في ضوء ما يلى:

- **في ضوء الثورة التكنولوجية وتزايد استخدام شبكة الإنترنت**، ومن ثم تزايد انتشار حجم المحتوى الضار وغير القانوني، وتزايد ملامح الاستخدام السيء والضار للإنترنت.
- **كما يمكن تفسير ما سبق في ضوء مفهوم الآداب الرقمية**: فمثلما هو ضروري أن يتعلم الطلاب كيفية التصرف بشكل صحيح في الفصل الدراسي أو في سياق المدرسة، يحتاج الطلاب إلى البحث عن كيفية أن يكون مدربًا أثناء الاتصال بالإنترنت، كما يجب تعليم الطلاب أهمية احترام أقرانهم عبر الإنترنت، وكيفية التصرف بمسئولية ([213]).

ثالثًا: من حيث الأدلة الإرشادية للمواطنة الرقمية:

أوجه التشابه:

- تتشابه كل من ولاية واشنطن وويلز في تطبيق بعض الأدلة الإرشادية ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، وتركيزها على بعض القضايا ذات الصلة بالمواطنة الرقمية مثل: قضايا الأمان أو السلامة عبر الإنترنت.
- كما تتشابه كل من ولاية واشنطن و ويلز في الاستناد إلى هذه الأدلة الإرشادية في القيام بالعديد من الممارسات والإنجازات؛ حيث تبنت ولاية واشنطن واستندت إلى دليل التعلم الرقمي للمعلم، ودليل التعلم الرقمي لقائد المدرسة، وتبنت واستندت ويلز إلى خطة عمل الأمان الإلكتروني للأطفال والشباب في ويلز، ومن ثم تسعى كل من واشنطن وويلز إلى إعداد المواطن الرقمي الملم بمعارف وأخلاقيات التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم المواطن الرقمي وأهمية الدور الذي يقوم به؛ فالمواطن الرقمي من يمارس استخدام التكنولوجيا بضمير ويوضح الاستخدام المسئول للمعلومات ويحافظ على اتجاه جيد نحو التعلم باستخدام التكنولوجيا، كما أنه مستخدم واثق من التكنولوجيا الرقمية؛ للمشاركة في الأنشطة التعليمية والثقافية والاقتصادية في ظل متطلبات المجتمع الرقمي ([214]) .

- **أوجه الاختلاف**: بينما تختلف ولاية واشنطن عن ويلز في اعتمادها والاسترشاد ببعض الأدلة التي تم إصدارها واعتمادها على المستوى الفيدرالي للولايات المتحدة

الأمريكية بصفة عامة وولاية واشنطن بصفة خاصة، وتعد هذه الأدلة بمثابة موجهات رئيسة لولاية واشنطن في دعم المواطنة الرقمية، بينما أعدت وتبنت ولاية ويلز خطة خاصة بها وهي خطة عمل الأمان الإلكتروني للأطفال والشباب في ويلز.

– كما تختلف هذه الأدلة الإرشادية في طبيعة القضايا والممارسات التي أكدت عليها كل منها، **ففي ولاية واشنطن** أكد دليل التعلم الرقمي للمعلم على قضية رئيسة والتي تمثل الهدف الأول منه وهي: الوصول، والمواطنة الرقمية والسلامة، وضمان الخصوصية والأمن، وفي إطار كل قضية مما سبق تناول الدليل بعض الاعتبارات التوجيهية، وتوضيح العديد من الموارد والاستراتيجيات التوجيهية، ومن ثم تسهم هذه القضايا في توظيف دور المعلم في ظل تحديات العصر الرقمي في دعم وتحقيق المواطنة الرقمية.

ويمكن تفسير اهتمام هذا الدليل بتوظيف دور المعلم في تفعيل المواطنة الرقمية في ضوء أهمية دور المعلم، ففي العصر الرقمي لم يعد المعلمون مجرد موصلين للمعرفة ولكن كمرشدين وموجهين ونماذج يحتذي بها وميسرون ومستشارون لأنشطة المعلومات، ومن ثم وفي ظل العصر الرقمي العالمي يؤدي المعلمون دورًا رئيسًا ومهما للغاية في الأنشطة الصفية المبتكرة المتعلقة بعناصر المواطنة الرقمية النشطة والإيجابية، حيث يقع على عاتق المعلمين المسئولية المباشرة في تعليم وتوجيه الطلاب في مجال المواطنة الرقمية من أجل تحقيق تعليم المواطنة الرقمية للشباب ([215]) .

كما ركز دليل التعلم الرقمي لقائد المدرسة على بعض الاعتبارات والاستراتيجيات التوجيهية، وتناول العديد من الأدوار والمسئوليات اللازمة لقائد المدرسة؛ حتى يتمكن من أداء دوره في ظل البيئة الرقمية، ويتضمن ذلك حماية خصوصية الطلاب وأمنهم، وتعزيز المواطنة الرقمية.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء أهمية دور مدير المدرسة في إرساء دعائم المواطنة الرقمية.

بينما تبنت ويلز في سبيل تفعيل المواطنة الرقمية خطة عمل الأمان الإلكتروني للأطفال والشباب ؛ حيث تركز هذه الخطة على قضية رئيسة وهي الأمان والسلامة

للأطفال والشباب عبر الإنترنت، ومن أهم الممارسات أو الإجراءات التي تناولتها هذه الخطة ما يلي: توظيف المنظومة التعليمية في دعم السلامة والأمان عبر الإنترنت، وتوظيف دور بعض المؤسسات المسئولة عن دعم المواطنة الرقمية مثل: التعاون مع مركز الإنترنت الآمن المملكة المتحدة، وتوظيف دور أصحاب المصلحة وإشراكهم في مجال التعليم؛ لدعم الأمان والسلامة عبر الإنترنت ومن ثم إرساء دعم المواطنة الرقمية.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما يلى:

- **في ضوء الثورة التكنولوجية** وتزايد استخدام الإنترنت في كافة المجالات، وما صاحب ذلك من أخطار وأضرار.
- **في ضوء أهمية دور التعليم في إرساء دعائم المواطنة الرقمية؛** حيث يهدف التعليم إلى إعداد الطلاب ليصبحوا متعلمين فعالين مدى الحياة ومواطنين إيجابيين ومساهمين في المجتمع، ونظرًا لاتساع استخدام التكنولوجيا في كافة جوانب الحياة يحتاج المجتمع التعليمي إلى تبني نموذج للمواطنة الرقمية من حيث توفير الوصول العادل للمعلومات الرقمية، ووضع القواعد لضمان أن يكون المجتمع التعليمي آمنًا رقميًا، وأن يتوافر لديه خطة لتأمين وحماية البيانات التعليمية (216).

واستنادًا لتعدد هذه الأخطار اهتمت ويلز بإرساء العديد من الإجراءات والممارسات لدعم السلامة والأمان عبر الإنترنت، ومن ثم دعم المواطنة الرقمية.

رابعًا: توظيف عناصر المنظومة التعليمية في تفعيل المواطنة الرقمية:

- أوجه التشابه:

- تتشابه كل من ولاية واشنطن وويلز في توظيف المنظومة التعليمية مثل: توظيف دور المعلم ومدير المدرسة والمناهج الدراسية والطالب في إرساء دعائم المواطنة الرقمية.
- كما تتشابه كل منهما في تنفيذ العديد من الإنجازات والجهود في هذا المجال، والتي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، وخاصة في ظل تحديات وتغيرات المجتمع الرقمي.

يمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم المواطن الرقمي، فالمواطن الرقمى يكون على دراية بحقوقه ومسئولياته وفرص البيئات الرقمية، وأن تكون تصرفاته آمنة وقانونية وأخلاقية، ويتطلب ذلك تنمية استخدام قدرات التفكير النقدي بسبب مخاطر بيئة الإنترنت المتنوعة والتي تتغير بسرعة كبيرة»(217).

-**أوجه الاختلاف**: بينما تختلف كل من ولاية واشنطن وويلز في طبيعة الأنشطة والإنجازات التي نفذتها وقدمتها كل منهما، واختلاف ما نتج عن هذه الأنشطة من ممارسات تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية.

فولاية واشنطن تبنت تطبيق الآليات والممارسات الآتية في سبيل توظيف المنظومة التعليمية في تفعيل المواطنة الرقمية:

- **توظيف المناهج الدراسية في تفعيل المواطنة الرقمية**، حيث تتميز المناهج في ولاية واشنطن بالتركيز على تناول تعليم محو الأمية الإعلامية، وتبني وتطبيق دروس المواطنة الرقمية من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر، وتضمين هذه الدروس العديد من القضايا التي تتعلق بمحو الأمية الإعلامية والمواطنة الرقمية، والهوية عبر الإنترنت، والبصمة الرقمية ودمجها في العديد من المقررات الدراسية، ولكن بنسب مختلفة مثل منهج المكتبة، ومنهج الدراسات الاجتماعية.
- توظيف دور الطالب، والاهتمام بإعداده وتوجيهه للتعامل الإيجابي مع التقنيات التكنولوجية الحديثة كمواطن رقمي قادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.
- توظيف دور المعلم ومدير المدرسة في إرساء دعائم المواطنة الرقمية.

ويمكن تفسير تنوع الممارسات والجهود التي قامت بها ولاية واشنطن في إطار اهتمامها بتوظيف المنظومة التعليمية في ضوء ما يلى:

- **الثورة التكنولوجية وتزايد استخدام الإنترنت.**
- **العامل السياسي** واهتمام الحكومة الفيدرالية على مستوى كافة الولايات الأمريكية ومنها ولاية واشنطن بتوظيف المنظومة التعليمية في دعم المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية.

- **رؤية ولاية واشنطن حول دور عناصر المنظومة التعليمية في دعم المواطنة الرقمية،** حيث يعتمد منهج المواطنة الرقمية والتعليم الذي يتلقاه الطلاب على الحقوق والمسئوليات القانونية فيما يتعلق باستخدام الأدوات والموارد الرقمية، ومعرفة ومهارات وتصرفات المواطنة الرقمية التي تعدهم للنجاح في مجتمعهم، لإعدادهم بشكل أفضل للعالم الذي يعيشون فيه ([218]).
- **أهمية دور التعليم،** حيث يؤدي التعليم دورًا حيويًا في إعداد الشباب للعيش كمواطنين فاعلين ومساعدتهم على اكتساب المهارات والكفاءات اللازمة لذلك.
- **العامل الاقتصادي** وتوافر مصادر متنوعة للتمويل.
- **تنوع سمات المواطن الرقمي، ودور التعليم في إكساب الطالب هذه السمات:** حيث تتنوع السمات التي تميز المواطن الرقمي، ويمكن إبراز هذه السمات فيما يلي: ([219])

- مستخدم واثق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام التقنيات للمشاركة في الأنشطة التعليمية، ومدرك لتحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويمكنه إداراتها بفعالية.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للتواصل مع الآخرين بطرق إيجابية وذات مغزى
- يُظهر السلوك الأخلاقي عند استخدامه لتكنولوجيا المعلومات، ويعزز بنشاط قيم المواطنة الرقمية.

- **بينما ركزت ويلز من خلال جهودها المتنوعة في سبيل توظيف المنظومة التعليمية لتفعيل المواطنة الرقمية على بعض الممارسات والإجراءات، والتي تتمثل فيما يلي:**
- توظيف دور المعلمين ومديرى المدارس في كافة المراحل التعليمية من خلال توفير برامج تدريبية متنوعة على مستوى المدرسة الثانوية والمدارس الابتدائية.
- توظيف المناهج الدراسية في تفعيل المواطنة الرقمية من خلال تضمينها كافة المجالات الرئيسة والفرعية لإطار عمل الكفاءة الرقمية، كما اهتمت ويلز بتضمين

مناهجها الدراسية كل ما يتعلق بدعم السلامة عبر الإنترنت مما يسهم في تطوير قدرة الطلاب على التعامل مع الإنترنت.

- توظيف دور الطالب في تدعيم المواطنة الرقمية، والاهتمام بإعداده وتوجيهه للتعامل الإيجابي مع التقنيات التكنولوجية الحديثة، ومن ثم تحقيق الأمان والسلامة عبر الإنترنت؛ بهدف إعداد المواطن الرقمي.

ويمكن تفسير اهتمام ويلز بتنفيذ العديد من الأنشطة والجهود المتنوعة في سبيل تفعيل المواطنة الرقمية في ضوء ما يلى:

- **العامل السياسي** واهتمام حكومة المملكة المتحدة بكافة مقاطعاتها ومنها ويلز بتوظيف التعليم الرسمي أو النظامي وغير النظامي في تفعيل المواطنة الرقمية.
- **الثورة التكنولوجية وتزايد استخدام الإنترنت** في شتى مجالات الحياة وخاصة بين الأطفال والشباب، مما ساهم في تزايد الأخطار والأضرار التي قد تواجه الأطفال والشباب، وخاصة مع انتشار الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا الحديثة.
- **العامل الاقتصادي**؛ حيث تواصل حكومة ويلز تقديم التمويل الملائم؛ لتمكين الاتحادات الإقليمية من الترويج الفعال للمواطنة الرقمية، والاستخدام الآمن والمسئول للتكنولوجيا الرقمية.

الخطوة السادسة: الجهود المصرية لتفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعي

تتناول الدراسة في هذه الخطوة الجهود المصرية لتفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى، ثم عرض لأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

تقع مصر في الركن الشمالي الشرقى لقارة إفريقيا وفى قلب العالم العربى بين الدول الأسيوية في الشرق والدول الإفريقية في الغرب، ويتميز موقع مصر بأنه ملتقى قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، لذا كانت معبرا للتجارة الدولية منذ أقدم العصور (220)، ومصر دولة ذات سيادة نظامها جمهورى ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون، والإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة

الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، ويقوم النظام السياسى على أساس التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمى للسلطة والفصل بين السلطات والتوازن بينها واحترام حقوق الإنسان ([221]).

يمكن توضيح أهم الجهود المصرية لتفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى، وكذلك التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المواطنة الرقمية وخاصة في التعليم قبل الجامعي، والتي تفرض ضرورة الاهتمام بالمواطنة الرقمية، ثم تناول القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على المواطنة الرقمية فيما يلى:

المحور الأول: الجهود المصرية لتفعيل المواطنة الرقمية: تتنوع الجهود التي قامت بها مصر والتي يمكن إبرازها فيما يلى:

أولًا: الاعتماد على المؤسسات المسئولة عن تفعيل المواطنة الرقمية: والتي تتمثل فيما يلى:

(1) إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال: نظرًا لأهمية دور هذه اللجنة، يمكن تناولها فيما يلي: (222)

(أ) يهدف إنشاء هذه اللجنة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تقييم الوضع الحالي لاستخدام الإنترنت بين الأطفال بصورة آمنة، ودعم إقامة بيئة آمنة لاستخدام الإنترنت بين الأطفال والشباب.
- التواصل مع المنظمات والجهات الإقليمية والدولية المماثلة التي تنشط في مجال الاستخدام الآمن للإنترنت؛ لتبادل الأفكار مع هذه المنظمات والجهات، ومتابعة كل ما هو جديد في مجال الاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال.

دراسة الآثار الاجتماعية حول تبني التكنولوجيات الحديثة عند النشيء، بالإضافة إلى كيفية حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت.

(ب) الملامح الأساسية لدور الجهات المشاركة فى اللجنة: والتي تتمثل فيما يلى:

- دور وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: ويتمثل في التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية؛ لدعم الحوار والتعاون على المستوى الدولي في وضع الأسس

اللازمة لبيئة الكترونية آمنة للشباب، وإضافة مناهج عن الاستخدام الآمن للإنترنت بالإضافة إلى الـدورات التدريبية التي تعقدها الـوزارة للشباب على استخدام التكنولوجيا.

- دور وزارة التربية والتعليم (مركز التطوير التكنولوجي) ويتمثل هذا الدور في: تدريس منهج خاص بالاستخدام الآمن للإنترنت في كافة المراحل الدراسية، وتوعية وتدريب المدرسين والقائمين على العملية التعليمية بأسس الاستخدام الآمن للإنترنت، وطرق التعامل مع المشكلات التي تحدث للطلاب على الإنترنت في إطار العملية التعليمية.
- دور الإعلام (الهيئة العامة للاستعلامات): ويتمثل هذا الدور في إطلاق حملات إعلامية؛ للتعريف بجهود اللجنة الوطنية، وتوعية المجتمع بسبل الاستخدام الآمن للإنترنت.
- دور شركات تزويد خدمة الإنترنت ومشغلي الهواتف المحمولة: ويتمثل هذا الدور فى: تشجيع شركات تزويد الخدمة الأخرى على تقديم خدمات اختيارية للمستخدمين؛ لحماية الأسرة المصرية من المحتوى الضار والخدمات غير المرغوب فيها، والعمل على تطوير أساليب وبرامج وخدمات جديدة للحماية الاختيارية من المحتوى الضار على الإنترنت.

وفي إطار ذلك قامت اللجنة الوطنية للاستخدام الآمن للإنترنت بالعديد من الأنشطة منها على سبيل المثال–لا الحصر–: إقامة احتفالية بالشراكة مع شركة (Ora-cle) وجمعية اتصال؛ لتسليم الجوائز لمسابقة تطبيقات الاستخدام الآمن للإنترنت في نوادي تكنولوجيا المعلومات التابعة لوزارة الاتصالات فى 22 يناير 2015 بمقر وزارة الاتصالات، وتأتي هذه الاحتفالية في إطار الجهود التي تقوم بها اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال، التي جاء ضمن مجهوداتها المسابقات الثلاثة التي تم إطلاقها في احتفالية اليوم العالمي للاستخدام الآمن للإنترنت، إذ قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ذلك الوقت بتنظيم مؤتمر بهذه المناسبة

بالتعاون مع عدد من شركات القطاع المحلية والعالمية في مقدمتها شركات: فودافون مصر، وأوراكل، ومايكروسوفت، بالإضافة إلى حرص الدولة على تأمين سلامة الأطفال والشباب ورفع مستوى الوعي لديهم عبر الاستخدام الآمن للإنترنت [223].

(2) البوابة العربية للاستخدام الآمن للإنترنت (أمانك:(Amanak يمكن إبراز ملامحها فيما يلي: [224]

(أ) جاءت فكرة إنشاء البوابة العربية للاستخدام الآمن للإنترنت (أمانك) كمحاولة؛ لزيادة المصادر العربية والمعلومات المتعلقة بأمان الأسرة على الإنترنت باللغة العربية، وذلك بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر بالتعاون مع بعض الشركات العالمية التي تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مثل: شركة مايكروسوفت Microsoft، I Keep Safe، وتخاطب البوابة كل من الأطفال والمراهقين والشباب، وأولياء الأمور، والتربويين، كما أن البوابة تقدم أيضا خدمة التدريب الالكتروني الذي توفره عدد من الشركات النشطة في هذا المجال.

(ب) تهدف البوابة إلى توفير المادة المناسبة باللغة العربية مع الأخذ في الاعتبار ثقافة وطبيعة المنطقة العربية، كما تتناول البوابة القضايا المرتبطة بقواعد الإنترنت والمواطنة الرقمية، وعرض أفضل الممارسات في مجال الاستخدام الآمن للإنترنت، بالإضافة لذلك تشجع هذه البوابة المنظمات غير الحكومية النشطة في هذا المجال في الوطن العربي وتعزز من قدراتها من خلال توفير قاعدة انطلاق لها تسهل الوصول إلى شريحة أكبر، وكذلك التواصل مع الجهات الأخرى في هذا المجال.

يتضح مما سبق بعض المؤسسات المهتمة بقضية بالاستخدام الآمن للإنترنت بين الأطفال والشباب، حيث يعتبر ذلك من القضايا الرئيسة ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، وبالنظر في أهداف هذه المؤسسات وأهم الجهات المشاركة فيها يتضح أنها في حاجة إلى تفعيل وتوظيف دورها في تنفيذ العديد من الأنشطة ذات الصلة بالمواطنة الرقمية للطلاب في مختلف المراحل العمرية والدراسية ومختلف البيئات، وكذلك للمعلمين ولمديرى المدارس والمسئولين بالمنظومة التعليمية.

ثانيًا: الإطار القانوني للمواطنة الرقمية: اهتمت مصر بإصدار بعض القوانين، ومن هذه القوانين –على سبيل المثال لا الحصر–ما يلي:

(1) قانون رقم (10) لسنة (2003) (قانون تنظيم الاتصالات): ويمكن توضيح أهم ما تناوله القانون فيما يلي: (225)

(أ) تناول هذا القانون ثمانية أبواب، و(87) مادة تشمل كل ما يتعلق بتنظيم الاتصالات، ومن أهم المواد التي تسهم في حماية الأطفال والشباب في التعامل مع الإنترنت المادة 72، 73، 74، 75، 76، 77، 86 .

(ب) نظرًا لتعدد هذه المواد يمكن تناول بعض من هذه المواد؛ لتوضيح مضمونها وما تحققه من حماية مستخدم التكنولوجيا الحديثة، حيث تنص المادة (73) على أن يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى العقوبتين كل من قام أثناء تأدية وظيفته في مجال الاتصالات أو بأحد الأفعال الآتية: إذاعة أو نشر أو تسجيل لمضمون رسالة اتصالات أو جزء منها دون أن يكون له سند قانوني في ذلك، وإفشاء معلومات خاصة لمستخدمي شبكات الاتصالات أو عما يجرونه أو ما يتلقونه من اتصالات وذلك دون وجه حق، كما تنص المادة رقم (76) على معاقبة كل من استخدم أو ساعد على استخدام وسائل غير مشروعة لإجراء اتصالات، أو تعمد إزعاج أو مضايقة غيره بإساءة استعمال أجهزة الاتصالات.

ومن ثم يمكن القول أن هذا القانون أكد على بعض القواعد والإجراءات التي تضمن الاستخدام المقبول والصحيح للإنترنت ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يسهم في التقليل من إساءة أجهزة الاتصالات، ومن ثم تفعيل المواطنة الرقمية.

(2) قانون الطفل المصري رقم (12) لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم (126) لسنة 2008: يهدف القانون إلى حماية الطفل المصري من الإيذاء الذي قد يتعرض له عبر الإنترنت، ومن المواد الذي تضمنها القانون لحماية الطفل المادة رقم (116) مكرر (أ)، والتي تنص على ما يلي:[226]

(أ) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة الآلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنية كل من استورد أو أصدر أو عرض أي أعمال إباحية يشارك

فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسى للطفل، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المتحصلة منها.

(ب) ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر يعاقب بذات العقوبة كل من استخدم الإنترنت أو شبكات المعلومات لإعداد أو لحفظ أو لعرض أو لطباعة أو لترويج لأنشطة أو أعمال إباحية تتعلق بتحريض الأطفال أو استغلالهم في الأعمال الإباحية أو التشهير بهم، ومن استخدم الإنترنت أو شبكات المعلومات لتحريض الأطفال على الانحراف أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة أو على القيام بأنشطة أو أعمال غير مشروعة أو منافية للآداب ولو لم تقع الجريمة فعلًا.

(3) قانون رقم (175) لسنة 2018 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات: يُعد هذا القانون من القوانين المهمة لضمان الاستخدام المقبول والقانوني للإنترنت، ومن ثم التقليل من الجرائم الإلكترونية، ويمكن توضيح أهم ما يتضمنه هذا القانون من مواد وقواعد قانونية ترتبط بهذا المجال فيما يلي: [227]

- المادة (17) تتعلق بجريمة الاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية.
- المادة (18) تتعلق بجريمة الاعتداء على البريد الإلكتروني أو المواقع أو الحسابات الخاصة.
- المادة رقم (19): تتعلق بجريمة الاعتداء على تصميم الموقع.
- المادة (21) تتعلق بجريمة الاعتداء على سلامة الشبكة المعلوماتية.
- المادة (22): تتعلق بالبرامج والأجهزة والمعدات المستخدمة في ارتكاب جرائم تقنية المعلومات.
- **المادة (24)** تتعلق بالجرائم المتعلقة باصطناع المواقع والحسابات الخاصة والبريد الالكتروني.
- **مادة (25)** تتعلق بالجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي غير المشروع.

يتضح مما سبق إصدار العديد من القوانين التي يمكن من خلالها توفير السبل المختلفة لحماية الأطفال والشباب عند استخدام الوسائل التكنولوجية المختلفة، ويعتبر ذلك من القضايا الرئيسة التي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية، وتجدر الإشارة إلى أن توظيف هذه القوانين والاستفادة منها في توعية الشباب والمجتمع ككل يحتاج لمزيد من التوعية بها على مستوى الطلاب والمعلمين والقيادات والمسئولين بالنظام التعليمي بصفة خاصة، وكذلك توعية الأسرة والمجتمع بكافة القطاعات بصفة عامة.

ثالثًا: الأدلة الإرشادية للمواطنة الرقمية: مثل إصدار بعض الخطط الاستراتيجية ذات الصلة بالمواطنة الرقمية: ومن أهم هذه الخطط الاستراتيجية ما يلي:

(1) الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2017-2012 – نحو مجتمع رقمي واقتصاد قائم على المعرفة): ويمكن إبراز أهم ملامحها فيما يلي: (228)

(أ) تسعى الاستراتيجية من خلال رؤيتها ورسالتها إلى تحقيق مواطنة رقمية عادلة واقتصاد معرفي متطور في ظل التحول الديمقراطي، وتنمية مجتمع ديمقراطي معرفي يدعم اقتصاد مصري قوي، ويرتكز على الإتاحة العادلة للمعلومات وجودة الخدمات؛ لضمان حقوق المواطن الرقمية، وتطوير صناعة قومية قائمة على المهارات البشرية والإبداع.

(ب) ولتحقيق رؤية الاستراتيجية ورسالتها تتبنى بعض الأهداف الاستراتيجية، والتي تتمثل فيما يلي:

– **دعم التحول الديمقراطي** وتتضمن ذلك: بناء مجتمع معرفي تتقلص فيه الفجوة الرقمية، وتوفير البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

– **تعزيز المواطنة الرقمية ومجتمع المعلومات:** ويتضمن ذلك:

- التركيز على القضايا والموضوعات ذات العلاقة بالإنترنت، وتداول المعلومات والوصول إليها، وحرية التعبير داخل الشبكة وخارجها.

- بحث وتطوير القضايا والموضوعات ذات العلاقة بقدرة الإنسان على الاتصال والتواصل مع البيئة المحيطة من خلال خطوط وشبكات الاتصالات والمعلومات.
- تطوير نظم التأمين على شبكة الإنترنت وخاصة في القطاع المصرفي ونظم الدفع الإلكتروني.
- توفير الحماية والخصوصية للأسرة على الإنترنت.

– **دعم التنمية المستدامة/ الاجتماعية من خلال تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ويتضمن ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وتجدر الإشارة إلى اهتمام الاستراتيجية في أحد محاورها بتفعيل المواطنة الرقمية، ومن ثم يمكن تناولها من حيث الأهداف الاستراتيجية وأهم البرامج فيما يلي: (229)

– يسعى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى تعزيز مبادئ المواطنة الرقمية في مصر، والتعريف بحقوق ومسئوليات المواطن في المجتمع الافتراضي، **وتتخلص الأهداف الاستراتيجية لمحور المواطنة الرقمية فيما يلي:**

- تمكين المرأة من خلال اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات.
- إتاحة المعلومات والبيانات للجميع طبقا لمعايير تمتاز بالشفافية، وتحقيق أمان الطفل والأسرة على الإنترنت.
- دعم المهارات الرقمية للمواطن، ودعم قدرات المجتمع المدني من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- حماية هوية وخصوصية الفرد على الإنترنت مع تعظيم الاستفادة من الخدمات والتسهيلات المقدمة رقميًا.

– وفي إطار هذه الأهداف أكدت الاستراتيجية على بعض البرامج التي تتعلق بتفعيل المواطنة الرقمية، والتي تتمثل فيما يلي:

- برنامج إدارة الهوية الرقمية، وبرنامج بيوت التكنولوجيا.

- برنامج دعم وتنمية ذوي الإعاقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- برنامج دعم مؤسسات المجتمع المدني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- برنامج تحسين فرص الحصول على الخدمة البريدية من خلال استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحفيز الابتكار وتقديم الخدمات البريدية، برنامج أمان الأسرة على الإنترنت.

(2) إصدار الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2017): ويمكن توضيح أهم ملامحها فيما يلى: (230)

(أ) تهدف الاستراتيجية إلى مواجهة المخاطر السيبرانية وتعزيز الثقة في البني التحتية للاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها وخدماتها في شتى القطاعات الحيوية وتأمينها؛ من أجل تحقيق بيئة رقمية آمنة وموثوقة للمجتمع المصري، وتستند إلى بعض الركائز الأساسية لمواجهة الأخطار السيبرانية مثل:

- الدعم السياسي والمؤسسي الاستراتيجي والتنفيذي.
- الإطار التشريعي: أي وضع الإطار التشريعي الملائم لأمن الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية، وحماية الهوية الرقمية وأمن المعلومات.
- الإطار التنظيمي والتنفيذي: أي وضع الإطار التنظيمي وإنشاء منظومة وطنية لحماية أمن الفضاء السيبراني.
- البحث العلمي والتطوير وتنمية صناعة الأمن السيبراني.
- تنمية الكوادر البشرية والخبرات اللازمة لتفعيل منظومة الأمن السيبراني في مختلف القطاعات.
- التوعية المجتمعية.

(ب) تتبنى الاستراتيجية بعض البرامج الاستراتيجية: وتتمثل هذه البرامج فيما يلي:

- برنامج لتطوير الإطار التشريعي الملائم لأمن الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية وحماية الهوية الرقمية.

- برنامج لحماية الهوية الرقمية (برنامج المواطنة الرقمية)، وتفعيل البني التحتية اللازمة لدعم الثقة في التعاملات الإلكترونية بوجه عام وفي الخدمات الحكومية الإلكترونية بوجه خاص: ويعتمد البرنامج على تشغيل لجنة عليا للمواطنة الرقمية تقوم بإعداد رؤية استراتيجية على المستوى القومي للمواطنة الرقمية، وخطة عمل لتحول مفهوم المواطنة الرقمية إلى واقع ملموس.
- برنامج لإعداد الكوادر البشرية والخبرات اللازمة لتفعيل منظومة الأمن السيبراني في مختلف القطاعات.
- برنامج لدعم البحث العلمي والتطوير وتنمية صناعة الأمن السيبراني.
- برنامج للتوعية المجتمعية بالفرص والمزايا التي تقدمها الخدمات الالكترونية للأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية.

رابعًا: توظيف عناصر المنظومة التعليمية في تدعيم المواطنة الرقمية: قامت مصر بالعديد من الأنشطة التي يمكن من خلالها إرساء دعائم المواطنة الرقمية. ومن ثم يمكن إبراز هذه الجهود، فيما يلي:

1. **الجهود ذات الصلة بالمعلم:** من الجهود البارزة التي قامت بها مصر في سبيل توظيف دور المعلم في إرساء دعائم المواطنة الرقمية: الاهتمام بتدريب المعلم وخاصة معلمي مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة لما سبق، تقوم الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي بوزارة التربية والتعليم بإعداد وتدريب معلمي مادة الحاسب الآلي، وإكسابهم العديد من المعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي الحديث، ولهذا تسعى الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي إلى تحقيق الأهداف الآتية: [231]

- تمكين معلم الكمبيوتر من استخدام التقنيات الحديثة.
- تدريب معلم الكمبيوتر على ممارسة التعلم الذاتي والبحث عن المعرفة من خلال مصادرها المختلفة.

- تزويد المدارس بمعامل كمبيوتر متطورة وحديثة، ونشر الوعي عن طريق محو الأمية الكمبيوترية بين العاملين في مجال التعليم.
- تدريب موجهي ومعلمي الكمبيوتر على مناهج الكمبيوتر، وإكسابهم مهارات توجيه وتدريس مادة الكمبيوتر.
- تصميم وإعداد برامج الكمبيوتر، وتدريب مدرسي الكمبيوتر على كيفية التعامل مع دليل الاستخدام (Manuals).
- إكساب مدرسي الكمبيوتر القدرة على مسايرة التطور المستمر في مجال الكمبيوتر.

وفي إطار ذلك قامت الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي بالعديد من الأنشطة منها: تدريب وتأهيل كافة العاملين في مجال الكمبيوتر من خلال توفير العديد من البرامج التدريبية، ويمكن توضيح هذه البرامج التدريبية فيما يلي:[232]

- تدريب مدرسي الكمبيوتر الجدد، وصيانة أجهزة الكمبيوتر والشبكات وتحديد الأعطال.
- التدريب على مفاهيم ومهارات البرمجة، وكوادر مبرمج صغير.
- تدريب الكوادر من المدرسين المتميزين، والتدريب على إنتاج المواد التعليمية وأوراق العمل.
- تدريب موجهي الكمبيوتر، وتدريب المستهدفين للترقي من العاملين بديوان الوزارة.
- تدريب مدرسي الكمبيوتر بالمدارس الخاصة، وتدريب المدرسين المبعوثين للخارج.
- تدريب مدرسي الفصل الواحد، وتدريب مدرسي الفصل الابتدائي.

يعكس مما سبق تركيز الاهتمام على تدريب معلمي مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، وعلى الرغم من ذلك يقتصر التدريب على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، ومهارات تدريس الكمبيوتر، والتعامل مع البرامج التكنولوجية المختلفة، ويشير ذلك إلى القصور في تدريب المعلمين فيما يتعلق بقضايا المواطنة الرقمية، مثل: إهمال

البرامج التدريبية في تناول مفهوم المواطنة الرقمية، وأبعادها، وأهم القضايا المرتبطة بها مثل الاستخدام الآمن للإنترنت والمواقع الإلكترونية، والتجارة الرقمية، وحقوق الملكية الفكرية، كما يؤخذ على هذه البرامج التدريبية اقتصارها على معلمي الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، وإهمال توفير التدريب للمعلمين في التخصصات المختلفة .

(2) الجهود ذات الصلة بالمناهج الدراسية: اهتمت وزارة التربية والتعليم في مصر بتوظيف المناهج الدراسية في دعم معارف وسلوكيات المواطنة الرقمية، وخاصة من خلال منهج مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ملامح ذلك: اهتمام وزارة التربية والتعليم بتدريس مادة الكمبيوتر في مختلف المراحل التعليمية، لتحقيق الأهداف الآتية:(233)

- تزويد الطالب بالمعرفة الأساسية لعلوم الكمبيوتر وتطبيقاته.
- إجادة التعامل مع أدوات العصر والتي يوفرها التقدم التكنولوجي بما يحققه من تقدم هائل في الثورة (المعلوماتية)
- تنمية الاستعداد على التعلم الذاتي المستمر للطالب، وتنمية القدرة على استخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات.
- تنمية موهبة الابتكار لدى الطالب من خلال استخدامه للكمبيوتر.
- تنمية قدرة الطالب في الاتصال بمختلف أنحاء العالم من خلال شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات والخبرات.
- تطوير وسائل التعليم والتعلم بما يؤدي إلى فاعلية العملية التعليمية.
- تنمية الميول العلمية لدى الطالب وتدريبه على ملء فراغه بنشاطات عملية مفيدة.

ولكي يتضح دور وأهمية مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتم تناول وتوضيح مضمون محتوى هذه المادة في مختلف الأعوام الدراسية؛ حيث يمكن من خلال ما تقدمه المادة من محتوى ومن موضوعات إرساء بعض المعارف والقيم والسلوكيات التي تسهم في توعية الطلاب منذ الصغر بآليات التعامل الآمن مع التقنيات التكنولوجية، وإرساء دعائم المواطنة الرقمية.

وفي إطار ذلك، يمكن توضيح محتوى مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المرحلة الإعدادية – على سبيل المثال–وما يؤكد عليه المقرر من معارف وسلوكيات فيما يلي: (234)

- **محتوى مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصف الأول الإعدادي للعام الدراسي 2020/ 2021**: يركز محتوى المادة في الفصل الدراسي الأول على تناول بعض الموضوعات والقضايا مثل: أساسيات الكمبيوتر، وماهية نظم التشغيل، والتعامل مع الملفات والمجلدات، وشبكات الكمبيوتر، وبرنامج معالجة الصور، بينما يركز الفصل الدراسي الثاني على تناول المفاهيم الأساسية للبرمجة باستخدام برنامج Scratch، والتركيز على الإنترنت من حيث تناول: المفاهيم الأساسية للإنترنت وبعض خدمات الإنترنت، والمفاهيم الأساسية للحوسبة السحابية، وخدمات الحوسبة السحابية، والاستخدام الآمن للإنترنت.
- **محتوى مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصف الثاني الإعدادي للعام الدراسي 2020/ 2021**: يركز محتوى المادة على تناول بعض الموضوعات مثل: مواقع الويب، ومراحل تعميم وإنشاء موقع الويب، وإضافة محتوى لصفحة الويب، وتنسيق صفحة الويب، وإضافة وسائط متعددة لصفحة الويب، بينما يركز الفصل الدراسي الثاني يركز على تناول التحقق من صحة البيانات بصفحة الويب، والاستخدام الآمن للإنترنت: حيث يتعرف على المفاهيم الشائعة لمستخدمي شبكة الإنترنت (سرقة الهوية – البرامج الضارة– برامج التجسس)، والتعرف على عدد من الأفكار للمواقف التي يمكن أن يتعرض لها مستخدمي خدمات الإنترنت، ويشرح إرشادات الاستخدام الآمن لخدمات الإنترنت.
- **محتوى مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات للصف الثالث الإعدادي**: حيث يركز المحتوى في الصف الثالث الإعدادي على العديد من الموضوعات منها: حل المشكلات من حيث حل المشكلة ومراحل حل المشكلة، ومقدمة عن Visual Basic والبرمجة وذاكرة الكمبيوتر، وتناول البيانات من حيث أنواع البيانات والثوابت والمتغيرات، والتعدي الإلكتروني.

يتضح مما سبق ذكره الاقتصار على توظيف مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في تناول بعض القضايا التي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية بصورة غير مباشرة مع الاقتصار على تناول بعض القضايا مثل: تناول المفاهيم الأساسية للإنترنت، وكيفية تصميم مواقع الويب، والاستخدام الآمن للكمبيوتر والإنترنت، ويؤخذ على مضمون مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في مختلف المراحل الدراسية إهمال تناول قضية المواطنة الرقمية وكافة القضايا المرتبطة بصورة مباشرة،حيث لم يتطرق هذا المقرر لبعض القضايا مثل: مفهوم المواطنة الرقمية، وأبعادها، ومفهوم التجارة الإلكترونية، والقانون الرقمى، وغيرها من قضايا ذات صلة بالمواطنة الرقمية، كما يؤخذ على المناهج الدراسية في المنظومة التعليمية في مصر إهمالها بتوظيف المقررات الدراسية المختلفة مثل:التربية الوطنية، واللغة العربية، والدراسات الاجتماعية، والتربية الدينية، واللغات المختلفة، وذلك في نشر الوعى بالمواطنة الرقمية، وأبعادها، والقضايا المختلفة ذات الصلة بها .

(3) الجهود ذات الصلة بالطالب: قامت مصر بالعديد من الجهود التي تتعلق بالطالب والتي تسعى إلى إكسابه بعض المعارف والأخلاقيات التي تؤهله من التعامل الإيجابي مع التقنيات الرقمية الحديثة بصورة آمنة وإيجابية، ومن أهم هذه الجهود ما يلي:

(أ) الاحتفال العالمي بيوم الإنترنت الآمن: في إطار الاحتفال العالمي بيوم الإنترنت الآمن في فبراير كل عام تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتنظيم فعالية الاحتفال باليوم العالمي لإنترنت أكثر أمنًا، ويهدف الاحتفال باليوم العالمي للإنترنت الآمن إلى تهيئة إنترنت أفضل للجميع من خلال نشر الدعوة لكل الأفراد والشعوب والمؤسسات للعمل على استخدام التكنولوجيا من خلال عدد من القيم الأساسية لحماية الجميع وخاصة الأطفال والمراهقين، حيث تتمثل هذه القيم في: المسئولية، الاحترام، الوعي، الإبداع، ويعود الاهتمام بالأمان على الإنترنت إلى عام 2007 عندما تبنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القيم الأربع ذاتها لدعم الاستخدام الآمن للإنترنت في مصر، ذلك عن طريق نشر الوعي المجتمعي والشراكة مع الشركاء

المحليين والدوليين لتمكين الأطفال والمراهقين والنشء من استخدام الإنترنت مع حمايتهم، وإرساء المبادئ السليمة للتعامل من خلال تعزيز عنصر الأمان في عالم الإنترنت لكل من الأطفال وأسرهم وتطوير أساليب الوقاية لتحقيق الحماية في العالم الرقمي، إضافة إلى نشر الوعي بأساليب الحماية على الإنترنت([235]).

(ب) مبادرة نشر ثقافة السلام باستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويمكن إبراز ملامح هذه المبادرة فيما يلي: (236).

- تم إطلاق هذه المبادرة في سبتمبر 2007؛ لتشجيع وتمكين الشباب لتوفير مستقبل آمن وأفضل لهم وللغير باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتسعى المبادرة إلى توفير حوار دولي بين الشباب يحث على فهم الآخر عبر الحدود والاختلافات العرقية والثقافية والسياسية؛ من أجل عالم متناغم ومتوافق، ولتحقيق هذا الهدف تركز المبادرة على عدة محاور منها: تشجيع الشباب على إنشاء محتوى الكتروني، والتدريب على تكنولوجيا المعلومات.
- تركز المبادرة على العديد من المحاور مثل: محور حماية الأطفال على الإنترنت، بالإضافة إلى توظيف التعليم لإدراج مفاهيم الاستخدام الآمن للإنترنت في العملية التعليمية: من خلال إعداد ونشر سياسة الاستخدام المقبول للإنترنت؛ لتوفير التوازن بين الرغبة في الاستغلال الكامل للمحتوي التعليمي الموجود على الإنترنت وبين وجود الحماية الكافية ضد المحتوى غير اللائق، وإدراج مفاهيم الاستخدام الآمن للإنترنت بمناهج التربية والتعليم للمراحل التعليمية المختلفة.

(ج) مبادرة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والسلامة عبر الإنترنت: ويمكن توضيح ملامحها فيما يلي: (237)

- هي مبادرة تعليمية تهدف إلى تطوير المهارات الرقمية لرواد مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت وتمكنيهم من الاستخدام الآمن للإنترنت، ومواجهة صور التنمر الإلكتروني، كما تتيح تعلم استخدام محركات البحث بكفاءة وفاعلية من خلال توفير محتوى تعليمي تفاعلي لتمكين المستخدم من التعلم عبر الإنترنت.

- تتنوع المادة العلمية للمقررات التدريبية المقدمة من خلال المبادرة مثل:

- **أساسيات الكمبيوتر**: ويتناول المهارات الرئيسة والمفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **أساسيات الإنترنت**: ويتناول المهارات الأساسية لفهم المبادئ الرئيسة المتعلقة بتصفح الويب.
- **البحث على الإنترنت**: يتناول المهارات الأساسية لفهم المبادئ المتعلقة بأساسيات البحث عبر الإنترنت.
- **التواصل الاجتماعي**: يتناول المهارات الأساسية لفهم المبادئ المتعلقة بأساسيات التواصل الاجتماعي.
- **السلامة على الإنترنت**: يتناول المهارات الأساسية لفهم المبادئ المتعلقة بأساسيات السلامة على الإنترنت.

(د) مبادرة مجتمع رقمي آمن: ويمكن إبراز ملامح هذه المبادرة فيما يلي: **(238)**

- هي مبادرة تعليمية مجانية مقدمة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع مؤسسة Cisco العالمية تتيح التعلم عن بعد في مجال أساسيات الأمن السيبراني، ومبادئ الشبكات، وتكنولوجيا المعلومات، وتهدف المبادرة إلى رفع الوعي المجتمعي المعلوماتي وتعزيز الثقافة الرقمية من خلال التعلم والتأهيل عن بعد من أجل دعم تنمية استخدام خدمات شبكة الإنترنت بأمان، والتعرف على كيفية حماية البيانات الشخصية والخصوصية عند استخدام وسائل التعلم عبر الإنترنت، والتعرف على تقنيات إنترنت الأشياء ودورها في الربط بين أنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التشغيل.
- تتنوع المادة العلمية للمقررات التدريبية المقدمة من خلال المبادرة مثل: الأسس الرقمية، ومقدمة عن الأمـن السيبراني المستوى الأول، وأساسيات الأمن السيبراني(المستوى الثاني)، وأساسيات الشبكات، وأساسيات تكنولوجيا المعلومات، ومقدمة الإنترنت الأشياء، ومبادئ إنترنت الأشياء، وبعد الانتهاء من

الدورات المختلفة يكون الفرد قادرًا على التعرف على المهارات الأساسية وتقنيات الاتصال، والتعرف على مهارات الأمان الأساسية للشبكات، والتعرف على كيفية حماية البيانات الشخصية، وحماية الخصوصية على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

يتضح مما سبق تنوع الجهود المصرية المبذولة لحماية الطلاب عند تعاملهم مع التقنيات التكنولوجية، وتوعيتهم ببعض الأخطار التي قد تواجههم عند استخدام الإنترنت والمواقع الإلكترونية المختلفة، وإكسابهم العديد من المعارف والسلوكيات والضوابط التي تسهم في إرساء بعض دعائم المواطنة الرقمية وعلى الرغم من هذه الجهود، الإ أن الواقع يشير إلى ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام بتوعية الطلاب وإكسابهم القدرة على التفكير والنقد للمعلومات المعروضة على مختلف المواقع الالكترونية، وتدريب الطلاب في مختلف البيئات وتوعيتهم بأهم المعارف والسلوكيات الإيجابية التي تؤهلهم من التعامل الآمن والإيجابى للوسائل التكنولوجية الحديثة .

ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من تنوع الجهود المصرية المبذولة الإ إنها مجرد جهود وفعاليات عامة مثل: إصدار استراتيجيات وقوانين وتنفيذ فعاليات عامة دون اتخاذ إجراءات تنفيذية كافية على كافة المستويات والوزارات لترجمة ما أكدت عليه هذه الجهود إلى واقع ملموس يفيد كافة المتعاملين والمتأثرين بالتقنيات التكنولوجية الحديثة مثل: الطلاب والمعلمون ومديرو المدارس وأولياء الأمور، حيث يمكن تفعيل هذه الجهود من خلال اتخاذ إجراءات تسهم في بلورة آثارها الإيجابية مما يسهم في تفعيل المواطنة الرقمية بما يفيد الطلاب وكافة عناصر المنظومة التعليمية والأسرة .

وما يؤكد ضرورة تفعيل الجهود السابق ذكرها تنوع المشكلات والظواهر السلبية التي تواجه الطلاب والمدارس والأسرة عند التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة، وتنوع الأخطار التي تسود المجتمع في ظل تزايد استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتي تفرض الاهتمام بالمواطنة الرقمية.

المحور الثاني: أهم المشكلات التي تواجه التعليم قبل الجامعي في مصر وتفرض الاهتمام بالمواطنة الرقمية:

أولًا: مشكلات تتعلق بالإدارة المدرسية: تتنوع المشكلات التي تتعلق الإدارة المدرسية والتي تعوق دون تفعيل المواطنة الرقمية، ويمكن إجمال هذه المشكلات فيما يلي:

1. ضعف قيام الإدارة المدرسية بدورها في هذا المجال، بالإضافة إلى ضعف وجود الكوادر البشرية المؤهلة والتي من شأنها أن تقوم ببرامج تعزز وعي التلاميذ في ظل الأخطار والتهديدات التكنولوجية التي تفرض على الإدارة المدرسية مراعاة قواعد السلامة على الإنترنت، وقضايا الخصوصية عبر الإنترنت وتضمينها داخل المناهج الدراسية.[239]
2. ضعف تواصل إدارة المدرسة مع المؤسسات التي تستفيد منها بالدرجة المطلوبة، كما لا تتوافر استراتيجية واضحة ومحددة لدور مجالس المدرسة ومجالس الأمناء في التعامل مع عصر المعلومات، بالإضافة إلى ضعف إعادة هيكلة الكوادر البشرية، ولا يتم تدريبها بما يمكن من التعامل مع عصر المعلومات[240].

ثانيًا: مشكلات تتعلق بالمعلم، والتي تتمثل فيما يلي: ضعف قيام برامج التنمية المهنية للمعلمين بدورها في تنمية المعلمين مهنيًا في ضوء متطلبات العصر الرقمي، ويرجع ذلك للعديد من المعوقات المادية والبشرية، والتي يمكن إجمالها فيما يلى: ([241])

1. تعاني مؤسسات التنمية المهنية من قصور في المباني الذكية اللازمة للتدريب الإلكتروني.
2. ضعف وجود حوافز تشجيعية للمعلمين المبدعين رقميًا.
3. ضعف المشاركة المجتمعية في دعم برامج التنمية المهنية ماليًا.
4. تعاني مؤسسات التنمية المهنية من قصور في التجهيزات التكنولوجية.
5. اعتماد أغلب برامج التنمية المهنية المقدمة للمعلمين على الأساليب التقليدية في التدريب دون التنويع في التدريب الإلكتروني، بالإضافة إلى قلة أماكن التدريب المهيأة لتنفيذ برامج التنمية المهنية الرقمية.

6. وجود تباعد للفترات الزمنية بين البرنامج والآخر الذي يلتحق به المعلم قد تصل لعدة سنوات.

7. القصور في توافر العدد الكافي من الكوادر المؤهلة على أداء مهمة التدريب الإلكتروني

8. ندرة توافر عدد كاف من القيادات التربوية التي لها القدرة على قيادة برامج إصلاح التعليم الرقمية، والقصور في تحديث برامج التنمية المهنية في ضوء متطلبات العصر الرقمي.

ونظرًا لضعف برامج التنمية المهنية للمعلمين فإنها تؤدى إلى القصور في دور المعلم في تدريب الطلاب للتعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة ومن ملامح ذلك: انخفاض دور المعلم في تدريب الطلاب على تلك المعايير الأخلاقية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا، وكيف يتسنى لهم استخدامها استخدامًا آمنًا، وكيفية التحقق مما ينشر على الإنترنت، وكيفية التأكد من مصداقية المواقع التي يدخلون عليها، كما أن المعلم لا يقوم بدور ملحوظ في تعريف الطلاب بمعايير الاستخدام الصحيح للتكنولوجيا، ومن ثم تسهم هذه المشكلات في ضعف إلمام الطلاب بمعايير السلوك الصحيح والمقبول والمرتبط باستخدام التكنولوجيا، مما ينعكس بالسلب على الطلاب في هذه المرحلة ويجعلهم غير مؤهلين للتعامل مع مجتمع التكنولوجيا والتكيف مع معطياته الإيجابية والسلبية (242).

ثالثًا: مشكلات تتعلق بالطالب: وتتمثل فيما يلى:

1. **فيما يتعلق بالاستمتاع بالتكنولوجيا والاتجاه نحوها**: وفي إطار ذلك توصلت إحدى الدراسة للمشكلات الآتية: ارتفاع نسب الطلاب الذين يستمتعون باستخدام الكمبيوتر والإنترنت وغرف الدردشة، ويعطي ذلك مؤشرًا إلى ضرورة الاهتمام بتدريبهم على السلوكيات الصحيحة لاستخدام التكنولوجيا تجنبًا للعديد من المخاطر (**243**).

2. **فيما يتعلق بالتدريب على التكنولوجيا**: ومن المشكلات الأساسية المرتبطة بذلك مايلى: (**244**)

ج. انخفاض نسب الطلاب الذين تدربوا على استخدام التكنولوجيا بمساعدة الأسرة ومن خلال المدرسة، وضعف اهتمام المدارس بقضية التكنولوجيا وضرورة تدريب الطلاب عليها.

د. أن نسبة كبيرة من الطلاب يعتمدون على أصدقائهم في التدريب على استخدام التكنولوجيا، وينطوي ذلك على جانب من الخطورة فيما يتعلق بأصدقاء السوء، ومالهم من دور في إفساد أقرانهم بتعليمهم أسباب غير أخلاقية.

ه. اعتماد الطلاب على أنفسهم في التدريب على التكنولوجيا، ويعبر ذلك عن شغف الطلاب بالتكنولوجيا لدرجة سعيهم لتعليم أنفسهم ذاتيًا.

3 . فيما يتعلق بدور التكنولوجيا في العملية التعليمية، ومن المشكلات المرتبطة بذلك مايلى: [245]

أ. ضعف اعتماد الطلاب الذين يعتمدون على الإنترنت في حل الواجبات المنزلية، ويرجع ذلك إلى ضعف تدريب الطلاب على استخدام الإنترنت.

ب. ضعف توافر الإمكانات التكنولوجية اللازمة لإعدادهم للتعليم العالي في مدارسهم، وضعف توافر الإمكانات التكنولوجية اللازمة لإعدادهم للعمل والأنشطة الحياتية، لغياب دور المدرسة، وضعف جودة المنتج غير المؤهل للعمل والحياة في عصر مليء بالتكنولوجيا.

رابعًا: مشكلات تتعلق بتزايد التحديات والأخطار السيبرانية وخاصة في ظل تزايد مستخدمي شبكة الإنترنت والهواتف الذكية في العديد من المجالات، ويمكن إجمال أهم التحديات والأخطار السيبرانية فيما يلي: [246]

1 . اختراق البني التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: حيث ظهرت أنماطًا جديدة خطيرة للغاية من الهجمات السيبرانية تستهدف إعاقة الخدمات الحيوية، ونشر برمجيات وفيروسات لتخريب أو تعطيل البني التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

2 . الإرهاب والحرب السيبرانية: حيث انتشرت مؤخرًا نوعية خطيرة من الهجمات والجرائم السيبرانية تعتمد على تقنيات متقدمة كالحوسبة السحابية، والذكاء

الاصطناعي والإنترنت، وانتشار أجهزة تنصت على شبكات الاتصال، وفي الآونة الأخيرة بدأ بالفعل نقل هذه الأنماط من قبل التنظيمات الإرهابية للاستخدام في تهديد وتعطيل البني التحتية للاتصالات والمعلومات، وبالتالي يتوقع العديد من الخبراء في مجال الأمن السيبراني تنامي انتشار الهجمات السيبرانية الشرسة.

3. سرقة الهوية الرقمية والبيانات الخاصة: تعد سرقة الهوية الرقمية من أخطر الجرائم التي تهدد مستخدمي الإنترنت، ومستقبل الخدمات الإلكترونية، حيث تتعرض البيانات الشخصية للمستخدم إلى السرقة؛ بهدف انتحال شخصيته والاستيلاء على ممتلكاته وأمواله، وعادة ما يستعين سارق الهوية بمعلومات موجودة بالفعل على الإنترنت، وخاصة على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

خامسًا: المشكلات التي تتعلق بدور الأسرة في توعية الأبناء عند التعامل مع متطلبات العصر الرقمي: تتنوع المشكلات التي تؤثر بالسلب على قيام الأسرة بدورها في توعية الأبناء بالتعامل مع متطلبات التكنولوجيا الرقمية الحديثة، وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي: [247]

1. القصور في قدرة الأسرة على توجيه الأبناء نحو نشاط معين يلبي الشغف والاهتمام باستخدام التكنولوجيا.
2. القصور في دور الأسرة في إيجاد الشفافية في الحوار والتواصل مع الأبناء مما ينعكس على تعلمهم عبر الإنترنت.
3. غياب دور الأسرة وبالتالي استحواذ التكنولوجيا الرقمية على اهتمام الأبناء وتلبية رغباتهم.
4. ضعف سيطرة الأسرة على الأبناء في منعهم من قضاء أوقات طويلة في مقاهي الإنترنت.
5. ضعف قدرة الأسرة على مساعدة الأبناء على دمج التقنية الحديثة في كل ما يتعلموه، وضعف قدرتها على مساعدة الأبناء على تغيير نمط تفكيرهم وطريقة تواصلهم بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي.

6. ضعف قدرة الأسرة على وضع القواعد للأبناء في استخدام لوسائل الاتصال والتواصل.
7. غياب رقابة الأسرة مما جعلت التكنولوجيا الحديثة تسهم في استقطاب الأبناء وتشكيل اتجاهاتهم.
8. القصور في قدرة الأسرة على مساعدة الأبناء في توجيههم نحو الأحكام الصائبة في مختلف القضايا المنبثقة عبر الإنترنت، وضعف قدرتها على تطبيق الفهم الجوهري للقضايا الأخلاقية والقانونية المرتبطة بالوصول إلى الرسائل الإعلامية وتوضيحها للأبناء.

المحور الثالث: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على مجال المواطنة الرقمية:

تتنوع القوى والعوامل الثقافية التي تؤثر على مجال المواطنة الرقمية والتي دفعت مصر إلى الاهتمام بتفعيل المواطنة الرقمية ومن أهم هذه القوى والعوامل الثقافية ما يلي:

(1) العامل التكنولوجي والتقني: شهد العقد الأخير تطورًا كبيرًا فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والتقنيات، بحيث بدأت تلك التقنيات والتطبيقات تغزو شيئًا فشيئا كل قطاعات النشاط البشري، وفي الواقع تترك تلك التقنيات الجديدة آثارًا قوية على الحياة اليومية، بحيث بدأت بالفعل تغير طريقة التسوق مثل: البيع من بعد وكذلك تغير علاقتنا بالإعلام (المواقع الإخبارية الإلكترونية)، كما تغيرت الحياة المهنية، وكذلك طرق الترفيه، ومن ثم فإن تلك الوسائل تمس الهوية الشخصية وتغير محيط شبكاتنا الاجتماعية [248].

ومن ثم شهد العالم ثورة علمية وتقنية هائلة في جميع المجالات وخاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وصار يقاس تقدم الأمم بتقدمها في هذا المجال، وأصبح استخدامها عنصرًا أساسيًا بل معيارًا لقياس مدى تحضرهم وصاحب ذلك تقدمًا ملحوظًا في الاعتماد على نظم المعلومات والتقنيات المعتمدة على أجهزة الحاسب الآلي كوسائل رئيسة لحفظ ومعالجة وتشغيل البيانات، وأصبحت الحياة الآن تعتمد على جهاز الحاسب الآلي ثم شبكة الإنترنت، وأصبحت شبكة الإنترنت والتعاملات والتواصل من خلالها بديل التعاملات والاتصال والتواصل بالطرق التقليدية (249).

وبالتمعن في الواقع المصري يتضح تزايد استخدام الأفراد للتقنيات التكنولوجية، واستخدام شبكة الإنترنت في العديد من مجالات الحياة، ومن أهم ملامح ذلك ما يلي:([250])

(أ) ارتفع إجمالي مستخدمي الإنترنت في مصر عن طريق التليفون المحمول إلى 32.79 مليون مستخدم بنهاية الفترة من يناير – مارس 2018 مقارنة بنحو 28.79 مليون مستخدم خلال نفس الفترة من عام 2017 بمعدل سنوي بلغ ٪14.45.

(ب) ارتفع إجمالي وصلات الإنترنت فائق السرعة ADSL إلى 5.2 مليون وصلة في الفترة من يناير – مارس 2018 مقارنة بنحو 4.44 مليون وصلة خلال نفس الفترة من عام 2017 بمعدل نحو سنوي ٪17.1.

(ج) بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت بشكل أسبوعي ٪17.2 في حين نسبة أفراد الأسرة الذين يستخدمونه بشكل غير منتظم بلغت ٪18.5.

يعكس ما سبق تزايد استخدام التقنيات التكنولوجية، واستخدام شبكة الإنترنت في مصر بين مختلف الفئات وخاصة الأطفال والشباب وعلى الرغم من الفوائد الإيجابية التي يوفرها استخدام شبكة الإنترنت، فإن شبكة الإنترنت تجلب أيضًا المخاطر والأذى، كما يشيع اعتقاد خاطئ بين العديد من أولياء الأمور بأن أطفالهم أسلم إذا استخدموا الحاسوب في المنزل أو في المدرسة أكثر من أي مكان آخر؛ لأن الإنترنت يمكن أن يأخذ الأطفال والشباب افتراضيًا إلى أي مكان في العالم، وفي غضون ذلك يمكن أن يتعرضوا إلى مخاطر جسيمة محتملة كما في العالم المادي غير أن خطر تعرض الأطفال والشباب للأذى أشد عند النفاذ إلى الإنترنت عبر الهاتف الذكي والأجهزة المحمولة؛ لأنه هذه الأجهزة المحمولة تقدم نفاذًا فوريًا إلى الإنترنت من أي مكان فيقل احتمال مراقبتها من أولياء الأمور(251) .

ونظرًا لتنوع التحديات التي تترتب على استخدام الإنترنت بصورة سلبية، فإن ذلك يفرض بعض الأخطار والتحديات التي تهدد خصوصية الأفراد، وتهدد خصوصية بياناتهم، ويفرض هذا ضرورة حماية الأفراد من مختلف الأعمار.

ولهذا من الضروري توفير استراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه لحماية الأطفال، تتضمن تدابير وأنشطة فعالة وهادفة ومن ثم لن تتم حماية الأطفال والأجيال القادمة وتمكينهم من التعامل في البيئات الرقمية إلا بإتباع نهج منسق وتعاوني ومتعدد لأصحاب المصلحة، ولكي يصبح الأطفال مواطنين رقميين، ولتوفير أجيال مستقبلية من رواد الأعمال والمبتكرين وقادة الغد الرقميين يجب منح الأطفال ليس فقط إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ولكن الحماية من الضرر عبر الإنترنت ومهارات المواطنة الرقمية؛ لتلافي المخاطر والتهديدات عبر الإنترنت [252] .

يتضح مما سبق ضرورة الاهتمام بإرساء بعض المعارف والقيم والأخلاقيات لدى الأطفال والشباب منذ الصغر عند التعامل مع التقنيات الرقمية والمواقع الإلكترونية المختلفة؛ لتأهيلهم للتعامل الإيجابي والآمن مع التقنيات التكنولوجية، ولحمايتهم ولتعزيز الأمن والسلامة عبر الإنترنت مما يسهم في دعم المواطنة الرقمية لدى الطلاب.

(2) العامل السياسي: شهد النظام السياسي في مصر عام 2011 حالة من عدم الاستقرار؛ بسبب ثورة الخامس والعشرين من يناير حيث قادت جماعات المعارضة المصرية المستوحاة من الثورة التونسية عام 2010 المظاهرات والاضرابات العمالية في جميع أنحاء البلاد وبلغت ذروتها في الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في عام 2011 ([253]).

وينظر إلي تلك المرحلة بأنها مرحلة انتقالية من أجل التغيير والاستقرار لمواجهة التحديات والمطالب التي أنتجتها الثورة، كما تطبق مصر نظام التعدد الحزبي، وتعكس الأوضاع السياسية الحالية اتجاهًا إيجابيًا نحو اشتراك الأحزاب المتعددة في الحياة السياسية المصرية، ومن القضايا التي يجب التأكيد عليها في هذا السياق ضرورة اهتمام الأحزاب السياسية بقضايا التعليم في برامجها، واقتراح الاستراتيجيات الداعمة للتعليم ([254]).

وفي ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي يعيشها العالم اليوم شهدت مصر في بداية عام 2011 ثورة من نوع آخر ثورة سياسية اجتماعية شعبية سلمية، إنها ثورة 25يناير التي أدت فيها أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورًا رئيسًا وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي التي فجرت الشرارة الأولى للثورة، وكما غيرت الثورة العديد من

المفاهيم وغيرت النظرة إلى المستقبل غيرت أيضًا رؤية المصريين لأدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وحينما حدثت ثورة 25 يناير اكتسبت شبكات التواصل الاجتماعي أهمية كبيرة، كما حدث تحول كمي في عدد مستخدمي الإنترنت، وحدث تحول نوعي في مجالات استخدام الإنترنت خاصة بين الشباب الذي أثر الاهتمام بالمجال السياسي على حساب مجالات الترفيه، كما تولدت رغبة قوية لدى القوى السياسية في مصر لاستخدام الإنترنت كأحد بدائل نجاحات العمل السياسي من خلال تشكيل المنتديات والجماعات السياسية الافتراضية، ومن ثم حولت أدوات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الإنترنت ليس فقط إلى ساحة للعمل السياسي، ولكن أيضا أداة فاعلة في إدارة الصراع السياسي [255] .

ولهذا يتطلع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية للمواطنين، وتعميق الممارسة الديمقراطية على كافة المستويات باستخدام وتوظيف أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخاصة في ظل الدور الرئيس الذي قامت به أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ثورة 25 يناير، وبصفة خاصة شبكات التواصل الاجتماعي، وقد أسهم ذلك في تعظيم التأثيرات السياسية الإيجابية السابقة للإنترنت [256].

(3) العامل الاقتصادي: على الرغم من ظروف المرحلة الانتقالية الصعبة التي عاشتها مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 والتي أثرت على الاقتصاد المصري، إلا أن المخزون الاستراتيجي من النمو الذي حققه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جعله يتجاوز هذه المرحلة الصعبة بنجاح، حيث ارتفع معدل نمو القطاع إلى ٪3 في الربع الأخير من عام 2011، كما زاد عدد العاملين في شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية في السوق المصري عام 2011 عن الفترة نفسها من العام الماضي بنسبة ٪41، وفي الشركات المحلية بنسبة ٪18، وقد أفادت المؤشرات الأولية للربع الثالث من العام المالي 2012/ 2011 لوزارة التخطيط المصرية إلى أن قطاع الاتصالات قد سجل ارتفاعًا في معدلات النمو الحقيقي من ٪2.8 في الربع الثالث من عام 2011/ 2010 إلى

٪8.9 في الربع الثالث من عام 2012/ 2011، ويؤكد هذا أنه رغم أن قطاعات أخرى تضررت من الثورة، فإن قطاع الاتصالات يشهد نموًا متواصلًا قويًا ومنافسة كبيرة[257].

ولهذا يسعى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر إلى تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تنمية اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال اتباع الوسائل الآتية: [258]

- زيادة إسهام قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٪5 من العائد السيادي للدولة.
- تعزيز مكانه مصر على الخريطة العالمية وذلك من خلال زيادة عدد المناطق التكنولوجية لتصل إلى 20 منطقة بالمحافظات، وزيادة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات لتصل إلى 2.5 مليار دولار 2017، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتوفير البيئة الملائمة للإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال.
- دعم وتشجيع صناعة المحتوى الرقمي.
- رفع القدرة التنافسية للشباب المصري في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز مكانة مصر في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى العربي والأفريقي والدولي.

(4) العامل الاجتماعي: يسعى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المرحلة الحالية لأن يكون على مستوى مرحلة التحول الديمقراطي التي تشهدها مصر، وذلك باستثمار رؤية المواطن المصري الإيجابية لأدواته بتطويعها وتطويرها تطويرًا نوعيًا يواكب متطلبات المجتمع الديمقراطي من خلال تطبيقات تعطي مساحة أكبر للمشاركة والاندماج الفعلي مع قضايا المجتمع والمشاركة في تحقيق حق المواطن في الحياة الكريمة والحرية والعدالة الاجتماعية من خلال حلول تكنولوجية مبتكرة ومن خلال دعم حقوق المواطنة الرقمية [259].

ومن ثم يمكن تعزيز مفاهيم المواطنة الرقمية بما يتوافق مع التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري في ظل مجتمع المعلومات، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما يلي: [260]

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وخدمة المناطق المهمشة والعشوائية والنائية، وذلك بتطوير الخدمات البريدية، واستحداث خدمات جديدة للمشاركة في حل القضايا المجتمعية والتسيير على المواطن من خلال زيادة معدلات انتشار الحاسبات في المنازل.
- التركيز على القضايا والموضوعات ذات العلاقة بالإنترنت، وتداول المعلومات والوصول إليها وحرية التعبير داخل الشبكة وخارجها، وتتمثل في: حق الاتصال المفتوح بالإنترنت، والحق في الخصوصية عبر الإنترنت، والحق في خدمة رقمية عامة، والحق في حرية التعبير والوصول للمعلومات، حق الملكية الفكرية.
- توفير الحماية والخصوصية للأسرة على الإنترنت، وتوسيع رقعة الحماية لتشمل الأسرة ككل، مع توجيه أهمية خاصة للأطفال، واعترافًا بحاجتهم إلى عناية خاصة في ضوء مراحل النمو المختلف، وأن تمتد أيضا الحماية لتشمل كل أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وليس الإنترنت فقط، وخاصة الهواتف المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي.

بالإضافة لما سبق يسهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم التنمية المستدامة/ الاجتماعية من خلال تطويع أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال العمل نحو تحسين الخدمات الأساسية التي تضمن الحياة الكريمة للمواطن المصري؛ حيث أن توافر الخدمات الأساسية عالية الجودة وزيادة إمكانية الحصول عليها أمر حيوي في جميع مبادرات التنمية المتكاملة، ومن ثم يستهدف قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في سبيل تحقيق ذلك دعم وتطوير التعليم باستخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ونشر الإنترنت فائق السرعة في المدارس، والوصول للمناطق المحرومة، كما يستهدف لتطوير البرامج والمناهج التعليمية في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك لتوفير جيل من الخريجين القادرين على المنافسة في السوق العالمي (261).

الخطوة السابعة: الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى بمصر

استنادًا لما سبق ذكره فى الإطار النظري، وما تم تناوله عن أهم الجهود التي قامت بها ولاية واشنطن وويلز في مجال المواطنة الرقمية وما تم من خلالها من إجراءات وممارسات يمكن في هذه الخطوة توضيح أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وتقديم بعض الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى في مصر بالإفادة من خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز وبما يتفق مع السياق الثقافي في مصر، ويمكن توضيح ذلك من خلال محورين رئيسيين، هما:

المحور الأول: نتائج البحث:

ويمكن إجمالها فيما يلى:

أولًا: نتائج تتعلق بالإطار النظري، ويمكن إجمالها فيما يلى:

1. تتضمن المواطنة الرقمية بعض الأبعاد التي تتمثل في: الوصول الرقمى، والتجارة الرقمية، والاتصال الرقمى، ومحو الأمية الرقمية، والآداب الرقمية، والقانون الرقمى، والحقوق والمسئوليات الرقمية، والصحة والعافية الرقمية، والأمن الرقمى، والتي يمكن من خلالها إرساء العديد من الممارسات والأخلاقيات التي تؤهل الفرد من التعامل الإيجابي والآمن للتقنيات التكنولوجية الحديثة.
2. يستند نجاح المواطنة الرقمية إلى العديد من المتطلبات التي تؤهل الفرد من التعامل الآمن والمسئول للوسائل التكنولوجية الحديثة، منها ما يتعلق بالجانب المهارى، ومنها ما يتعلق بالجانب السلوكي، ومنها ما يتعلق بالبنية التحتية الآمنة.
3. تتنوع المؤسسات/ أو الكيانات العالمية مثل: تحالف الحفاظ على الإنترنت آمنًا، ومؤسسة المواطن الرقمى العالمي، ومجلس أوروبا، والتي تمكنت من خلال أنشطتها المتنوعة إرساء العديد من المعارف والقيم والسلوكيات والأخلاقيات اللازمة للمواطنة الرقمية التي تسهم في إعداد المواطن الرقمى، وتوعيته ببعض المخاطر التي تواجهه وآليات التغلب عليها.

4. تسهم المنظومة التعليمية بعناصرها المختلفة مثل: مدير المدرسة، والمعلم، والمناهج الدراسية، والطالب في تفعيل المواطنة الرقمية من خلال إرساء بعض الإجراءات التي تسهم في حماية الطلاب والمحافظة على سلامتهم عند التعامل مع الوسائط الرقمية المختلفة.

ثانيًا: نتائج تتعلق بالخبرات في مجال المواطنة الرقمية (والتي تعكس أوجه التميز في كل من ولاية واشنطن وويلز): ويمكن إجمالها فيما يلى:

1. اعتماد ولاية واشنطن على بعض المؤسسات المسئولة عن تفعيل المواطنة الرقمية مثل: مركز واشنطن للتميز في محو الأمية الإعلامية، وقيام المركز بالعديد من الأنشطة التي يمكن من خلالها محو الأمية الإعلامية والتي تعد ركيزة أساسية وذات تأثير مباشر على دعم العديد من القيم والمعارف والسلوكيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية: مثل: عقد العديد من ورش العمل والبرامج التدريبية، وتطوير المناهج الدراسية، هذا بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الشباب؛ لاكتساب مهارة كيفية تطبيق مهارات الاستفسار والتفكير النقدي والابداعي عند التعامل مع المحتوى الإلكتروني.

2. إصدار السلطة التشريعية في ولاية واشنطن العديد من القوانين ذات الصلة بدعم المواطنة الرقمية، حيث أكدت هذه القوانين على إبراز رؤية ولاية واشنطن للمواطنة الرقمية، وتوضيح بعض الممارسات والإجراءات التي يمكن من خلالها تفعيل المواطنة الرقمية، بالإضافة إلى توضيح العديد من الأخلاقيات والسلوكيات اللازمة لتحقيق الأمن والسلامة عبر الإنترنت وخاصة في ظل تغيرات العصر الرقمي وتحدياته.

3. تبني ولاية واشنطن تطبيق بعض الأدلة الصادرة على المستوى الفيدرالي ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، والاسترشاد بها في تفعيل المواطنة الرقمية مثل: دليل التعلم الرقمي للمعلم ودليل التعلم الرقمي لقائد المدرسة، حيث تتناول هذه الأدلة بعض الموضوعات التي تسهم في مساعدة المعلمين ومديري المدارس في ظل

تغيرات العصر الرقمي ومن هذه الموضوعات على سبيل المثال: تعزيز السلامة عبر الإنترنت، والمواطنة الرقمية، وحماية وخصوصية الطلاب وأمنهم.

4. توظيف عناصر المنظومة التعليمية في ولاية واشنطن لدعم المواطنة الرقمية من خلال توظيف دور المعلم ودور مديرى المدارس والمناهج الدراسية والطالب من خلال القيام بالعديد من الأنشطة مثل: تدريب المعلم حول بعض القضايا مثل: الاستخدام الآمن والأخلاقي للمعلومات والتكنولوجيا الرقمية، والمواطنة الرقمية، وتبني قضايا المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية من مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية.

5. اعتماد ويلز على بعض المؤسسات المسئولة عن تدعيم المواطنة الرقمية مثل: مجلس الأمان الإلكتروني للأطفال بالمملكة المتحدة، وكذلك مؤسسة (Wise Kids) ؛ من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والإنجازات مثل: توفير البرامج التدريبية وورش العمل حول بعض القضايا مثل: المواطنة الرقمية، ومحو الأمية الرقمية والإعلامية، والتنمر الإلكتروني، والسلامة عبر الإنترنت، وتوفير بعض برامج التنمية المهنية للمعلمين والعاملين للاستخدام الآمن لتقنيات الإنترنت.

6. تبني ويلز بعض القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية والصادرة على مستوى المملكة المتحدة، واهتمام هذه القوانين ببعض القضايا التي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية مثل: الأمان عبر الإنترنت، وكيفية تجنب استخدام الكمبيوتر بصورة خاطئة وسلبية، وحماية البيانات عبر الوسائل التكنولوجية.

7. إعداد وتطبيق بعض الخطط المرتبطة بتوفير الأمان للشباب والأطفال عبر الإنترنت مثل: خطة عمل الأمان الإلكتروني للأطفال والشباب في ويلز، والتي تتضمن العديد من الإجراءات والإنجازات التي تهدف إلى تعزيز السلامة والأمان عبر الإنترنت ولحماية الطلاب وإكسابهم العديد من المعارف والسلوكيات الإيجابية عن التعامل مع التقنيات الرقمية ومن ثم دعم المواطنة الرقمية.

8. قيام ويلز بتوظيف عناصر المنظومة التعليمية في تفعيل المواطنة الرقمية عن طريق توظيف دور المعلم ودور مديرى المدارس والمناهج الدراسية والطالب من خلال

القيام بالعديد من الأنشطة مثل: القيام ببعض البرامج التدريبية على مستوى المدرسة الثانوية والابتدائية؛ لتدريب المعلم حول بعض القضايا مثل: المواطنة الرقمية ومحو الأمية الرقمية ومحو الأمية الإعلامية، وتبني وتضمين القيم والسلوكيات الواردة في إطار عمل الكفاءة الرقمية بالمناهج الدراسية.

ثالثًا: نتائج تتعلق بالواقع المصري: والتي يمكن إجمالها فيما يلى:

- إنشاء بعض الهيئات والمؤسسات المسئولة عن تفعيل المواطنة الرقمية مثل: اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال، وقيامها بتنفيذ بعض الإنجازات والأنشطة في مجال المواطنة الرقمية، بالإضافة إلى إنشاء البوابة العربية للاستخدام الآمن للإنترنت.
- إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تهدف إلى إرساء بعض القواعد والإجراءات؛ لتوفير حماية الأطفال والشباب عبر الإنترنت، وخاصة في ظل تزايد استخدام الإنترنت.
- اهتمام مصر بالمواطنة الرقمية وجعلها هدفًا من أهداف بعض الخطط الاستراتيجية ذات الصلة بالمواطنة الرقمية مثل: الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2012–2017، والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.
- الاهتمام بتوظيف عناصر المنظومة التعليمية في تفعيل المواطنة الرقمية مثل توظيف دور المعلم، والطالب، والمناهج الدراسية.
- تنوع المشكلات التي تواجه المنظومة التعليمية والأسرة والمجتمع عند التعامل مع متغيرات العصر الرقمى والتي تفرض ضرورة الاهتمام بالمواطنة الرقمية.

المحور الثاني: الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعى بمصر:

تقترح الدراسة إعداد خطة قومية طويلة المدى استنادا لرؤية وطنية واضحة؛ لتوفير البيئة الملائمة لتفعيل المواطنة الرقمية بالتعاون والشراكة بين مختلف الوزارات والهيئات

المعنية مثل: وزارة التربية والتعليم، ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهيئات المجتمع المدني، ووزارة العدل، والاستناد لهذه الخطة للقيام بالعديد من الأنشطة ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، وفى توظيف الجهود المصرية في مجال المواطنة الرقمية لتحويلها من مجرد فعاليات عامة وأفكار نظرية إلى أنشطة واقعية وعملية، **وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة ما يلى:**

أولًا: تفعيل وتوظيف دور المؤسسات المسئولة عن إرساء دعائم المواطنة الرقمية من خلال توظيف هذه المؤسسات في القيام بالعديد من الأنشطة والإنجازات الواقعية والمستمرة ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، وبالقضايا والموضوعات ذات الصلة بالاستخدام الآمن للتكنولوجيا الحديثة، ويتطلب ذلك تنفيذ الإجراءات الآتية:

1. التعاون والشراكة بين هذه المؤسسات مثل اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال وبين بعض الوزارات مثل: وزارة التربية والتعليم، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للقيام بالعديد من الأنشطة ذات الصلة بالمواطنة الرقمية مثل: القيام بالعديد من البرامج التدريبية وورش العمل، والمسابقات والندوات حول المواطنة الرقمية، أو حول بعض القضايا ذات الصلة بالمواطنة الرقمية مثل: محو الأمية الرقمية والمعلوماتية، وقضية التنمر الإلكتروني، وكذلك أخلاقيات المواطنة الرقمية، وإعداد أدلة إرشادية للمعلم والطالب والأسرة ؛ لتوفير مواطنين رقميين مسئولين عن استخدام التكنولوجيا الحديثة، ويشترط أن تتم هذه الأنشطة بصورة واقعية وبصفة مستمرة وفي مختلف المدارس استنادًا للخطة التي تم إعدادها واعتمادها.
2. توظيف هذه المؤسسات في نشر الوعى بقضايا المواطنة الرقمية ومحو الأمية الرقمية والإعلامية **وذلك من خلال** توفير بعض برامج التنمية المهنية للمعلمين ولمديري المدارس، ومديري الإدارات التعليمية والمسئولين بوزارة التربية والتعليم؛ لإكسابهم وتزويدهم ببعض المعلومات والمهارات والأخلاقيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية.

3. إعادة النظر في تصميم هذه المؤسسات وأن يكون لها رؤية ورسالة وأهداف محددة وواضحة، وأن تتضمن خطة استراتيجية معتمدة ومعلنة؛ حيث يعتبر ذلك من الموجهات الأساسية التي تستند إليها هذه المؤسسات في تنفيذ أنشطتها وجهودها المختلفة.

4. توظيف الموقع الإلكتروني لهذه المؤسسات في التثقيف الإعلامى وفى توعية الطلاب وجميع العاملين بالمجال التعليمي وكافة المسئولين، وكذلك أولياء الأمور بالمواطنة الرقمية وأبعادها وأهدافها، وكذلك الأخطار التي قد يتعرض لها الطلاب وكيفية ومواجهتها، ونشر بعض التجارب الناجحة في مجال التعامل الآمن مع الوسائل التكنولوجية الحديثة، ويتطلب ذلك الاستفادة من المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات في الإشراف على الموقع الإلكترونى وتطويره بصفة مستمرة.

5. توفير التمويل والمخصصات المالية التي تؤهل هذه المؤسسات من القيام بالعديد من الأنشطة والجهود ذات الصلة بالمواطنة الرقمية بأبعادها وموضوعاتها المتنوعة، **ويمكن تنفيذ ذلك من خلال** توفير وتخصيص بعض المخصصات المالية من خلال وزارة التربية والتعليم، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع المجتمع المدني والهيئات المختلفة على تقديم بعض التبرعات المادية، أو تقديم بعض الاستشارات والمشاركة في تنفيذ بعض الأنشطة التدريبية والتثقيفية.

ثانيًا: تفعيل وتوظيف القوانين المصرية الصادرة بالفعل والتي تتعلق بالقضايا المرتبطة وذات الصلة بحماية الأطفال والشباب أثناء التعامل مع الإنترنت وخاصة في ظل التزايد الكبير والسريع لاستخدام التقنيات الرقمية، وضعف الالتزام بالقوانين، ويتطلب ذلك تنفيذ الإجراءات الآتية:

1. الشراكة وعقد اتفاقيات بين مختلف الوزارات مثل: وزارة التربية والتعليم وزارة الاتصالات وزارة العدل وبين مختلف الهيئات ومنظمات المجتمع المدني في نشر الوعي بهذه القوانين وأهم بنودها، وما تتضمنه من عقوبات بين مختلف فئات المجتمع بصفة عامة والأطفال والشباب من مختلف المراحل التعليمية وكذلك

توعية المعلمين ومديري المدارس والقيادات التعليمية والإدارية وكذلك بين أولياء الأمور، **ويمكن تحقيق ذلك** من خلال نشر ملخص لأهم المواد التي تتضمنها هذه القوانين عبر الموقع الإلكترونى للوزارات السابق ذكرها، وعلى الموقع الالكتروني للإدارات التعليمية ومواقع المدارس.

2. توظيف وسائل الاعلام بأنواعها المختلفة، وكذلك الموقع الإلكترونى لوزارة التربية والتعليم، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والموقع الإلكتروني للإدارات التعليمية ومواقع المدارس في نشر الوعي بمثل هذه القوانين وما تتضمنه من مواد ذات أهمية لحماية الطلاب والأفراد عند التعامل مع التقنيات التكنولوجية، ومن ثم تعلم كيفية التعامل بأمان وبشكل أخلاقي، مما يسهم في الحد من الجرائم الالكترونية وإرساء دعائم قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية، ويتطلب ذلك الاستفادة من المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات في الإشراف على الموقع الإلكترونى وتطويره بصفة مستمرة.

3. اقتراح القيادة السياسية المسئولة في مختلف الوزارات بالتعاون مع المشرعين بعض القوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية وعرضها على مجلس النواب لاعتمادها، **ويتطلب ذلك تنفيذ الإجراءات الآتية**: تكوين لجان استشارية تجمع بين العديد من المسئولين من مختلف الهيئات والـوزارات مثل: وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبعض المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، وأن تضم هذه اللجان بعض مديري الإدارات ومديري المدارس المهتمين بقضية المواطنة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية؛ بهدف مراجعة بعض الممارسات والسلوكيات الصادرة عن الشباب، ورصد الواقع الفعلي لاستخدام الشباب والأطفال للتقنيات التكنولوجية وكيفية التعامل معها، مما يؤهل هؤلاء المسئولين من اقتراح قوانين ذات صلة بالواقع الفعلي، والتي يمكن من خلالها إرساء دعائم وأخلاقيات والمواطنة الرقمية.

4. تضمين هذه القوانين بما تتضمنه من مواد وبنود ذات صلة بالمواطنة الرقمية ومحو الأمية الرقمية والإعلامية في المناهج الدراسية المختلفة حسب المرحلة التعليمية؛ لتوعية الطلاب منذ الصغر بمثل هذه القوانين، وما تتضمنه من بنود وإجراءات تسهم في دعم قيم وسلوكيات التعامل الآمن والإيجابي للتقنيات التكنولوجية.

ثالثًا: تفعيل وتوظيف الخطط الاستراتيجية الصادرة عن مختلف الهيئات والوزارات المصرية وخاصة التي تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاستخدام الآمن والإيجابي للتقنيات التكنولوجية في القيام بالعديد من الجهود والأنشطة ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، لإرساء دعائم وقيم وسلوكيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، ويتطلب ذلك تنفيذ الإجراءات الآتية:

1. نشر الوعي بمثل هذه الخطط وما تؤكد عليه من توجهات استراتيجية ومن مبادرات ذات صلة بالعديد من قضايا المواطنة الرقمية، ويتم ذلك من خلال نشر ملخص لمثل هذه الخطط الاستراتيجية على موقع وزارة التربية والتعليم، والموقع الإلكتروني للإدارات التعليمية والمدارس في مختلف المراحل ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة؛ للإلمام بها، ولتوعية القيادات التعليمية على كافة المستويات بمثل هذه الخطط الاستراتيجية ودورها في إرساء بعض دعائم المواطنة الرقمية.
2. اعتماد القيادات السياسية والتعليمية والاستناد لمثل هذه الخطط في تطوير المناهج الدراسية من خلال تضمين أهم المبادرات والأفكار التي أكدت عليها هذه الخطط الاستراتيجية في المقررات الدراسية المختلفة مثل مادة: التربية والوطنية، والدراسات الاجتماعية وبعض دروس اللغة العربية والتربية الدينية؛ لتوعية الطلاب والعاملين بها، والاستناد إلى هذه الخطط في تطوير السياسات والأهداف التعليمية مما يسهم في ترجمة ما ورد بهذه الخطط الاستراتيجية لواقع ملموس.
3. التعاون والشراكة بين مختلف الـوزارات مثل: وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبعض هيئات المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة بعض البرامج الخاصة بتفعيل المواطنة الرقمية التي أقرتها الخطط الاستراتيجية، مثل

برامج ومبادرات الاستراتيجية القومية لتكنولوجيا المعلومات مثل: برنامج أمان الأسرة عبر الإنترنت، وكذلك بعض برامج الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، **ويتم ذلك من خلال**: نشر ملخص لمضمون هذه الخطط والاستراتيجيات عبر المواقع الالكترونية للمدارس والإدارات التعليمية، وتوعية الطلاب من خلال بعض المقررات الدراسية بالأخطار التي قد تواجههم من خلال استخدام التكنولوجية الحديثة، والركائز الأساسية لمواجهة مثل هذه الأخطار على المستوى السياسي والمؤسسي والتشريعي.

رابعًا: توظيف دور عناصر المنظومة التعليمية في تفعيل المواطنة الرقمية: وفى إطار ذلك تقترح الدراسة ما يلى:

(1) توظيف دور المعلم ومدير المدرسة في كافة المراحل التعليمية في تفعيل المواطنة الرقمية وما يرتبط بها من معارف وسلوكيات وأخلاقيات بما يؤهل المعلمين لمساعدة الطلاب من التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة بصورة آمنة ومسئولة، ويتطلب تنفيذ ذلك مراعاة تطبيق الإجراءات الآتية:

(أ) تصميم وإعداد برامج تدريبية معتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الإدارات التعليمية وبعض الوزارات مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمعلمين في مختلف التخصصات ولمديرى المدارس؛ بهدف إكسابهم القدرة على التعامل الآمن والإيجابي للإنترنت، وكذلك الإلمام بأهم المشكلات والأخطار التي قد تواجه الطلاب والمعلمين عند التعامل مع شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى تطوير الكفاءة الرقمية للمعلمين ولمديري المدارس؛ لمساعدة وتوجيه الطلاب على كيفية التمتع بالأمان والمسئولية عبر الإنترنت. ومن ثم يصبح الطالب مواطنًا رقميًا مسئولًا.

(ب) توفير ورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات والندوات سواء بصورة مباشرة أو بصورة إلكترونية للمعلمين ولمديري المدارس في كافة المراحل التعليمية، وتضمينها العديد من القضايا والموضوعات ذات الصلة المواطنة الرقمية مثل: توضيح مفهوم المواطنة الرقمية وأبعادها، ومحو الأمية الرقمية والمعلوماتية، وأخلاقيات التعامل

مع التكنولوجيا الرقمية الحديثة، وكيفية توظيفها في عملية التعليم والتعلم بصورة آمنة وإيجابية، وتوعية المعلمين ومديري المدارس من خلال هذه اللقاءات بأهم المواقع الإلكترونية وآليات تجنب الأخطار التي قد تواجه الطلاب، مما يسهم في توفير بيئات رقمية مبتكرة تتوافق مع متطلبات العصر الرقمى.

(ج) رصد بعض الجوائز المادية والمعنوية؛ لمكافأة المعلم المهتم بتطوير ذاته والحريص على الالتحاق بالدورات التدريبية في مجال المواطنة الرقمية أو الذي يصدر عنه بعض السلوكيات والأخلاقيات الرقمية الإيجابية ونشر ذلك في المدرسة؛ لتشجيعه وتشجيع الآخرين على ممارسة مثل هذه السلوكيات الإيجابية.

(د) إعادة النظر في برامج وطريقة إعداد معلمي التعليم قبل الجامعي من مختلف التخصصات مثل: معلمي الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، ومعلمي الدراسات الاجتماعية واللغات واللغة العربية والتربية الدينية في كليات التربية؛ لتتوافق مع مفاهيم وسلوكيات وواقع التكنولوجيا الحديثة، وما يرتبط بها من أخطار وأخطاء والتي تنعكس على قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية.

(ه) إنشاء منصات رقمية بالاستعانة بالمتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات وتوفير التمويل الملائم لهذه المنصات، وتوظيفها في القيام بالعديد من الأنشطة – التي تسهم في تفعيل المواطنة الرقمية – مثل: توعية مديرى المدارس والمعلمين بأحدث الأفكار والاستراتيجيات للتعامل الإيجابى والآمن مع المواقع الإلكترونية المختلفة، ونشر بعض الأدلة الإرشادية والقوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية وقضاياها المختلفة، وتناول بعض التجارب الإقليمية والعالمية الناجحة وآلياتها في كيفية تفعيل قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية، والحد من مخاطر الإنترنت والمواقع الإلكترونية.

(2) تفعيل وتوظيف دور المناهج الدراسية في كافة مراحل التعليم قبل الجامعي في تفعيل المواطنة الرقمية بما يرتبط بها من معارف وقيم وسلوكيات وأخلاقيات: ويتطلب ذلك تنفيذ الإجراءات الآتية:

(أ) تصميم وتطوير منهج دراسي متطور يتوافق مع تغيرات العصر الحديث في كل مرحلة تعليمية، وتضمينه بعض المعارف والأخلاقيات ذات الصلة بأساليب التعامل الآمن مع التقنيات التكنولوجية الحديثة، ومهارات التعامل معها بإيجابية بما يتناسب مع طبيعة المرحلة الدراسية والعمرية، وتضمين المنهج بعض الأنشطة التعليمية والتثقيفية؛ لتأهيل الطلاب وتدريبهم على مهارات وأخلاقيات الثقافة الرقمية وأساليب التعامل مع المستجدات الرقمية الحديثة.

(ب) توظيف بعض المناهج الدراسية مثل: مقررات التربية الوطنية، وعلوم الحاسب، والدراسات الاجتماعية، ومادة علم النفس والاجتماع في توعية وتوجيه الطلاب من خلال تضمين هذه المقررات موضوع المواطنة الرقمية ما يرتبط بها من قضايا فرعية مثل: أخلاقيات وقواعد التعامل مع التقنيات الرقمية الحديثة، والسلامة والأمان عبر الإنترنت، وكذلك أهم مسئوليات وحقوق المواطن الرقمي، هذا بالإضافة إلى تضمين المناهج الدراسية بعض القضايا مثل: موضوعات تتعلق بالأمن الرقمي، والتجارة الالكترونية، واللياقة الالكترونية، والجرائم الالكترونية، لتجنب أخطار التكنولوجيا الحديثة.

(ج) توظيف مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في توعية الطلاب ببرامج حماية البيانات، وكيفية المحافظة على خصوصية بيانات الشخص والآخرين، كذلك توعيتهم بالقوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وكيفية تجنبها.

(د) زيادة عدد الساعات الأسبوعية المخصصة للمادة، وزيادة عدد الدرجات المخصصة لها وجعلها مادة أساسية في كل مرحلة تعليمية مع الاهتمام بتطوير المضمون الدراسي المقدم للطلاب حسب المرحلة التعليمية والعمرية، بما يؤهل الطالب منذ الصغر على للإلمام بأساليب التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة، وإكسابهم تدريجيًا بعض القيم والأخلاقيات الرقمية.

(3) توظيف وتفعيل دور الطالب بمختلف مراحل التعليم قبل الجامعي في تفعيل المواطنة الرقمية، وما تتضمنه من قيم وسلوكيات وأخلاقيات تتعلق بالمواطنة الرقمية، ويتطلب ذلك تنفيذ الإجراءات الآتية:

(أ) تدريب وتوعية الطالب في كافة المراحل التعليمية بأهم المعارف والأخلاقيات المرتبطة بالمواطنة الرقمية وتدريبهم على كيفية استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة بطريقة آمنة وقانونية، وذلك من خلال عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل والندوات سواء بصورة مباشرة أو بصورة إلكترونية وأن يكون حضورها إجباريًا، وأن تتمركز هذه الأنشطة حول كيفية نقد وتحليل المعلومات التي يحصل عليها الطالب من خلال المواقع الإلكترونية المختلفة، وإكسابهم القدرة على نقد وتمييز الحقائق والمعلومات الضارة، بالإضافة إلى تضمين هذه الدورات التدريبية بعض القضايا ذات الصلة بآليات الاستخدام الآمن والمسئول للنظم التكنولوجية، وأخلاقيات المواطنة الرقمية، وتوعيتهم بمخاطر التكنولوجيا الرقمية.

(ب) تشجيع الطلاب على المشاركة في المسابقات الدولية مثل: مسابقة يوم الإنترنت الآمن، وذلك من خلال: عقد لقاءات مستمرة مع الطلاب؛ لتوعيتهم بطبيعة هذه المسابقات وهدفها وكيفية الاستفادة منها، ونشر بعض الإرشادات والنصائح للطلاب عن هذه المسابقات داخل المدرسة أو للموقع الإلكتروني للمدرسة والإدارات التعليمية والموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، كما يمكن تفعيل هذه المسابقات من خلال التعاون بين المدرسة والإدارة التعليمية، وكذلك عقد اتفاقيات وشراكة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ لنشر الوعي بهذه المسابقات، ولتنظيم العديد منها بكافة المحافظات.

(ج) إصدار بعض الأدلة للطلاب ولأولياء الأمور والأسرة من خلال متخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن خلال تعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وتضمين هذه الأدلة قضايا المواطنة الرقمية والاستخدام الآمن للتكنولوجيا، ونشرها في صورة ملصقات في المدرسة، أو على المواقع الإلكترونية للمدارس والإدارات التعليمية، وموقع وزارة التربية والتعليم وموقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ لغرس العديد من القيم والسلوكيات الإيجابية عند التعامل مع التقنيات الرقمية بمختلف أنواعها.

(د) تنمية التفكير الناقد والإبداعي لدى الطلاب، وتدريب الطلاب على استخدام أساليب البحث والحوار وخاصة في ظل تزايد استخدام المواقع الالكترونية؛ لتمكين الطلاب منذ الصغر وتعليميهم كيفية نقد المعلومات المعروضة وتجنب المعلومات والمواقع الضارة، **ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلى**: تشجيع مشاركة الطلاب في الأنشطة الصفية واللاصفية، وتضمين هذه الأنشطة بعض المشروعات والأفكار التي تشجع الطلاب على إبداء الرأي والحوار والمناقشة، وتبنى المعلم أساليب الحوار والمناقشة في الفصل الدراسي، هذا بالإضافة إلى عقد المسابقات الثقافية والعلمية التي تتمركز حول بعض القضايا المتعلقة بحقوق ومسئوليات المواطن الرقمي، والمواطنة الرقمية، والسلامة عبر الإنترنت، ويتكامل مع ما سبق التعاون بين الإدارة المدرسية وأولياء الأمور في عقد حلقات نقاشية ومناظرات علمية وفكرية.

(ه) توعية وتدريب الطلاب في مختلف المراحل التعليمية ومنذ الصغر على كيفية الاستخدام الآمن والإيجابي لشبكة الإنترنت والمواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وتوعيتهم بأخطار التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وتدريبهم على آليات حماية بياناتهم الالكترونية، وذلك من خلال: عقد دورات تدريبية وورش عمل للطلاب داخل المدرسة أو بصورة إلكترونية، ويكون حضورها إجباريًا لجميع الطلاب، هذا بالإضافة إلى عقد ورش عمل وحلقات نقاشية للطلاب بصفة مستمرة تتضمن الطلاب والمعلمين ومتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول مخاطر التكنولوجيا الرقمية من الناحية الأخلاقية والنفسية والجسدية، وإكسابهم بعض الأخلاقيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية التي تعزز من نشر ثقافة المواطنة الرقمية، وتوعية الطلاب بحقوق ومسئوليات المواطن الرقمي.

- **المتطلبات اللازمة لتحقيق الآليات المقترحة**: يتطلب تنفيذ الآليات المقترحة السابق ذكرها توافر العديد من المتطلبات، والتي تتمثل فيما يلى:

1. التوعية بالتشريعات والقوانين ذات الصلة بالمواطنة الرقمية وقضايا السلامة والأمان عبر شبكة الإنترنت، وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بالجرائم الإلكترونية

والتجارة الإلكترونية، وعواقب أي مخالفات تصدر عن الفرد عن استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة؛ **وذلك من خلال** نشر هذه القوانين عبر مواقع وزارة التربية والتعليم وزارة تكنولوجيا والمعلومات والاتصالات ومواقع المديريات والإدارات التعليمية ومواقع المدارس الالكترونية وكذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة؛ لنشر الوعي بها.

2. عقد اتفاق وشراكة بين وزارة التربية والتعليم وبين الجهات الأمنية؛ وبعض المشرعين والعاملين في وزارة العدل؛ لتنظيم بعض اللقاءات وورش العمل بصورة مباشرة أو إلكترونية، والاستفادة من هؤلاء الخبراء في توعية الطلاب والعاملين بالمجال التعليمي بصفة خاصة والمجتمع وأولياء الأمور بصفة عامة بأهم القوانين والتشريعات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية والممارسات السلبية وغير الأخلاقية وكيفية التعامل معها.

3. تصميم وإعداد خطة تدريبية بما تتضمنه من برامج تدريبية وورش عمل ولقاءات مباشرة أو بصورة إلكترونية لجميع العاملين ولجميع الطلاب؛ لتوعيتهم بمهارات وأخلاقيات استخدام المواقع الإلكترونية، وكيفية استخدام الحاسب الآلي بصورة إيجابية وآليات المحافظة على خصوصية معلومات وبيانات الفرد والآخرين.

4. توظيف الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وللمدارس والإدارات التعليمية في عرض ملخص لأهم القوانين والاستراتيجيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، ونشر بعض الأدلة الإرشادية للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور؛ لتوعيتهم بآليات التعامل مع المواقع الإلكترونية بصورة آمنة ومسئولة، مما يسهم في تدعيم بعض أخلاقيات التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة، ونشر الوعي ببعض السلوكيات السلبية؛ لتجنيها والحد من آثارها السلبية.

5. التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تبني برنامج تعليمي على المستوى القومي بكافة المراحل التعليمية يهتم بقضية المواطنة الرقمية وما تتضمنه من موضوعات متنوعة وضرورة حصول الطالب في

مختلف المراحل التعليمية على شهادة المواطن الرقمي وشهادة التحول الرقمي، وجعل هذه الشهادة من متطلبات انتقال الطالب من مرحلة تعليمية إلى أخرى، وأن يراعى في كل مرحلة متطلبات المرحلة الدراسية والعمرية للطالب.

6. توظيف بعض المقررات الدراسية مثل: اللغة العربية والتربية الدينية والدراسات الاجتماعية والكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في دعم المواطنة الرقمية، ويتطلب ذلك قيام المسئولين بتحليل محتوى المناهج الدراسية، وتضمينها بعض القضايا مثل: توضيح مفهوم المواطنة الرقمية، وأبعادها، وسمات المواطن الرقمى، وأخلاقيات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وحقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت.

7. توظيف دور وزارة الإعلام في القيام بحملة إعلامية منتظمة ومستمرة على كافة المستويات، وأن يكون المحور الأساسي لهذه الحملة تناول القضايا ذات الصلة بالمواطنة الرقمية مثل: أخلاقيات التعامل مع المواقع الإلكترونية، والاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وتوعية الشباب والأسرة والمجتمع بطبيعة الجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل معها، وتوظيف هذه الحملات الإعلامية في التوعية بأهم الخطط الاستراتيجية ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، وبأهم القوانين والتشريعات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية.

8. توظيف دور المجتمع المدني من خلال هيئاته ومنظماته المختلفة في تنفيذ بعض الجهود والأنشطة والإنجازات وتنفيذ بعض المشروعات والمسابقات الوطنية التي تهدف إلى توفير بيئة الكترونية آمنة للأطفال والشباب وحمايتهم عبر الإنترنت، وأن تركز هذه المشروعات على آليات وأساليب الاستخدام المسئول للإنترنت وتوعيتهم بحقوق ومسئوليات المواطن الرقمي، وكيفية نقد وتحليل المعلومات عبر الإنترنت مما يسهم في إرساء المواطنة الرقمية.

9. الشراكة بين وزارة التربية التعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبعض الشركات العالمية في مجال الحاسب وتكنولوجيا المعلومات مثل شركة مايكروسوفت وغيرها من الشركات العالمية؛ من أجل التعرف على أحدث التقنيات

المستخدمة في توعية المواطنين بالجرائم الإلكترونية، والتوعية ببعض البرامج التي يمكن من خلالها المحافظة على خصوصية بيانات الطالب، وبعض البرامج والآليات التي يمكن من خلالها منع أي مواقع إباحية أو ضارة للشباب والأسرة.

10. (10) اعداد خطة متكاملة لتفعيل المواطنة الرقمية، ولمتابعة وتفعيل بعض القيم والسلوكيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية من خلال تكوين فريق عمل من الكوادر البشرية المؤهلة من مختلف الهيئات والتخصصات من مديري المدارس ومديري الإدارات التعليمية والمعلمين من ذوي التخصصات المختلفة، بالإضافة إلى بعض العاملين والمسئولين بوزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الداخلية، وزارة العدل، والتعاون بين هذه الكوادر كفريق عمل واحد كل في مجال تخصصه؛ لنشر قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية وأبعادها المختلفة بين الطلاب في مختلف المراحل التعليمية

11. (11) تخصيص بعض الجوائز المادية والمعنوية؛ لمكافأة الطلاب والعاملين في مختلف المدارس، لمن يصدر عنه بعض السلوكيات والممارسات الأخلاقية الإيجابية عند التعامل مع المواقع الالكترونية.

12. (12) إعداد وتصميم بعض الملصقات داخل المدارس في مختلف المراحل التعليمية وتضمينها بعض النصائح والإرشادات عن المواطنة الرقمية، وأبعادها، وحقوق ومسئوليات المواطن الرقمي، آليات وسبل التعامل مع الوسائط الرقمية، وإعداد قائمة بأهم المخاطر المحتمل وقوعها عند الاستخدام الخاطئ للإنترنت.

13. (13) إعداد نموذج أو إطار للعمل في مجال المواطنة الرقمية بالاستفادة من الأطر الوطنية والعالمية وبما يتناسب مع الواقع المصرى ومشكلاته، والاستناد لهذا الإطار في القيام بالعديد من الأنشطة والمشروعات لتفعيل المواطنة الرقمية، ويتطلب ذلك التعاون بين القيادات المسئولة بالعديد من الوزارات مثل: وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من أساتذة الجامعات والقيادات في مختلف المستويات بالإدارات التعليمية والمدارس

المهتمين بقضايا المواطنة الرقمية، وبالتنسيق مع بعض المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

14. (14) تطبيق بعض الأدوات الحديثة مثل: أداة 360 درجة أمان؛ لمراجعة سياسة وممارسات الأمان في المدارس، والحصول على التغذية الراجعة عن واقع استخدام التكنولوجيا في البيئات التعليمية المختلفة، ومن ثم إعداد خطة لتطوير الواقع وتحسينه.

15. (15) إنشاء مركز متخصص داخل وزارة التربية والتعليم، وأن يكون له فروع في الإدارات التعليمية وفي كافة المدارس؛ **للقيام بالعديد من الأنشطة استنادًا لرؤية ورسالة محددة تتوافق مع الرؤية الوطنية للمواطنة الرقمية مثل:**

- نشر وتوعية الطلاب والمعلمين وكذلك الأسرة بالمواطنة الرقمية، وأهميتها وأبعادها، وآليات تدعيمها، من خلال تنظيم الدورات التدريبية والمشاركة في المؤتمرات، والمسابقات وورش العمل، والندوات بصورة مباشرة أو إلكترونية؛ لإعداد المواطن الرقمي المسئول بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي.
- تحديد وحصر كافة الاحتياجات التدريبية للعاملين والقائمين على إدارة المدرسة، وللطلاب، وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الأجهزة الالكترونية المختلفة والمواقع الالكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ لتوفير الإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية التي تتوافق مع هذه الاحتياجات.
- رصد الأخطاء والسلوكيات السلبية، والممارسات غير الأخلاقية للطلاب والعاملين في المدرسة عند استخدام المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، كذلك رصد السلوكيات والممارسات الأخلاقية الإيجابية؛ لتشجيع هذه الممارسات الإيجابية ولتجنب الممارسات غير الأخلاقية.
- التعاون مع وزارة التربية والتعليم؛ لتطوير المناهج الدراسية في مختلف التخصصات وتضمينها بعض القضايا ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، وأن يكون للمركز اهتمامًا ونشاطًا مجتمعيًا من خلال عقد ندوات وورش عمل ودورات تدريبية بصورة مباشرة

أو إلكترونية للطلاب والمعلمين وللأسرة وأفراد المجتمع؛ لتعزيز مهارات التعامل مع المواقع الإلكترونية، وتوعيتهم بأهم أخلاقيات التعامل الإيجابي والآمن لها.

– **المعوقات التي تواجه تنفيذ الآليات المقترحة وسبل التغلب عليها:** تتنوع المعوقات التي تواجه تطبيق الآليات المقترحة – السابق ذكرها–، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1. نقص الدعم المادي وضعف التمويل المقدم من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتنفيذ بعض البرامج التدريبية والتثقيفية في مجال المواطنة الرقمية، وفي نشر الوعى بالخطط الاستراتيجية، **ويمكن التغلب على ذلك** من خلال توفير التمويل الملائم؛ لتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج التدريبية والتثقيفية، ذات الصلة بالمواطنة الرقمية من خلال تخصيص الدعم المادي الملائم من بعض الوزارات مثل: وزارة التربية والتعليم، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقبول التبرعات من هيئات المجتمع المدني.
2. ضعف اقتناع القيادات المسئولة عن إدارة التعليم بالمدارس في مختلف المراحل التعليمية، وكذلك المعلمين والطلاب بأهمية ودور التكنولوجيا الرقمية، وضعف إلمامهم ووعيهم بالمواطنة الرقمية وماهيتها وأبعادها وأساليب تعزيزها، **ويمكن التغلب على ذلك** عن طريق: عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل، واللقاءات المنظمة والمستمرة لجميع القيادات التعليمية والمعلمين وللطلاب، وبمشاركة أولياء الأمور، وأن تتمركز هذه الدورات التدريبية حول قضايا المواطنة الرقمية وأبعادها، ومحو الأمية الإعلامية والرقمية، وغيرها من السلوكيات والأخلاقيات اللازمة المواطن الرقمي الإيجابي والمسئول. وأن يحاضر في هذه اللقاءات رجال الدين؛ لتوضيح الأخلاقيات والسلوكيات الإيجابية والسوية، وأهم أبعاد المواطنة الرقمية وأهميتها.
3. ضعف توظيف ما ورد بالخطط الاستراتيجية في أرض الواقع مثل: الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من خطط واستراتيجيات صادرة من الوزارة

وخاصة فيما يتعلق بالأمن والسلامة عبر الإنترنت، **ويمكن التغلب على ذلك** عن طريق نشر الوعي بمثل هذه الاستراتيجيات، وما تتضمنه من توجهات وركائز استراتيجية ومبادرات ذات صلة بالمواطنة الرقمية ونشر ملخص لها على موقع وزارة التربية والتعليم، والموقع الإلكتروني للإدارات والمدارس المختلفة، وتضمين ما ورد بها في المقررات الدراسية والسياسات والأهداف التعليمية.

4. ضعف الوعي بأهم القوانين فيما يتعلق بالمواطنة الرقمية، وبقضاياها المختلفة مثل القوانين ذات الصلة بالتعامل مع التكنولوجيا وتنظيم الاتصالات، والقوانين ذات الصلة بالجرائم الالكترونية، **ويمكن التغلب على ذلك** من خلال: نشر الوعي بهذه القوانين والتشريعات ونشرها على المواقع الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة؛ لتوعية المجتمع بها، وتضمين المناهج الدراسية بعض المواد والبنود المنبثقة من هذه القوانين والتشريعات.

5. ضعف دور الأنشطة الصفية واللاصفية في مختلف المراحل التعليمية في نشر الوعي بالمواطنة الرقمية والقضايا المرتبطة بها مثل: محو الأمية الإعلامية، ومحو الأمية الرقمية، والأمان والسلامة عبر الإنترنت، وندرة توظيف هذه الأنشطة في تنمية التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب منذ الصغر وخاصة عند التعامل مع مختلف المعلومات والمواقع الإلكترونية والتمييز بينها **ويمكن التغلب على ذلك** من خلال: تدريب الطلاب على مهارات التفكير النقدي والإبداعي، وتوعيتهم بمهارات النقد والحوار والنقاش.

6. ضعف دور وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة في نشر الوعي بين مختلف فئات المجتمع بصفة عامة والمجتمع المدرسي بصفة خاصة حول طبيعة المواطنة الرقمية وأبعادها وأساليب تعزيزها، **ويمكن التغلب على ذلك** من خلال: إعداد خطة منظمة لتوظيف دور وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة؛ لنشر الوعي بالمواطنة الرقمية عن طريق استضافة بعض الشخصيات والقيادات من مختلف التخصصات مثل: المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والمتخصصين من الأجهزة الأمنية

والقانونية؛ للتوعية عن مخاطر التكنولوجيا والجرائم الإلكترونية وكيفية التغلب عليها.

7. القصور في التعاون والشراكة بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة الاتصالات، والجهات الأمنية في التعامل مع قضايا الاستخدام السلبي لشبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية المختلفة، وضعف التكامل بين الجهات السابقة في منع المواقع الالكترونية الضارة وفي المحافظة على الشباب، **ويمكن التغلب على ذلك** عن طريق: عقد اتفاقيات تعاون وشراكة بين مختلف الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة الاتصالات ووزارة العدل، والداخلية وكذلك هيئات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج والبرامج التدريبية المختلفة، وتنفيذ أي مشروعات ومبادرات ذات صلة بالمواطنة الرقمية، وقضايا الأمان والسلامة عبر الإنترنت ومحو الأمية الرقمية والإعلامية.

8. القصور في توظيف عناصر المنظومة التعليمية في دعم المواطنة الرقمية مثل: القصور في تدريب المعلمين من مختلف التخصصات، والقصور في تضمين المناهج الدراسية بعض المعارف والقضايا والسلوكيات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية، وندرة تدريب الطلاب على كيفية التعامل مع أخطار الإنترنت، **ويمكن التغلب على ذلك من خلال ما يلى**: توظيف المقررات الدراسية المختلفة وتضمينها المعارف والسلوكيات التي تسهم في توعية الطلاب بالمواطنة الرقمية، توفير دورات تدريبية وورش عمل للمعلمين في مختلف التخصصات لتوعيتهم بالمواطنة الرقمية، ولتنمية مهاراتهم وقدراتهم التكنولوجية لدورهم الرئيس في توعية الطلاب، بالإضافة إلى توفير دورات تدريبية وورش

الهوامش والمراجع

1 – Karen Mossberger , Caroline J. Tolbert & Ramona S.Mc Neal (2008): Digital Citizenship – The Internet, Society, and Participation , Massachusetts Institute of Technology, Cambridge – Massachusetts, pp.2–3.

2 – Roberto L. Suson (2019): «Appropriating Digital Citizenship In The Context of Basic Education», International Journal of Education Learning and Development, Published by European Centre for Research Training Development, UK, Vol.(7). No. (4), p. 44.

3 – هالة حسن بن سعد على الجزار (2014):" دور المؤسسة التربوية فى غرس قيم المواطنة الرقمية: تصور مقترح"، دراسات عربية فى التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، العدد (56)، ص 387.

4 - Cahit Erdem, Mehmet Kocyigit (2019):» Exploring Undergraduates Digital Citizenship Levels: Adaptation of the Digital Citizenship Scale to Turkish», Malaysian Online Journal of Educational Technology, Vol.(7) , Issue (3), p.22.

5 - Julie Lumpkin Payne (2016): "A case Study of Teaching Digital Citizenship in Fifth Grade", Doctor of Philosophy , Department of Educational Leadership Policy and Technology Studies, Graduate School of The University of Alabama , p.12.

6 - Washington County School District: Digital Citizenship, Available at: http://washk1.org/digital-learning/be-safe/digital-citizenship . on (8-11-2021).

7 - Washington County School District: Be Safe - General International Safety Today's Connected World, Available at: http://wash k12.org /student-services/registration. on (8-11-2021).

8 - Keeping Safe Online – Hwb: Collaboration – Actions and Updates, Available at: https://hwb.gov.wales/zones/keeping-safe-online/enchancing-keeping-digital . on (2-8-2021).

9 - ((Hwb: Safer Internet Day Competition , Available at: https: // hwb.gov.wales/zones/keeping-safe-online/safer-internet-day/safer-internet-day-compatition/. on (20-9-2021).

10 - Welsh Government: Enhancing Digital Resilience in Education: An Action Plan to Protect Children and Young People Online, https://hwb.gov.wales/zones/keeping-safe-online/enhancing-digital-resilience-in-education-an-action-plan-to-protect-children-and-young-people-online/ . on (12-12-2021).

11 – جمهورية مصر العربية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2012): الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2012 – 2017 (المجتمع المصري الرقمي فى ظل اقتصاد المعرفة)، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ص 63.

12 – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (2015): البرامج التدريبية التي تقوم بها الإدارة،

Available at: https://portal.moe.gov.eg/departments/ecd/pages/aboutus.aspx. on (16-12-2021).

13 () وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (2015): الرؤية والرسالة،

Available at: https://portal.moe.gov.eg/departments/ecd/pages/aboutus.aspx. on (16-12-2021).

14 – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: الاستخدام الآمن للإنترنت، Available at: https://mcit.gov.eg/ar/Digital citizenship/Ict-for-community-integration/internet-safety. on (12-12-2021).

15 – عادل حلمى أمين اللمسى (2021): " دور المواطنة الرقمية في الحد من مشكلات التنمر الإلكتروني لدى طلاب الثانوية العامة "، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، الجزء (91)، ص 243.

16 – المرجع السابق، ص 250.

17 – أسياد محمد محمد عوض (2016):" دور التعليم الأساسي (الحلقة الثانية) فى تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدي تلاميذه"، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، كلية التربية، المجلد (1)، العدد (6)، السنة (16)، ص 302.

18 – المرجع السابق، ص 300.

19 – لمياء إبراهيم المسلماني (2014): «التعليم والمواطنة الرقمية: رؤية مقترحة»، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة (15)، العدد (47)، ص ص 74–73.

20 – ايمان عبد الوهاب هاشم سيد (2021): " دور المدرسة الابتدائية في غرس قيم المواطنة الرقمية – دراسة تحليلية "، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط، ص 253.

21 – حنان مصطفى محمد كفافي (2016):" تصور مقترح لتنمية وعي تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بثقافة المواطنة الرقمية"، دراسات عربية فى التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، عدد خاص، ص ص 368 – 373 .

22 – سلمي عزت محمد إسماعيل، وإيمان عبد الرحمن محمد، وفيقي أحمد توفيق (2019):" الانعكاسات التعليمية والأخلاقية للهواتف الذكية وأثرها على طلاب التعليم الثانوي العام والصناعي"، الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، السنة (19)، العدد (136)، ص72.

23 – المرجع السابق، ص ص 66–65.

24 – هالة حسن بن سعد على الجزار (2014): "دور المؤسسة التربوية فى غرس قيم المواطنة الرقمية – تصور مقترح، مرجع سابق، ص 389 .

25 – محمد سيف الدين فهمي (1985): المنهج فى التربية المقارنة، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ص 589 590–.

26 - Marialice B.F.X. Curran, Mike Ribble (2017): "P-20 Model of Digital Citizenship", New Direction for Student Leadership, No. (153), Wiley Periodicals INC., A Wiley Company Published Online in Wiley Online Library , p.35

27 - Karen Mossberger, Caroline J. Tolbert & Ramona S.Mc Neal (2008): Digital Citizenship – The internet, Society, and Participation, Op.Cit, p.1.

28 - Ibid. , p.1

29 - Minjeong Kim & Dongyeon Choi (2018):" Development of Youth Digital Citizenship Scale and Implication for Educational Setting", Educational Technology & Society, Vol . (21), No. (1), p. 155.

30 ((Council of Europe: Digital Citizenship Education (DCE) – Digital Citizen, Available at: https://www.coe . int /en/ web/digital- citizenship – education/home. on (15-10-2021).

31 ((Council of Europe: Digital Citizenship and Digital Citizenship Education, Available at: https://www.coe . int /en/ web/digital- citizenship – education / Digital- Citizenship- and - Digital- Citizenship education . on (15-10-2021).

32 - Common Sense Kids Action, Media Literacy Now & NAMLE (2017): Creating Access to Digital Citizenship and Media Literacy Education, a Legislative Solution to Support Digital Learning in Public Schools , p.8 .

33 – صبحي شعبان على شرف، ومحمد السيد أحمد الدمرداش (2014): "معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها فى المناهج التدريسية"، المؤتمر السنوي السادس، ص ص 147–129.

34 – لمياء إبراهيم المسلمانى (2014): "التعليم والمواطنة الرقمية –رؤية مقترحة"، مرجع سابق، ص ص 94–15.

35 – أسياد محمد محمد عوض (2016): "دور التعليم الأساسى (الحلقة الثانية) في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى تلاميذه"،، مرجع سابق، ص ص –242 341.

36 – عبد العاطى حلقان أحمد عبد العزيز (2016): "تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية والأوروبية: دراسة مقارنة"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (44)، ص ص –427 573.

37 – معجب بن أحمد معجب الزهراني (2019):" إسهام المدرسة فى تحقيق المواطنة الرقمية لدي طلابها فى ظل التحديات المعاصرة"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (68)، ص ص 394، 422.

38 ((سامح عبد المطلب إبراهيم عامر (2020):" دور إدارة المدرسة الثانوية فى تفعيل قيم المواطنة الرقمية لدي الطلاب – تصور مقترح بالتطبيق على محافظة المنوفية"، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، الجزء الثالث، ص ص –125 228.

39 – سحر عيسي محمد خليل (2020):" دور أتمتة التعليم الثانوي فى تأصيل قيم المواطنة لدي طلابه"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (73)، ص ص 541 – 593.

40 – شعبان أحمد هلل (2021):" آليات تفعيل أخلاقيات المواطنة الرقمية بالمدارس الثانوية فى ضوء بعض النماذج العالمية"، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، الجزء (2)، العدد (84)، ص ص 669 – 716 .

41 ((Lauren K. Mark (2014):» Reducing Cyber Victimization Through Home and School Partnerships: the Effects of a Cyber Safe-

ty Workshop on Parent and Educator Perceptions of Self-Efficacy and Attitudes Toward Family – School Collaboration», Doctor of Philosophy in Educational Psychology, University of Hawai, at Manoa.

42 - Julie Lumpkin Payne (2016): "A Case Study of Teaching Digital Citizenship in Fifth Grade", Op.Cit. .

43 - Meghan G. Walters (2018):"Elementary Educators Knowledge, Beliefs, Planned, and Implemented Practices for Digital Citizenship", Doctor of Philosophy Education, Walden university.

44 - Tayseer Andrawes Saleem (2018): "Digital Citizenship and its Activation Means in Educational Institutions", International Forum of Teaching and Studies, Vol.(14) , No.(2) , pp. 39-53.

45 - Benjamin Gleason & Samvon Gillern (2018):" Digital Citizenship With Social Media: Participatory Practices of Teaching and Learning in Secondary Education", Educational Technology & Society, Vol. (21), No (1), pp . 200-212

46 - Roberto L.Suson (2019): "Appropriating Digital Citizenship In The Context of Basic Education", Op.Cit. , pp. 44-66

47 - Florence Martin, Tuba Gezer, Wei Chaowang, Teresa Petty & Chuang Wang(2020): "Examining K-12 Educator Experience From Digital Citizenship Professional Development ", Journal of Research on Technology in Education , pp. 1- 35.

48 - Alexis R. Lauricella , Jenna Herdzing , M.S& Michael Robb (2020): " Early Childhood Educators Teaching of Digital Citizenship Competencies " , Computers & Education , Vol. (158) , pp. 1-9.

49 - ((Nuri Kara (2018): «Understanding University Student›s Thoughts and Practices about Digital Citizenship: A Mixed Methods Study», Educational Technology & Society, Vol.(21), No.(1), p. 172.

50 – Tayseer Andrawes Saleem(2018):" Digital Citizenship and Its Activation Means in Educational Institutions", Op.Cit., p.47.

51 - ((Abdullah Saif Alqahtani (2017):» The Extent of Comprehension and Knowledge With Respect to Digital Citizenship Among Saudi Arabia Teachers», Doctor of Philosophy, College of Education and Behavioral Sciences, University of Northern Colorado, Greely – Colorado, p.13.

52 - ((Ibid , p.19.

53 – مروة جبرو عبد الرحمن عبد المولي (2020):" دور إدارة المعرفة فى تنمية ودعم أبعاد المواطنة الرقمية لدي طلاب كلية التربية – جامعة أسوان"، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد (14)، الإصدار العاشر، ص ص 367 – 368.

54 - ((Albert Einstein (n.d): Creating Positive Connections: An Administrator's Guide, in The Digital Citizenship Handbook for School Leaders, pp.109- 114.

-For More Details:

Mike Ribble (2008):" Passport To Digital Citizenship - Journey Toward Appropriate Technology Use at School and at Home" , Learning & Leading With Technology , Vol. (36) , No. (4), p.16.

Mike Ribble , Gerald D. Bailey (2006): Digital Citizenship at all Grades Levels , International Society for Technology and Education ,Information Literacy , Available at: http://www.iste.org. on (29-12-2021).

55 - Mike Ribble (2011): Digital Citizenship in Schools, 2nd Edition, International Society for Technology on Education, pp.16-41.

For More Details:

Mike Ribble , Teresa Northern Miller (2013): "Educational Leadership in an Online World: Connecting Students To Technology Responsibly, Safely and Ethically ", Journal of Asynchronous Learning Networks , Vol. (17), Issue (1), pp. 139- 141.

Mike Ribble , Gerald D. Bailey & Tweed W. Ross (2004): " Digital Citizenship Addressing Appropriate Technology Behavior " , Learning & Leading With Technology , Vol. (32), No.(1), International Society For Technology in Education , pp. 7-11.

56 - Chris Zook (2019): What is Digital Citizenship & How Do You Teach it? Available at: www.aeseducation.com/blog/what-is-digital-citizenship. on (20-7-2021).

57 – يمكن الرجوع إلى:

جمال على الدهشان (2016):" المواطنة الرقمية مدخلًا للتربية العربية فى العصر الرقمي"، مجلة نقد وتنوير، العدد الخامس، الفصل الثاني، السنة الثانية، ص ص –94 97.

Tayseer Andrawes Saleem (2018):" Digital Citizenship and its Activation Means in Educational Institutions", Op.Cit ., pp.50-51.

58 - ((Alex Young Pedersen, Rikke Toft Norgaard & Christian (2018):» Patterns of Inclusion: Fostering Digital Citizenship Through Hybrid Education», Educational Technology & Society, Vol.(21), No.(1) , p.226.

59 - ((Lesley Farmer (2021): «Teaching Digital Citizenship», Selected Topic in Education and Educational Technology, Research Gate, p.390. Available at: http://www.researchgate.net/publication/.on (1-9-2021).

60 - ((Mike S. Ribble, Gerald D-Bailey & Tweed W. Ross (2004):» Digital Citizenship- Addressing Appropriate Technology Behavior», Op.Cit. , pp.7-11.

61 - ((Council of Europe (2019): Digital Citizenship Education Handbook, Council of Europe, pp.18-19.

62 - Internet Keep Safe Coalition: About us – Mission + Vision, Available at: http://ikeepsafe.org/about. on (20/8/2021).

63 - Internet Keep Safe Coalition: Resources – Google Digital Literacy & Citizenship Curriculum, Available at: http://ikeepsafe.org/about. on (20/8/2021).

64 - ((Internet Keep Safe Coalition (2015): Balance Curriculum Matrix K-12 BEapro, Center on Media and Child Health, pp.1-2 .

65 - ((Julie Lumpkin Payne (2016): «A Case Study of Teaching Digital Citizenship in Fifth Grade», Op.Cit., pp.23-25.

66 - The Global Digital Citizen Foundation: The Future is in Our Hands: Available at: http://Golbal Digital Citizen.org on (1-9-2021).

67 - The Global Digital Citizen Foundation: Digital Citizenship School Program, Available at: http//: global digital citizen.org/digital-citizenship-school-program. on (1-9-2021).

68 - (Council of Europe: Digital Citizenship Education (DCE)- Digital Citizen, Op.Cit. .

69 - Council of Europe: Digital Citizenship Education (DCE)- Digital Citizenship Education Project, Available at: http://www.coe-int/en/web/digital-citizenship-education/digital-citizenship-education-project/. on (15-10-2021).

70 - Carrie James, Emily Weinstein & Kelly Mendoza (2021): Teaching Digital Citizenship in Today's World: Research and Insights Behind the Common Sense K-12 Digital Citizenship Curriculum, Version 2, Common Sense Media, San Francisco , p.3.

71 - Common Sense Media: Common Sense Education - Everything You Need to Teach Digital Citizenship, Available at: www.commonsense.org/education/digital-citizenship.on(25-9-2021).

72 - Common Sense Media (2020): Common Sense Education - Quick Digital Citizenship Activities for Middle and High School Distance Learning, Available at: https://www.commonsense.org/

education/articles/quick-digital-citizenship-activities-for-middle-and-high-school-distance-learning. on (25-9-2021).

73 – دولة الإمارات العربية المتحدة (2012): مرسوم بقانون 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية، العدد (540)، ملحق السنة الثانية والأربعون، بتاريخ 2012–8–26.

74 – دولة الإمارات العربية المتحدة (2018): مرسوم بقانون اتحادى رقم (2) لسنة 2018 بتعديل أحكام المرسوم بقانون اتحادى رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية، العدد (633)، السنة (48)، 31 يوليو 2018 .

75 – دولة قطر (2014): قانون رقم 14 لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد (15)، السنة الرابعة والخمسون، 2 أكتوبر 2014، ص ص –7 35.

76 - Republic of China (2016): China's Cyber Security Law (CSL) , Passed November 6, 2016, Effective June 1, 2017, pp.1-17.

77 - Australian Government (2021): Online Safety Act 2021 – No.76, An Act Relating to Online Safety for Australian and for Other Purpose , Australia , pp.2-5 .

78 - Australian Government: Online Safety Act 2021- Our-Legislative - Functions, Available at: https://www.esafety.gov.au/about-us/who-we-are/our-legislative-functions . on (3-2-2022).

79 - Council of Europe (2016): Internet Governance – Council of Europe Strategy 2016- 2019, Democracy Human Rights and The Rule of Law in the Digital World , Adopted at the 1252th Committee of Ministers Deputies Meeting, Council of Europe, pp.7-11.

80 – (Ibid. , pp. 9–13).

81 - (Net Safe (2018): From Literacy to Fluency to Citizenship: Digital Citizenship in Education , 2 nd Ed. , Wellington , New Zealand , p.11

82 - (Media Smarts – Canada›s Centre for Digital and Media Literacy (2022): Use, Understand & Engage: a Digital Literacy Framework for Canadian School, Media Smarts , pp.1-2.

83 - (See:

- Council of Europe (2016): Competences for Democratic Culture – Living Together as Equals in Culturally Diverse Democratic Societies, Council of Europe, pp.12-14.

- Council of Europe (2019): Digital Citizenship Education Handbook , Op.Cit. , p.12.

84 - Stephanie Carretero, Riina Vuorikari & Yves Punie (2017): Dig Com p 2.1 – The Digital Competence Framework for Citizens With Eight Proficiency Levels and Examples of Use, Publications Office of the European, p.21.

85 – معجب بن احمد معجب الزهرانى (2019): " إسهام المدرسة في تحقيق المواطنة لدى طلابها في ظل التحديات المعاصرة "، مرجع سابق، ص ص 416–415 .

86 - Council of Europe: Digital Citizenship Education (DCE)- Digital Citizenship Education Project, Op.Cit. .

87 - (International Society Technology of Education (ISTE): ISTE Standards for Education Leaders, Available at: https://www.iste.org/standards/iste/standardsfor/education/leaders.on (4-6-2021).

88 – Judith L.Shrum , Eileen W . Glisan (2012): Teacher Handbook: Contextualized Language instruction , Canada , p. 32.

89 ((Net Safe: Online Safe and Digital Citizenship – Key Message for Young People, Educators, and Parents, pp.3 , 6. Available at: http://www.safenet.org. on (10-9-2021).

90 - Council of Europe: Digital Citizenship Education (DCE)- Teachers, Available at: http://www.coe-int/en/web/digital-citizenship-education/teacher/. on (21-10-2021).

91 - Julie Lumpkin Payne (2016): "A Case Study of Teaching Digital Citizenship in Fifth Grade", Op.Cit., p.18.

92 - International Society for Technology in Education: (ISTE): ISTE Standards For Educators, Available at: https://www.iste.org/standards/iste/standards-for/teachers?.

on(4- 6-2021).

93 - (Florence Martin , Tuba Gezer, Wei Chaowang, Teresa Petty & Chuang Wang (2020):» Examining K-12 Educator Experiences from Digital Citizenship Professional Development», Op. Cit., p.3.

94 - (Lisa M.Jones , Kimberly J. Mitchell (2016):» Defining and Measuring Youth Digital Citizenship», New Media & Society, Vol. (18), No. (9), p.2075.

95 - (Marialice B.F.X Curran, Mike Ribble (2017):» P-20 Model of Digital Citizenship», Op.Cit., pp.40-41.

96 - (Cable in The Classroom (2013): Living in a Digital World, in CTRL, pp. 1-3, Available at: https://www.ciconline.org/inctrl. on (1-8/2021).

97 - Net Safe: Online Safety and Digital Citizenship – Key Message for Young People, Educators, and Parents, Op.Cit. , pp.1-2.

98 - Mike S. Ribble, Gerald D-Baily & Tweed W. Ross (2004):» Digital Citizenship- Addressing Appropriate Technology Behavior, Op.Cit. , p.7.

99 - International Society For Technology in Education (ISTE): ISTE Standards for Students, Available at: https://www.iste.org/standards/iste/standards-for/students?. on (4- 6-2021).

100 - (Florence Martin, Tuba Gezer, Wei Chaowang, Teresa Petty & Chuang Wang (2020):» Examining K-12 Educator Experiences From Digital Citizenship Professional Development», Op.Cit., p.11.

101 - Ibid., p.12.

102 - Jared P. Webster (2018):" Teacher Perception and Implementation of Digital Citizenship Curriculum in one – to – one High Schools in Missouri"., Doctor of Education, the Faculty of the Graduate education department , Southwest Baptist university, pp.42-43.

103 - (Mike S. Ribble, Gerald D-Bailey & Tweed W. Ross (2004):» Digital Citizenship- Addressing Appropriate Technology Behavior», Op.Cit ., pp. 7-9.

104 – هيلة عتيق إبراهيم، وإبراهيم خميس خميس (2020):" دور المدارس الثانوية السعودية فى تعزيز المواطنة الرقمية لطالباتها"، مجلة كلية التربية بالمنصورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد (110)، الجزء (3)، ص ص 494 – 495 .

105 - Joseph South & Je Soo Song (2020): Digital Citizenship: A National Imperative to Protect and Reinvigorate Our Democracy , Day One Project , Federation of American Scientists, pp.2-4.

106 - Common Sense Media (2015): Common Sense Education- Our K-12 Digital Citizenship Curriculum , Common Sense Media, p.2.

107 - Encyclopedia Britannica: Washington, Available at: https:// www.britannica.com/place/Washington-state on (4-3- 2022).

108 - Washington State School Directors Association (2018): Digital Citizenship and Media Literacy , Policy: 2023, Section 2000 – Instruction, p.1.

109 - (NW Center for Excellence in Media Literacy: About us – Center Goals, Available at: https//www.detps.washington.edu/ nwmedia/aboutus.php – on (15-12-2021).

110 - (Ibid.

111 - Ibid.

112 - (NW Center for Excellence in Media Literacy: Curriculum Development , Available at: https//www.depts.washington.edu/ nwmedia/curriculum-development.php. on (15-12-2021).

113 - (UW Center for Excellence in Media Literacy: Research, Available at: https//www.depts.washington.edu/nwmedia/research.php. on (15-12-2021).

114 - (NW Center for Excellence in Media Literacy: About us – Center Activities, Available at: https//www.depts.washington.edu/nwmedia/about us. on (15-12-2021).

115 - UW Center for Excellence in Media Literacy: Media Literacy, Available at: https//www.depts.washington.edu/nwmedia/media-literacy.php . on (15-12-2021).

116 - (Federal Communications Commission – Consumer and Government Affairs Bureau: Children's Internet Protection Act (CIPA), Consumer Guide, Washington, Available at:https://www.fcc.gov/consumer-government-affairs-bureau.on (3-11-2021).

117 - (State of Washington (2016): Substitute Senate Bill 6273 – Digital Citizenship-Instruction in Public School , Chapter 59, Laws of 2016, 64th legislature, 2016 Regular Session, Secretary of State – State of Washington, pp.1-3 .

118 - (State of Washington (2017): Engrossed Substitute Senate Bill 5449, 65th Legislature, 2017 Regular Session, pp.1-4.

119 - (State of Washington (2017): Final & Bill Report-ESSB 5449-C 90 L17, Senate Committee on Early Learning & K – 12 Education , pp. 1 -2.

120 - Office of Educational Technology (n.d): Teacher Digital Learning Guide, Office of Educational Technology , p.5.

121 - Ibid, pp.6-10.

122 - Office of Educational Technology (n.d): School Leader Digital Learning Guide, Office of Educational Technology, pp.3-4.

123 - (Ibid., pp.6-33

124 - The Official Blog of The U.S Department of Education (2021): U.S Department of Department to Education Releases Digital Learning Guides for Teachers and School Leaders, Available at: https://blog.ed.gov. on (5-10-2021).

125 - Office of Superintendent of Public Instruction (OSPI) (2016): Digital Citizenship Recommendation – Report to the Legislature, Prepared by Dennis Small, Washington, p.16.

126 - Ibid, pp. 16-17.

127 -(See:

- Office of Superintendent of Public Instruction (2016): Digital Citizenship Recommendation - Report to legislature, Op.Cit., pp.12-14.

- Office of Superintendent of Public Instruction: Digital Citizenship & Media Literacy-Current Successful Practices, Available at: https://www.k.12.wa.us/policy-funding/schoo-technology/internet-safty - on (18-9-2021).

128 - State of Washington: Summary of Key Finding From May 2018 Survey of Digital Citizenship, Media Literacy and Internet Safety Education in Washington K-12 Schools, pp.1-2., Available at: https://www.k.12.wa.us/pubdos.summary . Dig cit-media lit- internet safety survery .on (1-12-2021).

129 - Washington library Association: The Library Information and Technology Framework, Available at: https://www.wla.org/school-lit-framework. on (3-10-2021).

130 - Washington State School Directors Association (2018): Digital Citizenship and Media Literacy, Policy: 2013, Section 2000- Instruction, p.1.

131 - Ibid, pp.1-2.

132 - Washington Country School District: Be safe- General Internet Safety, Today's Connected World, Available at: https://www.washk.12.org/student-services/registration.on (8-8-2021).

133 - Office of Superintendent of Public Instruction - Washington State School Safety Center: Tips for Safe Surfing – Cyber Safety, a Guide for Parents and Teens, Available at: https://ww.k.12.wa.us/student-success/health-safty/school-safety-center/school-safety-resource-liberary/cyberbulling-and -digital-internet-safety. on (1-9-2021).

134 - (Office of Superintendent of Public Instruction – Washington State School Safety Center: Prevent Electronic Bullying, p.10 , Available at: https://ww.k.12.wa.us/student-success/health-safty/school-safety-center/school-safety-resource-liberary/cyberbulling-and-digital-internet-safety. on (1-9-2021).

135 - (Common Sense Media (2015): «Common Sense Education - Our K-12 Digital Citizenship Curriculum «, Op.Cit., p. 1.

136 - Seattle Public Schools (2018): Digital Citizenship and Media Literacy , School Board Action Report , Board Policy No .2023 , pp.1-2.

137 - Washington State: Washington State Educational Technology Standard & Information Literacy, Available at: https://www.l.12.wa.us/Ed/tech/standards/tech-standards.aspx. on

(1-12-2021).

138 - Encyclopedia Britannica: Washington - Government and Society, Available at: https://www.britannica.com/place/Washington-state/Government-and-society. on (4-3-2022).

139 - Amy Klobuchar (2019): “Klobuchar Introduces Legislation to Educate Americans About min information Online, Prevent the Impact of Foreign Influence Campaigns”, Washington, pp. 1-2.

140 - (Common Sense Kids Action, Media Literacy Now & NAMLE (2017): Creating Access to Digital Citizenship and Media Literacy Education, Op.Cit . , p.3.

141 - (Seattle Public Schools (2018): Digital Citizenship and Media Literacy, Op.Cit. , pp.1-2.

142 - Sarah Barr (2016): Washington Digital Citizenship Legislation Could Be Model, Available at: https://youthtoday.org/2016/03/washingtons-digital-citizenship-legislation-could-be-model/ . on(22-11-2021).

143 -(Amy Klobuchar (2019): «Klobuchar Introduces Legislation to Educate Americans About min information Online, Prevent the Impact of Foreign Influence Campaigns», Op.Cit., pp. 2-3.

144 - Common Sense Media (2015): «Common Sense Education - Our K-12 Digital Citizenship Curriculum «, Op.Cit., p.1.

145 ((Washington State School Directors Association (2018): Digital Citizenship and Media Literacy, Policy: 2023, Section 2000 – Instruction, p.1.

146 - Washington State School Director Association (2012): Electronic Resources, Policy No.2022, Instruction, p. 1.

147 - Encyclopedia Britannica: Washington-Economy , Available at: https://www.britannica.com/place/Washington-state on (4-3-2022)

148 - Media Literacy Now (2021): Washington State Makes 150 year – Commitment to Support Media Literacy Education, Put up$ 450k Immediate Funding, Available at: https://media-literacy-now.org/washington-state-10-year-commitment-to-support-media-literacy-education-puts-up-450k-in-immediate-funding/ . on (15-10-2021).

149 - Office of Superintendent of Public Instruction (2019): Media literacy Curriculum Unites Grant, Washington, p.10.

150 - Josh Phillips, Cooper Gatewood & Lucie Parker (2020): Be Internet Legends and Be Internet Citizens, Impact Report, ISD (Institute for Strategic Dialogue), London, p.11.

151 - United Kingdom (2020): Online Harms -White Paper, pp. 3-4. Available at: https://www.gov.uk/government/consultations/online-harms-white-paper/online-harms-white-paper. on (1-10-2021).

152 - Childnet International (2018): Vision and Values, Available at: https://childnet.com/what-we-do/vision-and-values on (1-6-2021).

153 - Encyclopedia Britannica: Wales – Land, Available at: https://www.britannica.com/place/Wales on (4-3-2022).

154 - UK Council For Child Internet Safety (2016): Mission Statement and Board Terms of Reference, Available at: https://assets. publishing. services. gov. uk / government - data / file / 550887 / ukccis executive Board terms of reference. June 2016.pdf . on (8-12-2021).

155 - United Kingdom: UK Council for Child Internet Safety (UKCCIS) - UKCCIS Publications, , Available at: https:// www.gov.uk / government / groups / uk - council - for - child - internet - safety – ukccis. Ukccis # publications . on (15-12-2021).

156 - Ibid.

157 - Wise Kids: About Us, Available at: https://www.wisekids.org.uk/wk/ about-us. on (2-9-2021).

158 - Wise Kids: Our Work: Training Programmes, Consultancy, Research and Resource Creation, Available at: https://www.wisekids.org.uk/wk/wise-kids-services on (3-9-2021)

159 - Wise Kids: Working With Educators, Available: https://wise kids- org.uk/wk/for-educators, on (1-9-2021).

160 - Wise Kids (2017): Promoting Innovative Positive and Safe Internet Use, Children, Young People of Online Media Summit: Pro-

moting Digital Competence, Digital Citizenship of Wellbeing, Available at: https://wisekidssummit.uk/about/ . on (1-9-2021).

161 - Wise Kids.: Generation 2000 Research Findings, Available at: https://wisekids.org.uk/wk/generation-2000-research-finding/ . on (29-10-2021).

162 - United Kingdom (2020): Cyber Security in United Kingdom (England & Wales), Available at:https://www.lexology.com/library/detail.aspx?9=092620kg.609b-bbag-329. on (21-12-2021).

163 - United Kingdom (1990): Computer Misuse Act 1990, Computer Misuse Offence, UK Public General Acts, C.18, Available at: https://www.legislation.gov.uk/uk/ukpga/1990/18/crossheading/computer-misuse-offences. on (21-12-2021).

164 - United Kingdom (2021): Call for Information: Computer Misuse Act 1990, p.2 , Available at: htts://www.gov.uk/search/policy-papes-and – consultations. on (21-12-2021)

165 - United Kingdom: Guide to Legislation Relevant to Information Security Policy, Available at: https://www.bristol.ac.uk/media-library/sites/infosec/documents/guide.pdf. on (13-12-2021).

166 - United Kingdom (2010): Digital Economy Act 2010, Public General Acts, C.24, Available at: https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/24/Contents. on (30-12-2021).

167 - United Kingdom (2018): Data Protection Act 2018, Public General Acts, C.12, , Available: at: https: //www. Legislation. Gov .uk/ ukpga/2018/12/section/2/enacted. on (12-12-2021).

168 - United Kingdom (2021): Online Safety Bill (Bill CP405), Available at:https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/985031/Explanatory_Notes_Accessible. pdf . on (20-12-2021).

169 - Welsh Government (2019): Online Safety Action Plan for Children and Young People in Wales, Digital Learning Unit, Digital and Strategic Communications Division, p.3.

170 - Ibid, pp.11-14.

171 ((Ibid, pp.17-32.

172 - Ibid, pp.33-38.

173 - Ibid, pp.40-44.

174 - Ibid, pp.49-62.

175 - Ibid, pp.63-65.

176 - Wise Kids: Secondary School Training Event - Promoting 21st Century Education Through Digital Literacy, Digital Citizenship and Well being , Available at: https://www.wisekids.org.uk/wk/secondary-school-training-conf/ .on (5-12-2021).

177 - Wise Kids: Primary Schools Training Event- Developing Digital Competence and Well Being- Attaining Conference for Primary School Educators, Available at: https://wisekids.org.uk/sw/primary-schools- training- conf/.on (5-12-2021).

178 - Wise Kids: Wise Kids Digital Leader Teacher Award Programme -Short listed For an ISPA Award, Available at: https://www.wiswkids.org.uk/wk/wise-kids-nominated-for-ispa-award/ on(6-12-2021).

179 - Wise Kids: Our Work: Training Programmes, Consultancy, Research and Resource Creation, Op.Cit. .

180 - Welsh Government (2018): Digital Competence Framework-Your Questions Answered , Welsh Government, Curriculum Reform Division , pp.5-6.

181 - Welsh Government (2018): Digital Competence Framework Guidance, Welsh Government, Curriculum Reform Division, pp.5-7.

182 - Welsh Government (2019): Written Statement: Online Safety in Wales – an Update on Safer Internet Day 2019, Available at: https://gov.wales/written-statemnt -online-safety-wales-update-safer-internet-day-2019 .on (10-9-2021).

183 - Keeping Safe Online -Hwb: Collaboration Actions and Updates, Available at: https://hwb.gov.wales/zones/keeping-safe-online/enhancing-digital. on (2-7-2021).

184 - Welsh Government: Enhancing Digital Resilience in Education: An Action Plan to Protect Children and Young People Online, Op.Cit. .

185 - Hwb: Safer Internet Day Competition, Available at: https://hwb.gov. wales/zones/keeping-safe-online/safer-internet-day/safer-internet-day-competition. on (29-9-2021).

186 - Welsh Government: Tackling Mis Information Digital Storytelling Competition – Welsh Government Initiative in Support of Safer Internet day2021, Available at:https://hwb.gov.wales/zones/keeping-safe-online/safer-internet-day/safer-internet-day-competition on (1-1-2022).

187 - Keeping Safe Online- Hwb: Safer Internet Day, Available at: https://hwb.gov.wales/zones/keeping-safe-online/safer-internet-day/on (30-12-2021).

188 - Welsh Government: Enhancing Digital Resilience in Education: An Action Plan to Protect Children and Young People Online, Op.Cit. .

189 - Welsh Government - Hwb(2020):Online Safety Top Tips For Secondary Aged Learners, Available at:https://hwb.gov.wales/zone/keeping-safe-online/children-andyoung-people/secondary . on (10-9-2021).

190 - Wise Kids: Cyber Bullying, Available at: https://wiswkids.org.uk/wk/cyberbullying/.

on (5-11-2021).

191 - Welsh Government: Enhancing Digital Resilience in Education: An Action Plan to Protect Children and Young People Online, Op.Cit . .

192 - SWGFL: 360 Safe Cymru – The Online Safety Self- Review Tool for Schools, Available at: https://360 safe cymru. org .uk/ . on (20-9-2021).

193 - Hwb –Keeping Safe Online: 360 Safe Cymru, Available at: https://hwb.gov.wales/zones/keeping-safe - online/360-safe-cymru. on (20-12-2021).

194 - Hwb: 360 Safe Cymru-Accredited Safer Online-About the Online Safety Mark, Available at; https://360 safe cymry.org.uk/accreditation/online-safety-mark/ on (30-12-2021).

195 - United Kingdom (2020): Online Harms-White Paper , Op.Cit., p.7.

196 - Ibid. , pp.4-5.

197 - Encyclopedia Britannica: Wales - Government and Society: Constitutional Framework , Available at: https://www.britannica.com/place/Wales .on (4-3-2022).

198 - Keeping Safe Online – Hwb: Collaboration - Action and Updates , Op.Cit. .

199 - Josh Phillips, Cooper Gatewood &Lucie Parker(2020): Be Internet Legends and Be Internet Citizens, Op.Cit., pp. 12-13.

200 - Ibid, pp.16-18.

201 - Hwb: Hwb Service- Getting Started, Available: https://hwb.gov.wales/support-centre/hwb-services/getting-started/on .(1-12-2021).

202 - Encyclopedia Britannica: Wales - Economy of Wales, Available at: https://www.britannica.com/place/Wales on (4-3-2022).

203 - Welsh Government (2019): Online Safety Action Plan For Children and Young People in Wales, Op.Cit., p.27.

204 - Keeping Safe Online – Hwb: Collaboration- Action and Updates, Op.Cit ..

205 - Common Sense Kids Action, Media Literacy Now & NAMLE (2017): Creating Access to Digital Citizenship and Media Literacy Education, Op.Cit., p. 3.

206 - Florence Martin, Tuba Gazer, Weichao Wang, Tersea Petty& Chuang Wang (2020): Examining K-12 Educators experience From Digital Citizenship Professional Development", Op.Cit. , p.4.

207 - Erin Mc Neill (2016): Linking Media Literacy and Digital Citizenship in Public Policy Realm, Media Literacy Now, p.1.

208 - United Kingdom (2020): Online Harms – White Paper, Op.Cit., pp. 3-4 .

209 - Common Sense Media (2015): Common Sense Education - Our k-12 Digital Citizenship Curriculum, Op.Cit. , p.1.

210 - Sarah Barr (2016): Washington Digital Citizenship legislation Could Be Model, Op.Cit. .

211 - United Kingdom (2020): Online Harms – White Paper, Op.Cit., pp. 3-4.

212 - Seattle Public Schools (2018): School Board Action Report, Board Policy, No 2023, p. 1, Available at: https://.www.seattleschools.org . on (10-12-2021).

213 - Reberto L.Suson (2019): "Appropriating Digital Citizenship in The Context of Basic Education", Op.Cit., ,p.46.

214 - Abdullah Saif Alqahtani (2017): «The Extent of Comprehension and Knowledge With Respect to Digital Citizenship Among Saudi Arabia Teachers», Op.Cit. , pp.13-14.

215 - Minjeong Kim & Dongyeon Choi (2018): «Development of Youth Digital Citizenship Scale and Implication For Educational Setting» , Op.Cit., p. 156.

216 - Lesley Farmer (2010): «Teaching Digital Citizenship, Selected Topics in Education and Educational Technology», Op.Cit., pp.388-389.

217 - Cahit Erdem, Mehmet Kocyig it (2019):»Exploring Undergraduates Digital Citizenship levels: Adaptation of The Digital Citizenship Scale to Turkish», Malaysian Online Journal of Educational Technology, Vol. (7) , Issue (3), p.23.

218 - Washington County School District: Digital Citizenship, Available at https: //washk12.org/digital-learning /be- safe/digital-citizenship. on (8-12-2021).

219 - National Library of New Zealand- the Department of Internal Affairs: Services to School – Am I a Good Digital Citizen? , p.1 , Available at: https://natlib.govt.nz/schools/digital-literacy/connection-to-digital- citizenship/developing - digital-citizenship? on (13-10-2021).

220 – محمد محمد عتريس (2016): معجم بلدان العالم – وفق آخر التطورات السياسية مع خرائط وأحدث البيانات الإحصائية، ط6، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ص 727، 729.

221 – جمهورية مصر العربية (2014): دستور جمهورية مصر العربية، دار العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، المواد 1، 2، 5، ص 7.

222 – جمهورية مصر العربية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ص ص 4–1 .

223 – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2015): تسليم جوائز مسابقة تطبيقات الاستخدام الآمن للإنترنت،

Available at: https: / /www.mcit.gov.eg /ar /media- center /lat-est-news /news /3415. on (1-9-2021).

224 – وزارة الاتصالات المعلومات: البوابة العربية للاستخدام الآمن للإنترنت – أمانك، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مصر،

Available at: https: //www.amanak.org. on (16-9-2021).

225 – جمهورية مصر العربية –رئاسة الجمهورية (2003): القانون رقم (10) لسنة 2003 بإصدار قانون تنظيم الاتصالات، 4 فبراير، رئاسة الجمهورية، المواد 72، 73، 74، 75، 76، 77، 86.

226 – رئاسة الجمهورية: قانون الطفل المصري رقم (12) لسنة 1996 والمعدل بالقانون 126 لسنة 2008، الجريدة الرسمية العدد 24 مكرر في 15 يونيو سنة 2008، والعدد 28 في 10 يوليو 2008، المادة (116) (أ) .

227 – جمهورية مصر العربية – مجلس النواب (2018): قانون رقم 175 لسنة 2018 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية، العدد (32) مكرر (ج)، 14 أغسطس، المادة 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25.

228 – جمهورية مصر العربية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (يونيو 2012): الاستراتيجية القومية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات –2012–2017 المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة، مرجع سابق، ص ص 30–22

229 – المرجع السابق، ص ص 64–63.

230 – رئاسة مجلس الـوزراء- المجلس الأعلى للأمن السيبراني (2017): الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2017–2021، المجلس الأعلى للأمن السيبراني، ص ص 14–9.

231 – وزارة التربية والتعليم–الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (2015): الإدارة – الرؤية والرسالة، مرجع سابق.

232 – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (2015): البرامج التدريبية التي تقوم بها الإدارة، مرجع سابق.

233 – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (2015): الإدارة: الرؤية والرسالة، مرجع سابق.

234 – وزارة التربية والتعليم الفني – الإدارة العامة لتنمية مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات: توزيع محتوى مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحلقة الإعدادية من مرحلة التعليم الأساسي للعام الدراسي 2021/ 2020، ص ص 13–3.

235 – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(2021): مصر تحتفل باليوم العالمي للإنترنت الآمن،

Available at: https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/57171.on

(12-12-2021).

236 – وزارة التربية والتعليم، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2010): مبادرة نشر ثقافة السلام باستخدام تكنولوجيا المعلومات – فريق عمل التربويين لنشر ثقافة السلام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاستخدام الآمن للإنترنت، ص ص. 2 – 4.

237 – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: مبادرة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والسلامة عبر الإنترنت –

Available at: https: //www.basicict.gov.eg/social Ms. Aspx hero. on (1- 1-2022).

238 – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: مبادرة مجتمع رقمي آمن،

Available at: https: //www.basicict.gov.eg/Register.cis.aspx? .on (2-12-2021).

239 – أسياد محمد محمد عوض (2016): «دور التعليم الأساسي الحلقة الثانية في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى تلاميذه»، مرجع سابق، ص 306.

240 – صباح سيد عبد الرحمن محمد، ومراد صالح مراد، وعلا عبد الرحيم أحمد (2015): "دور التعليم الأساسي في مصر في تنمية مهارات متطلبات التعامل مع عصر المعلومات، تصور مقترح"، مجلة رابطة التربية الحديثة، رابطة التربية الحديثة، المجلد (7)، العدد (25)، ص 162.

241 – وائل حسنى أبو اليزيد شبانة، ومحمود فوزى بدوى، وجمال على الدهشان (2021): "تطوير التنمية المهنية للمعلم في ضوء متطلبات العصر الرقمى "، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد الأول، ص 355.

242 – لمياء إبراهيم المسلماني (2014): «التعليم والمواطنة الرقمية: رؤية مقترحة»، مرجع سابق، ص 77.

243 – المرجع السابق، ص 69.

244 – المرجع السابق، ص 71.

245 – المرجع السابق، ص 75.

246 – رئاسة مجلس الـوزراء– المجلس الأعلى للأمن السيبراني (2017): الاستراتيجية الوطنية للأمن السبيراني 2017–2021، مرجع سابق، ص ص 6–4.

247 – أسماء فتحي السيد علي (2017): "دور الأسرة في توعية الأبناء في ضوء تحديات العصر الرقمي: دراسة ميدانية بمحافظة المنوفية "، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، كلية التربية، المجلد (28)، العدد (112)، ص ص 90–89 .

248 – ريمي ريفيل (2018): "الثورة الرقمية. ثورة ثقافية"، ترجمة سعيد بلمبخوت، مراجعة الزواوي بغورة، عالم المعرفة، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، والكويت، ص ص 16–15.

249 – هند نجيب (2018): "التحول الرقمي ومستقبل تكنولوجيا المعلومات في مصر"، أحوال مصرية، تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (71)، السنة (18)، ص 74.

250 – المرجع السابق، ص 132 .

251 – الاتحاد الدولي للاتصالات (2020): مبادئ توجيهية لأولياء الأمور والمربين بشأن حماية الأطفال على الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ص 2.

252 – الاتحاد الدولي للاتصالات (2021): الحفاظ على سلامة الأطفال في البيئة الرقمية: أهمية الحماية والتمكين – موجز السياسة العامة، الاتحاد الدولي للاتصالات، ص ص2–1.

253 Central Intelligence Agency (2020): The World Factbook – Egypt: Background , Available at: https://www.cia.gov/library/publications/ the –world – factbook/goes/ch.htmi. on (4-3-2022).

254 – جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم (2014): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 – 2030 – التعليم المشروع القومي لمصر – معًا نستطيع تعليم جيد لكل طفل، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ص ص 12–11 .

255 – جمهورية مصر العربية– وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2012): الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات –2012 – 2017المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصار المعرفة، مرجع سابق، ص 17 .

256 – عبد العاطي حلقان أحمد عبد العزيز (2016): "تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية والأوروبية: دراسة مقارنة "، مرجع سابق، ص ص 533–532 .

257 – جمهورية مصر العربية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2012): الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات –2017–2012المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة، مرجع سابق، ص 2.

258 – المرجع السابق، ص ص 29–28 .

259 – عبد العاطي حلقان أحمد عبد العزيز (2016): "تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية والأوروبية: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ص 538–537.

260 – جمهورية مصر العربية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2012): الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات –2017–2012المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة، مرجع سابق، ص 26.

261 – المرجع السابق، ص 27.